دار الأمة للنشر والتوزيع

مقارنة

العمل البرلماني
نشأته وتطوره

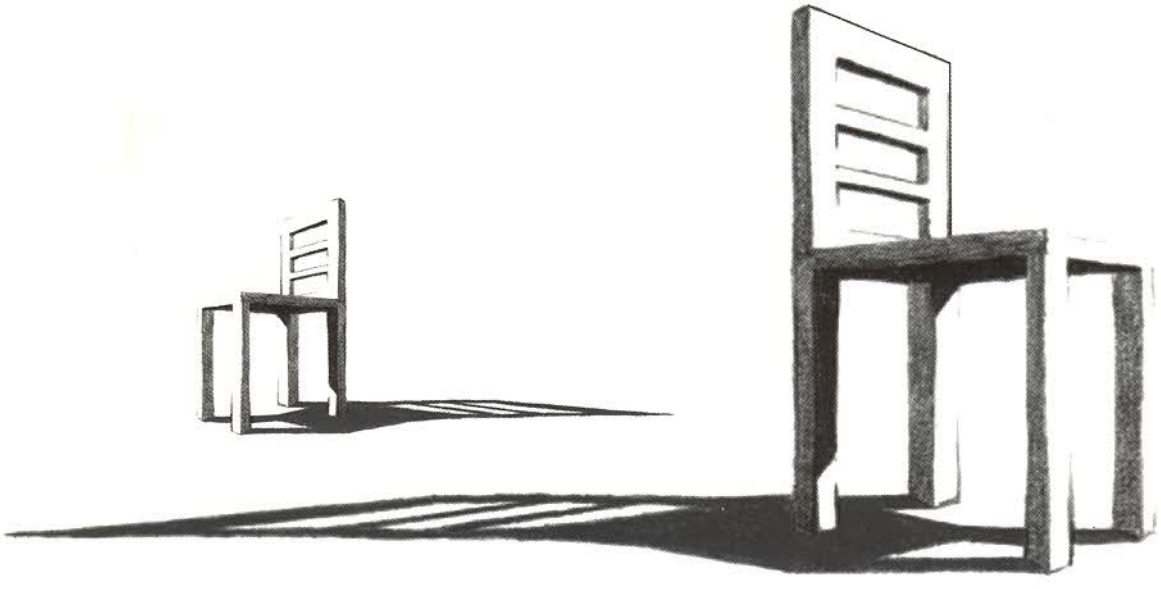

د. مجدي بن محمد بن عبد الرحمن حريري
أ.د. عبدالفتاح بن أحمد بن الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

جميع الحقوق محفوظة في العالم لدى
دار الأمة للنشر والتوزيع

مواقعنا المفضلة
www.alummah.info
www.makkahacademy.net

نتواجد
تسجيلات قوافي الشموخ/الرياض
01/2481705
دار الاندلس الخضراء/ جدة
02/6815027

للتواصل 01 2481905
02 6810578
alomah@gawab.com

الموزعون 0554481905
0544046062

© جميع حقوق الطبع محفوظة
© جميع حقوق النشر محفوظة

تصميم وإخراج
Final Touch
0500 932935

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو وسيلة سواء كانت إلكترونية أو يدوية أو ميكانيكية بما في ذلك جميع أنواع التصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين ، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر بذلك

نشأة وتطور العمل البرلماني

عرض ومقارنة

إعداد

د. مجدي بن محمد بن عبد الرحمن حريري
عضو مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية
أ.د. عبدالفتاح بن أحمد بن الحسيني
رئيس هيئة إدارة شركة فرجينيا للتقنية العالمية
بالولايات المتحدة الأمريكية

شعبان ١٤٢٩ هـ
أغسطس ٢٠٠٨ م

تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين نبيا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين ، وبعد :

فقد اطلعت على كتاب (نشأة وتطور العمل البرلماني: عرض ومقارنة) ، الذي اعده كل من الدكتور / مجدي بن محمد حريري ، والأستاذ الدكتور / عبد الفتاح بن أحمد الحسيني .

وألفتيه كتابا جيدا بذل فيه جهد ووقت ، احتوى على معلومات مهمة للباحثين والمهتمين بالدراسات البرلمانية فقد تطرق الكتاب الى عرض ومقارنة العمل البرلماني المعمول به في بريطانيا وغالبية الدول الأوربية مع العمل البرلماني أو الكونجرس المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية وغالبية دول أميركا اللاتينية وذلك من حيث الممارسة (التشريعية والرقابية) وتوصل الكتاب الى أن الانظمة التشريعية المعمول بها في دول العالم ماهي الا صور قائمة على تغييرات طفيفة من الأنموذجين ومرد هذا الاختلاف الطفيف راجع الى طبيعة الدول وثقافتها وتقاليدها الوراثية ، كما أورد الكتاب مزايا ومثالب الأنموذجين وذلك بناء على التجربة التاريخة لكل أنموذج تمهيدا لمقارنة ذلك بنظام الشورى المعمول به في المملكة العربية السعودية .

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في أنها تبين المزايا الايجابية والعوامل السلبية قي العمل البرلماني ومن شأن ذلك أن يكون رصيدا معرفيا يمكن أن يستعان به عند بناء وتطوير وتقييم العمل البرلماني إذا ما تم وفق النتائج المبنية على رؤى وتجارب الدول السابقة فيما تشترك فيه من النواحي الفنية والإدارية ، وإعدادت الدراسات واتخاذ القرارات ، ويحدد الجوانب الأصلح لتطوير العمل البرلماني وفق الخبرات المتراكمة، ويختصر الوقت والجهد ويسهم في تسريع الخطى نحو الأحسن .

ان العمل البرلماني قد لا يختلف من حيث أصل عمله من دولة الى أخرى وان اختلفت الأنظمة الحاكمة له أو التسميات المطلقة عليه فكلها تمثل (السلطة التشريعية) التي لها الاختصاص الأصيل في اصدار القواعد العامة الملزمة، وحق القيام بالأعمال الرقابية، سواء ظهرت في شكل برلمانات أو مجالس نواب أو مجالس أمة أو وطني أو مجالس شورى وقد يوجد في بلد واحد أو أكثر من مجلس ويكون لكل منها صلاحيته الخاصة ولكن مؤداها يصب في مسرب واحد هو (العمل التشريعي والرقابي).

ويما أن هذا الكتاب يعتبر أساسا لدراسة مستقبلية لمقارنة الأنظمة البرلمانية في دول أمريكا وأوروبا مع نظام الشورى المعمول به في المملكة العربية السعودية فان المقام قد يكون مناسبا لبيان أن مجلس الشورى -المنوط به القيام بالعملية التشريعية والرقابية – يقوم بوظيفته على أساس دستور الدولة الاسلامية، مع مراعاة متغيرات كل عصر ، ايمانا بأن الاسلام دين صالح لكل زمان ومكان .

يمارس المجلس عمله التشريعي تجاه الكثير من المستجدات التي نتجت عن التطور الحضاري الكبير والسريع في شتى الميادين ، وتنظيم العلاقات سواء كانت داخلية أم خارجية وهذه التشريعات والتنظيمات تأتي تلبية لحاجيات الدولة والمواطنين ، وهذا العمل في تطور وتحديث مستمر ، لذا فقد رأت الدولة تنظيم كل أمورها عن طريق الكفاءات والقدرات من أبناء هذه البلاد في كل جديد للوصول الى الغاية والمصلحة العامة عن طريق مجلس الشورى .

إن نظام الشورى مرتبط بقيم أخلاقية نابعة من الدين نفسه ، ولذلك فهي ثابتة غير خاضعة لتقلبات الميول والرغبات ومن ثم فهي تضبط تصرفات الامة وتحكم رغباتها ، بينما لا توجد مثل هذه القيم الثابتة في الكثير من البرلمانات ، بل هي قيم نسبية تتحكم فيها رغبات وميول الأكثرية ، ومتغيرات الظروف وتقلبات الزمن .

ومما يجدر التنبيه إليه عند المقارنة أن الشورى صورة من صور المشاركة في الحكم ، تستمد جذورها من أصول الدين وجذوره ، وهي من أهم المبادئ الشرعية التي يقوم عليها النظام السياسي في الاسلام ، بل ان بعض الباحثين يرى أن الشورى هي النظام السياسي ذاته ، وليس واحدا من مبادئه ، أو قاعدة من قواعده ، نظرا لما يترتب على الشورى في المنظور الاسلامي من بيان العلاقة بين الحاكم وأهل الشورى ، والتزام الدولة بالقواعد المشروعة .

وفي الشورى حق التشريع لله وحده ، فالشريعة من عند الله وليست من عند البشر ، بل هي وحي منزل من عند الله ، وعلى الرغم من وضوح ذلك في عقيدة المسلم ومعايشته واقعا وتطبيقا ، الا أن الشريعة أعطت للانسان مساحة يجتهد فيها وهي مساحة واسعة ، وتكون اجتهادا في مجالين : الاجتهاد فيما لا نص فيه . والاجتهاد في فهم دلالة النص فيما تحتمل فيه تلك الدلالة الاجتهاد ، وهو اجتهاد له ضوابطه كما أنه لا يكون الا من ذوي أهلية واختصاص .

وكما أن للانسان سلطة الاجتهاد، كذلك له مساحة واسعة في سياسة الحكم وادارة شؤون الناس واحترام الرأي العام والرقابة العامة والقضاء . كلها ميادين للاجتهاد فكل ما أدى فيها الى الصلاح ، وحقق المصلحة ، فهو مشروع مطلوب من غير حصر في نظام محدد .

إن الحقوق والحريات العامة في الشورى تتحول إلى واجبات اجتماعية ودينية ، تأخذ طابع (الوظيفة الاجتماعية) المرتبطة بتحقيق المقاصد الشرعية ، وبتوازن يحقق مصلحة الفرد والجماعة دون طغيان أحد الجانبين على الآخر .

إن الديمقراطية التي بنيت عليها أغلب الفلسفات البرلمانية ليست مقابلا للشورى ، كما أنها ليست مثلها فلكل مبادئه وأسسه وقواعده . وميدان الاجتهاد في الشورى يمكنه من الاستفادة من الجديد النافع ولو كان وافدا أجنبيا ، وهو في ذات الوقت لا يقبل الوافد دونما نظر واجتهاد وانسجام مع أحوال الاسلام وقواعده .

وهكذا فالسلطة في الشورى مقيدة بعدم خروجها عن النصوص الشرعية ، كما أن مجالها يكون فيما لا نص فيه ، أو

في دلالة النص إذا كانت دلالة غير قطعية وإذا وجد النص قطعي الدلالة ، فان مجال الشورى يكون حينئذ في الوسائل التنفيذية والتطبيقات في اللوائح والقرارات وما شابهها .

وهنا تجدر ملاحظة أن انتزاع الأنموذج الديمقراطي من بيئة غير إسلامية، وغرسه في بيئة إسلامية لا تلائمه ، لا يؤدي إلا إلى أنموذج غير منسجم لا يحمل شيئا من المزايا لكلا البيئتين ، بل الديمقراطية تختلف في تطبيقاتها حتى في الدول المتقدمة من دولة إلى دولة حتى قالوا : إن الديمقراطية تتعلق بالوسائل لتحقيق أهداف المجتمع من تنمية سياسية واجتماعية وتربوية واقتصادية وغيرها ، وقالوا: ولا يفترض في النظام الديمقراطي أن يكون عالمي الإنسانية لأن معاملة جميع الشعوب بالمساواة التامة ليس من أهداف النظام الديمقراطي الذي هو نظام للحكم بل من أهداف المجتمع .

هذه قبسات يسيرة ولمحات موجزة عن فلسفة نظام الشورى في الإسلام أحسب أنها قد تستحق الإنتباه إليها عندعقد المقارنة مع الأنظمة البرلمانية .

وفي الختام فان هذا الكتاب سيثري المكتبة العربية بعامة والمكتبة الشورية البرلمانية بخاصة، فالشكر يزجى للمؤلفين الكريمين .

والشورى بخاصة بحاجة إلى مزيد من التأليف والتنظير والتأطير مع ما فيها من الثراء والعطاء .

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل وكفى به هاديا ونصيرا .

رئيس مجلس الشورى

د. صالح بن عبدالله بن حميد

الرياض ١٤٣٠هـ

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد:

فيتقدم المؤلفان بالشكر لجهود الخبراء والمختصين في العلوم السياسية من شركة فرجينيا للتقنية العالمية، لابلاس، ولاية لويزيانا، الولايات المتحدة الأمريكية. والمستشارين من جامعات لويزيانا وتكساس وويسكونسين، الذين شاركوا في جمع المعلومات والمراجع وتدقيق المواد التي استخدمت في تأليف الكتاب؛ وخاصة الدكتورة ليندسي ميبلت، وكريستي كوجلر ، وشون براون.

كما يتقدم المؤلفان بالشكر للأساتذة أعضاء مجلس الشورى الذين أسهموا في إثراء البحث بملاحظاتهم؛ وهم كل من د. محمد بن إبراهيم الحلوة، و د. صدقة بن يحي فاضل، و د. مازن بن عبدالرزاق بليلة. والشكر موصولٌ لكل من أسهم في المراجعة اللغوية، وفي طباعة وظهور هذا الكتاب بهذه الصورة.

المؤلفان

المحتويات

١.ملخص الدراسة..... ١٣
٢.المقدمة..... ١٤
٣.تطور الهيئة التشريعية والنيابية:..... ٢٥
٣,١ برلمان إنجلترا:..... ٢٥
٣,٢ برلمان أسكتلندا:..... ٣٥
٣,٣ برلمان فرنسا :..... ٣٧
٣,٤ برلمان بولندا :..... ٣٩
٣,٥التطورات النرويجية والألمانية :..... ٤١
٣,٦ برلمان روسيا :..... ٤٣
٣,٧ برلمان أسبانيا :..... ٤٥
٣,٨ برلمان هولندا:..... ٤٧
٣,٩ برلمان الهند:..... ٤٩
٣,١٠ برلمان بريطانيا العظمي :..... ٥١
٣,١١ برلمان المملكة المتحدة :..... ٥٤
٣,١٢ الهيئات التشريعية العنصرية :..... ٥٦
٣,١٣ الهيئة التشريعية البوليفارية :..... ٦٠
٤.النموذج البرلماني :..... ٦٢
٤,١النماذج البرلمانية :..... ٦٢
٤,٢ برلمان المملكة المتحدة لبريطانيا وشمال أيرلندا :..... ٦٣
٤,٢,١ التركيبة والسلطات:..... ٦٥
٤,٢,٢ إجراءات:..... ٦٩
٤,٢,٢,١ متحدث المجلس :..... ٦٩
٤,٢,٢,٢ قائد المجلس ٧١
٤,٢,٢,٣ كاتب البرلمان..... ٧١
٤,٢,٢,٤ حاجب البرلمان..... ٧٢
٤,٢,٢,٥ النقاش..... ٧٢
٤,٢,٣ الدورة :..... ٧٣
٤,٢,٤المهام التشريعية :..... ٧٥
٤,٢,٥المهام القضائية :..... ٧٩

٤,٢,٦ العلاقة بين البرلمان والحكومة :..... ٨١
٤,٢,٧السلطة :..... ٨٣
٤,٢,٨امتيازات : ٨٦
٤,٢,٩ اقتراحات خاصة :..... ٨٧
٤,٢,٩,١ حوار الانفضاض :..... ٨٧
٤,٢,٩,٢إقتراح يوم قريب :..... ٨٨
٤,٢,١٠ الاستقالة من مجلس العموم:..... ٨٩
٤,٢,١١ مرسوم عدم الأهلية لمجلس العموم لعام ١٩٧٥م :..... ٩٢
٤,٣البرلمان الإيطالي :..... ٩٣
٤,٣,١ مهام البرلمان :..... ٩٥
٤,٣,٢ النظام الانتخابي :..... ٩٦
٤,٣,٢,١ نظام انتخاب العضو الإضافي :..... ٩٧
٤,٣,٢,٢ نظام الانتخاب الجديد :..... ٩٨
٤,٣,٢,٣ نظام الانتخاب السابق :..... ١٠١
٤,٣,٣ الناخبون المغتربون :..... ١٠٥
٥.النموذج الرئاسي: الكونجرس :..... ١٠٦
٥,١نموذج الهيئة التشريعية الرئاسية :..... ١٠٦
٥,٢كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية :..... ١٠٨
٥,٢,١ نبذة تاريخية :..... ١١٠
٥,٢,٢السلطة :..... ١١٣
٥,٢,٣ المراجعة والموازنة :..... ١١٧
٥,٢,٤ وسائل التشريع :..... ١٢١
٥,٢,٤,١ الدورة :..... ١٢١
٥,٢,٤,٢ الاجتماعات المشتركة:..... ١٢٣
٥,٢,٤,٣ القوانين والقرارات :..... ١٢٤
٥,٢,٤,٤ القوى الضاغطة (اللوبي) :..... ١٢٧
٥,٢,٤,٥ خطوات التشريع :..... ١٢٩
٥,٢,٤,٦النصاب :..... ١٣١
٥,٢,٤,٧ التصويت :..... ١٣١
٥,٢,٥الامتيازات :..... ١٣١
٥,٢,٥,١ الحصانة :..... ١٣١

٥,٢,٥,٢ الرواتب :..... ١٣٢
٥,٢,٥,٣ الحوافز :..... ١٣٣
٥,٢,٥,٤ مكتبة الكونجرس :..... ١٣٤
٥,٢,٥,٥المراسلات :..... ١٣٥
٥,٢,٦ مراتب ووظائف الكونجرس :..... ١٣٥
٥,٢,٦,١عضو الكونجرس :..... ١٣٥
٥,٢,٦,٢عميد مجلس النواب:..... ١٣٦
٥,٢,٦,٣ متحدث مجلس النواب :..... ١٣٧
٥,٢,٦,٤مسئولو مجلس النواب الآخرون :..... ١٣٨
٥,٢,٦,٥ رئيس مجلس الشيوخ المؤقت :..... ١٤٠
٥,٢,٦,٦ مسئولو مجلس الشيوخ الآخرون :..... ١٤٣
٥,٢,٧ اللجان :..... ١٤٤
٥,٢,٨الخدمات لأهل الدائرة :..... ١٤٥
٦.مقارنة نماذج الهيئات التشريعية :..... ١٤٦
٦,١ فصل السلطات:..... ١٤٧
٦,٢ اختيار وتنحية الرئيس :..... ١٤٩
٦,٣ السرعة والجزم :..... ١٥١
٦,٤ استقرار النظام :..... ١٥٢
٦,٥ بدء التشريعات واقرارها أو نقضها :..... ١٥٥
٦,٦ الموازنة بين التمثيل الحزبي والسكاني :..... ١٥٥
٦,٧ فترة المجلس التشريعي :..... ١٥٥
٦,٨ عدد وتنوع الأحزاب :..... ١٥٦
٦,٩ حرية التصويت :..... ١٥٨
٦,١٠الاستجوابات :..... ١٥٨
٧.المراجع:..... ١٥٩

١

ملخص الدراسة

يعرض هذا الكتاب مقارنة بين نماذج الهيئة التشريعية بنشاطها التشريعي والرقابي في الدول المتقدمة. وقد ركز على: النموذج البرلماني المعمول به في المملكة المتحدة، وغالبية الدول الأوروبية. والنموذج البرلماني أو الكونجرس المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، وغالبية دول أمريكا اللاتينية. أما بقية الأنظمة التشريعية في العالم فما هي إلا صور قائمة على تغييرات طفيفة من النموذجين؛ حسب طبيعة الدول، وثقافتها، وتقاليدها المتوارثة.

ويقوم كلا النموذجين على أساس مجلس أو مجلسين أو أكثر، ثم إنَّه من الممكن تطبيق أي من النموذجين على الجمهوريات أو الملكيات. وفي حالة وجود مجلسين؛ فالمجلس الأعلى قد يكون معيناً عن طريق رئيس الدولة؛ مثل مجلس اللوردات في المملكة المتحدة. أو منتخباً بصورة مباشرة؛ مثل مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية. أو يجمع بين التعيين والانتخاب كما في إيطاليا.

وأهم الفروق بين النموذجين أنَّ المجلس الأدنى هو الذي يختار رئيس الوزراء ووزارته من زعماء الأغلبية، كما أنَّ المجلس يمكنه إسقاط الحكومة بسحب الثقة منها، بينما الرئيس التنفيذي في نموذج الكونجرس ينتخب مثل أعضاء المجالس، ولهذا لا يمكن إسقاطه، وإن أمكن للمجلس توجيه التهم له ومحاكمته في مجلس الشيوخ، ولا يمكن للرئيس حل الهيئة التشريعية، وبهذا يتحقق فصل شامل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ختاماً؛ قامت هذه الدراسة بمقارنة النماذج النيابية بشقيها التشريعي والرقابي في بعض الدول الغربية والمتقدمة؛ موضحة مثالب ومزايا كل نموذج بناء على التجربة التاريخية. وتعتبر هذه الدراسة مقدمة وأساساً لإجراء دراسة مستقبلية؛ لمقارنة تلك الأنظمة بنظام الشورى المطبق حاليا بالمملكة العربية السعودية.

٢
المقدمة

الهيئة التشريعية (legislature) هي مجالس حوار أو نقاش تمارس الدور الرقابي والتشريعي في الدولة، وقد تكون نيابية تنوب عن المواطنين، أو تفويضية يفوضها الحاكم، أو خليط بين هذا وذاك. وللهيئات التشريعية أسماء متعددة، تختلف من دولة إلى أخرى، ومن نظام حكم إلى آخر. وقد تعبر التسمية عما تملكه الهيئة التشريعية من سلطات. وتشمل التسميات: المجمع الوطني (National Assembly)، والمجلس القومي (National Council)، وتجمع المتخصصين من الناس أو "الكونجرس" (Congress)، وكذلك اسم البرلمان (Parliament)، المشتق من التعبير الفرنسي بارلمان (parlement)؛ الذي يعني عملية التكلم (parler)، وبالتالي فهو يشير إلى ملتقى أو مجلس يجتمع فيه الناس؛ بهدف الحديث عن أحوالهم، ونقاش ما يواجههم من قضايا، وسن القوانين الملائمة لمواجهة تلك القضايا.

وفي بعض البلدان يطلق على الهيئة التشريعية أسماء تراثية؛ حيث تستخدم صور مختلفة، مثل كلمة "شيء"، أي ثينج (thing) أو تينج (ting)، في المجتمعات الألمانية والاسكندنافية، بما في ذلك "شيء الشعب"، أي فولكتنج (Folketing)؛ لتمثل المجمع الحاكم في المجتمعات الألمانية، والمكون من رجال المجتمع الأحرار، ويترأسه المتحدثون باسم القانون (lawspeakers). وبالمقابل فهناك اسم "اليوم" أي داج (dag)، أو تاج (tag) مثل اليوم الفدرالي أي بندزتاج (Bundestag)، ويوم الرايخ (Reichstag) الألماني؛ حيث تعني كلمة "الرايخ" الإمبراطورية. وكذلك (Riksdag) الإسكندنافي؛ وذلك لأنَّ الهيئات التشريعية عادة ما تجتمع أثناء النهار وتستمر طوال اليوم.

وبعض الهيئات التشريعية؛ كما في اليابان، تسمي دايت (Diet)، وهو اسم التجمع العام للإمبراطورية الرومانية المقدسة، وكذلك المجلس التشريعي الأهلي للدولة الرومانية القديمة أو مجلس الشيوخ (Senate). وفي بولندا تستخدم كلمة سجم (Sejm)؛ أي تجمع عامة الناس.

ويشيع في الدول الإسلامية اسم مجلس وديوان، والفارق بين التسميتين هو أنَّ كلمة مجلس تشير إلى تجمع في مكان غير محدد، بينما تشير كلمة ديوان إلى ديمومة المكان مع تغير الأعضاء.

وكذلك هناك تعبيرات أخرى شائعة للهيئة التشريعية أو فروع فعالياتها المختلفة، مثل: بيت (House)، على غرار بيت الأمة وبيت المال، وغرفة (Chamber) أو "كاميرا" (Camera) المشتقة من اللاتينية، على غرار الغرفة التجارية، والرواق (Lobby)؛ حيث تجرى عمليات الحوار الخاصة بالنسبة للمشاريع المختلفة، وحلقة (Caucus) للمناقشات

السياسية المغلقة بين مجموعات لها اهتمامات خاصة.

وبعض الهيئات التشريعية مكوَّنة من مجلس واحد، أو غرفة أحادية بمعنى (unicameral)؛ حيث إنَّ كلمة "يونيكامرال" مشتقة من اللاتينية، وتعني مجلس يجتمع في غرفة واحدة. ويبلغ تعداد الدول المستقلة التي لديها هيئة تشريعية أحادية أو ذات مجلس واحد أو رواق مفرد حوالي (١١٦) دولة. من أبرز تلك الدول في أوروبا؛ اليونان: البرلمان الهيليني (Vouli ton Ellinon)، والبرتغال: تجمع الجمهورية (Assembleia da República)، والدول الاسكندنافية؛ حيث يوجد الديت (Riksdag) في السويد، والبرلمان (Folketing) في الدنمارك، والبرلمان (Eduskunta) في فنلندا، وتجمع الجميع (Alþingi) في أيسلندا.

وفي حالة النرويج، فالبرلمان النرويجي مقسم حالياً إلى لاجتنج (Lagting)، وأودلستنج (Odelsting) في الأمور التشريعية. غير أنَّ ذلك التقسيم سيلغى في دورة ٢٠٠٩م؛ نتيجة إضافة دستورية؛ إذ سيندمج المجلسان في مجلس واحد، هو ستورتنج (Storting).

إلى جانب ذلك، فهناك مجالس الدوقيات والإمارات الصغيرة؛ مثل المجلس الوطني (Conseil National) بإمارة موناكو، ودايت (Landtag) بدوقية لكيستين، ومجلس النواب (Châmber vun Députéirten) بلكسمبرج. هذا إلى جانب الفاتيكان الذي يضع تشريعات المجلس البابوي (Pontifical Commission).

ولدى نيوزيلندا مجلس برلماني واحد، هو مجلس النواب الذي يشار إلى أعضائه بأعضاء البرلمان، رغم أنَّ البرلمان فنياً يتكون من المجلس والملكة. ويتكون المجلس عادة من (١٢٠) مقعداً، ينتخب أعضاؤه كل ثلاثة أعوام؛ إذ منهم (٦٩) عضوًا برلمانيًا منتخبًا من دوائر انتخابية، ينتخب منهم (٧) أعضاء من قبل الماوري (Māori)، وهم أهل البلاد الأصليين من البولينيزيين (Polynesian)؛ حيث إنهم قد اختاروا أن يكون لهم مقاعد خاصة بهم، أما باقي أعضاء البرلمان فينتخبون من قوائم الأحزاب. وقد كان لنيوزيلندا قبل ١٩٥١م مجلسان تحت قبة البرلمان؛ هما المجلس الحالي، إلى جانب مجلس البرلمان التشريعي.

كما توجد هيئات تشريعية مكونة أساساً من أكثر من مجلس؛ لنقاش مشاريع القوانين والتصويت عليها. وفي الهيئات التشريعية المكونة من مجلسين (bicameral) منفصلين، عادة ما يسمى أحدهما بالمجلس الأعلى (upper house)، والآخر بالمجلس الأدنى (lower house). ويجتمع كل منهما على حدة في مكان مختلف، وإن جمعهما اجتماع واحد في بعض المناسبات. وقد يكون لكل منهما مهام وسلطات مختلفة، كما قد تتباين وسائل اختيار أعضاء كل منهما.

وفي غالبية النظم البرلمانية الثنائية، يكون المجلس الأدنى هو الأكثر سلطة، بينما يتولى المجلس الأعلى دور الاستشارة والمراجعة. أمَّا في النظم الرئاسية فإنَّ سلطة المجلسين عادة ما تكون متشابهة أو متساوية. وفي النظم الفدرالية عادة ما يمثل المجلس الأعلى ولايات الاتحاد؛ ولهذا الغرض فإنَّ المجلس الأعلى قد يتضمن ممثلين لحكومات الولايات، مثلما هو الحال في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية (قبل سنة ١٩١٣م)، أو ينتخب وفق نسبة تضمن تمثيلاً متساوياً للولايات ذات التعداد السكاني القليل، مثلما هو الحال في الوقت الحاضر في أستراليا وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

وتوجد أيضاً هيئة تشريعية ذات ثلاثة مجالس (tricameral) منفصلة؛ أحدثها ما كان في دولة جنوب أفريقيا إبان السنوات الأخيرة للحكم العنصري الخاضع للأقلية البيضاء.

وكان الهدف من التقسيم الثلاثي هو العزل الكامل بين البيض والأغلبية السود والأقلية من أصحاب الأصول الهندية.

ولقد لاقى البرلمان الثلاثي نكسة كبيرة؛ حيث عانى في الأصل من العديد من الأزمات(١).

وبعد القضاء على التفرقة العنصرية تكونت الهيئة التشريعية الجديدة من مجلسين(٢).

مبدأ ثالوثية البرلمان له أصول تاريخية متعددة إلى جانب أفريقيا الجنوبية بما في ذلك نموذج الدولة الذي وضعه سيمون بوليفار (Simón Bolívar) قائد الثورة في أمريكا الجنوبية(٣-٤). ورغم نفوذ بوليفار الواسع في أمريكا الجنوبية فإنَّ نموذجه الخاص بالهيئة التشريعية البوليفارية لم تتبناه أي من الدول. ولعل المحاولة الأولى لتنفيذ نموذجه كانت في جمهورية بوليفيا (Bolivia)، ولكنَّها لم تنجح؛ حيث إنَّ الأزمات الجارية آنذاك تسببت في فشله.

كما أنَّ من المؤرخين من يرى أنَّ النظام التشريعي الفرنسي القديم مثال على الهيئة التشريعية الثلاثية؛ حيث إنَّه كان قائماً على الولايات العامة (States-General) أو الملكيات العامة (Estates-General) التي تمثل الطبقات الاجتماعية الثلاثة(٥): رجال الدين، والنبلاء، والعامة. وفكرة الولايات العامة تطورت عبر الوقت؛ لتوفير النصح للملك بالنسبة للعديد من الأمور بما في ذلك القضايا التشريعية. إلا أنَّ هناك إشكاليات عند اعتبار الطبقات العامة كأساس للهيئة التشريعية الثلاثية؛ فالطبقات العامة لم يكن لها أي صلاحية لسن الشرائع، وإن كانت تشارك في بعض الأحوال بدور رئيس في أنشطة الملك التشريعية. ثم إنَّ دور الطبقات الثلاثة في التشريع لم يجرِ منفصلاً دائما؛ فبينما كان النقاش يتم بين أعضاء كل طبقة على حدة فإنَّ الثلاثة طبقات كثيراً ما تناولت القضايا كمجموعة، وفي ذلك خروج على القاعدة الثلاثية.

ومن الأمثلة الأخرى للهيئة التشريعية الثلاثية، التينوالد (Tynwald)، وهو برلمان محمية التاج البريطاني، آيل أوف مان (Isle of Man) أو مانين (Mannin)؛ التي تقع في البحر الأيرلندي، وسط الجزر البريطانية. ورغم أنها تتمتع بحكم ذاتي ولا تتبع المملكة المتحدة، فإنَّ عاهل المملكة المتحدة يلقب "لورد مان" (Lord of Mann). ولغة الجزيرة هي المانكس (Manx)، المنحدرة من اللغة الأيرلندية القديمة. والتينوالد يسمى أحياناً بالمجلس الثلاثي، ولكنه يتكون من مجلس كيز (House of Keys) المنتخب، والمشابه لمجلس النواب والمجلس التشريعي (Legislative Council)، المكون من (١١) عضواً ينتخبهم أعضاء مجلس كيز. ويعتبر بعضهم أنَّ مجلس التينوالد (Tynwald Court) الذي يجمع بين أعضاء مجلس كيز وأعضاء المجلس التشريعي يعتبر مجلساً ثالثاً؛ حيث إن اجتماعاته مستقلة عن اجتماع كل مجلس على حدة(٦).

والمجلس الكنسي الذي يدعى السينود العام (General Synod) الخاص بكنيسة إنجلترا، يعتبر هيئة تشريعية ثلاثية؛ حيث إنَّه مقسم إلى مجلس الأساقفة، ومجلس رجال الكهنوت، ومجلس العامة. وبما أنَّ كنيسة إنجلترا تعتبر كنيسة الدولة فإنَّ برلمان المملكة المتحدة قد منح السينود العام سلطة وضع قوانين خاصة بالكنيسة، مع الحفاظ لبرلمان الدولة

بحق النقض. هذا عدا أنَّ السينود التابع للأسقفية ليس مؤسسة ثلاثية، ولكنها ثنائية بما أنَّها تتكون من مجلس العامة الذي ينتخب مباشرة بالأبرشيات ومجلس رجال الكهنوت. أما الأساقفة فليسوا أعضاء في أي من المجلسين، رغم أنهم دستورياً أعضاء في السينود.

كما أنَّ اتجاه الهيئات التشريعية المكونة من مجالس ثلاثية سار في العديد من اتحادات العمال؛ حيث إنَّ بعض الأعضاء يعملون دائماً في نوبة من دوريات العمل الثلاثة؛ نوبة الصباح ونوبة المساء ونوبة الليل. ووفق هذه النوبات، فإنَّ لكل نوبة اجتماعاتها الخاصة، وإن كان أي قرار بأي من المجالس الثلاثة يجب أن يحصل على موافقة المجلسين الآخرين(٧).

والرباعية في الهيئات التشريعية تقليد كان ممارساً في مجالس الشورى في الدول الاسكندنافية في القرون الوسطي؛ فقد كان هناك مجلس لكل من النبلاء، ورجال الكهنوت، والتجار، والفلاحين. وقد استمر تقليد الأربع مجالس لفترة طويلة في السويد وفنلندا. وظل العمل بنظام الأربع مجالس خلال فترة الحكم الإمبريالي الروسي لفنلندا حتى عام ١٩٠٦م؛ حيث تحول بعدها إلى نظام يتضمن مجلساً واحداً للبرلمان، وانتخابات موحدة.

وعموماً فإنَّ المصطلحات المتباينة للهيئة التشريعية لها معان محددة؛ ففي النظم البرلمانية للحكومة سواء كانت ملكية أم جمهورية، يطلق على الهيئة التشريعية اسم البرلمان الذي يتولى السلطة العليا في الدولة؛ فيعين أعضاء الجهاز التنفيذي بما في ذلك حاكم الدولة التنفيذي (سلطة إقرار الحكومة أو سحب الثقة منها). كما تعتمد الحكومة في إنجاز أعمالها على الدعم المباشر أو غير المباشر للبرلمان، وبالتالي فليس هناك فصل مطلق للسلطات بين الجناح التنفيذي والجناح التشريعي. كما تخضع الحكومة لاستجواب البرلمان الدستوري؛ مما يؤدي إلى لون مختلف من الحسابات والموازنات مقارنة بما يوجد في النظم الرئاسية.

وكثير من الدول القائمة على نظام الحكومة البرلمانية تطبق نموذج نظام وستمنستر (Westminster) البرلماني، المتبع في المملكة المتحدة، ووستمنستر تشير إلى مقر البرلمان؛ وهو قصر وستمنستر الواقع في وسط لندن داخل مدينة وستمنستر؛ لأنَّ أصول النموذج الحديث للحكومة البرلمانية تعود تاريخياً إلى مملكة بريطانيا العظمى في فترة ١٧٠٧-١٨٠٠م. والنظام البرلماني في السويد في الفترة ١٧٢١-١٧٧٢م له تأثير أقل؛ لأنَّ السويد باعتبارها دولة كان لها تأثير أقل من بريطانيا.

نظرياً، كانت السلطة في بريطانيا في يد الملك، الذي كان يرأس مجلس الوزراء ويختار الوزراء، ولكن عدم قدرة الملك جورج الأول (George IKing) على التحدث بالإنجليزية أدى إلى تخويل الوزير الأول بتحمل مسئولية رئاسة المجلس. وبالتنامي التدريجي للديمقراطية في البرلمان، ومع التوسع في حقوق التصويت ازداد دور البرلمان في التأثير في الحكومة وفي قرارت الملك، خاصة في من يتولى الحكومة. وبحلول القرن التاسع عشر، وصدور قانون الإصلاح لعام ١٨٣٢م (Reform Act 1832)، أو قانون التمثيل الشعبي (Representation of the People Act 1832) أصبح البرلمان صاحب الكلمة في تحديد رئيس الوزراء، وتحديد ملامح الحكومة.

وتطبق نماذج وستمنستر عادة في دول الكومنولث، وإن لم تكن حصرًا أو معممة عليها كلها. وتميل تلك البرلمانات إلى

تسيير الأمور بأسلوب المناوأة أو المنازعة في الحوار، وعقد الندوات أكثر من اللجان. وتتم الانتخابات بعدة طرق:

•بعض البرلمانات التي توظف نموذج وستمنستر، كما الحال في المملكة المتحدة والهند وكندا، فإنها تنتخب بطريقة أنَّ الفائز يأخذ كل الأصوات (winner-takes-all)، أو طريقة الأول يتخطى العقبة (first past the post)، أو ما يسمى بالأغلبية البسيطة (simple plurality)، حيث إنَّ الفائز في الانتخابات هو من يحصل على أصوات أكثر من الآخرين من المرشحين في دائرته.

•بعضها الآخر؛ كإيرلندا وسنغافورة فإنَّه تجرى الانتخابات فيها وفق التمثيل النسبي (Proportional representation)؛ حيث تتم الانتخابات وفق صيغة انتخابية تضاهي نسبة الأصوات التي تحصل عليها مجموعة من المرشحين في الانتخابات بعدد المقاعد التي يحصلون عليها في المجلس التشريعي. وتحدد مجموعات المرشحين وفق معايير متفق عليها. وهذه الطريقة تسمى أحياناً بالتمثيل الكامل (full representation) مقارنة بطريقة الأغلبية البسيطة؛ حيث يقسَّم الناخبون على عدة دوائر انتخابية مما يؤدي إلى تمثيل غير نسبي.

•في مجلس النواب الأسترالي، يجرى الانتخاب بطريقة مغايرة تسمى التصويت التفضيلي (Preferential voting)؛ حيث يشير المنتخب على بطاقة الانتخاب بترتيب المرشحين حسب تفضيله.

•ينتخب المجلس التشريعي الأسترالي (مجلس الشيوخ) وفق التمثيل النسبي من خلال صوت واحد نقال (Single transferable vote (STV)، وهو نظام تصويت تفضيلي مصمم، بحيث يخفض من نسبة الأصوات المهدرة والتمثيل النسبي، مع التأكد من أنَّ الأصوات تمنح بجلاء للمرشحين، وليست لقائمة مرشحي الحزب. وهذا يتم عن طريق استخدام دوائر انتخابية ممثلة بمقاعد متعددة، ونقل الأصوات التي قد تضيع هباء؛ فالانتخابات تمنح صوت الناخب للمرشح المفضل، ثم تنقل الأصوات غير المستخدمة بعد انتخاب أو سقوط ذلك المرشح وفق تفضيلات الناخب الأخرى. والناخب يصوت لمرشح بدلا من القائمة الحزبية، حتى عندما يستخدم نظام التمثيل التناسبي. وهذا النموذج يسمح بدرجة كبيرة بفصل السلطات عن نموذج أوروبا الغربية، وإن لم يصل إلى ما وصل إليه في النظام الرئاسي بالولايات المتحدة.

وقد بدأت الدول الأخرى تتبنى تدريجياً نموذج وستمنستر للحكومة مع رئيس تنفيذي خاضع لتساؤلات البرلمان، ويمارس سلطات مخولة لرئيس الدولة باسم رئيس الدولة. ومن هنا جاءت تعبيرات مثل: حكومة جلالة الملكة، وحكومة صاحب العظمة. وهذا النموذج أصبح شائعا في محيط المستعمرات والممتلكات البريطانية، إلى جانب الدول المستقلة الخاضعة للتاج البريطاني، حتى إنَّ بعضها عرضت دساتيرها على البرلمان البريطاني للتصديق عليه، أو من بين تلك الدول أستراليا، ونيوزيلندا، وكندا، والدولة الأيرلندية الحرة، واتحاد جنوب أفريقيا. رغم أن برلمانات تلك الدول تطورت بعد تبنيها النموذج البريطاني؛ فمجلس الشيوخ الأسترالي على سبيل المثال أنشيء على نموذج مجلس الشيوخ الأمريكي بدلا من مجلس اللوردات البريطاني، بينما اكتفت نيوزيلندا بمجلس واحد.

أمَّا نموذج النظام البرلماني في أوروبا الغربية؛ كأسبانيا وألمانيا فيميل إلى نظام الحوار المتفق عليه؛ حيث تجرى الحوارات

شبه الروتينية في غرف مخصصة. وتستخدم نظم التمثيل النسبي؛ فهناك ميلٌ لاستخدام نظام قائمة الحزب أكثر من نظام وستمنستر التشريعي. وتميل لجان تلك البرلمانات إلى أن تكون أهم من غرف الندوات. وأحياناً يسمى هذا النموذج بالنموذج الألماني؛ حيث إنَّه كان يستخدم في البرلمان الألماني.

كما أنَّ تنفيذ النظام البرلماني قد يختلف من دولة إلى أخرى؛ وفق حاجة التشكيل الحكومي للموافقة الجلية من البرلمان أو مجرد عدم الاعتراض عليه، هذا إلى جانب وجود شروط من عدمها لقيام الحكومة بحل البرلمان.

وتتكون البرلمانات عادة من مجلس أو مجلسين؛ فالمجلس الأدنى – عادة – هو موطن تقديم التشريعات، أمَّا المجلس الأعلى فيلقي نظرة ثانية على التشريع، ويقرر إما أن يستخدم حق النقض أو يصادق على مشاريع القوانين.

وعادة ما يتكون المجلس الأدنى من (٢٠٠) عضو على الأقل في دول يزيد تعداد سكانها على ثلاثة ملايين، هذا باستثناء أستراليا حيث لا تزيد عضوية المجلس الأدنى عن (١٥٠) عضوا رغم أنَّ تعداد السكان يزيد على (٢٠) مليوناً. وقد يزيد عدد الأعضاء عن (٤٠٠) عضو في الدول الضخمة، خاصة في حالة الدول الموحدة. ويتكون المجلس الأعلى في العادة من (٢٠)، أو (٥٠)؛ أو (١٠٠) مقعد. وعمومًا فعدد الأعضاء أقل بكثير من المجلس الأدنى باستثناء مجلس اللوردات البريطاني.

ورئيس وزراء الدولة غالباً ما يكون قائد حزب الأكثرية في المجلس الأدنى من البرلمان، ولكنه يحتفظ بمركزه فقط ما دام يحظى بثقة المجلس ويحافظ عليها. إذ لو أنَّ أعضاء البرلمان فقدوا ثقتهم في قدرة رئيس الوزراء لأي سبب خاصة، فيمكنهم التصويت بحجب الثقة عنه وإجباره على الاستقالة. وهذا الوضع محرج للحكومة، وخصوصا إذا كان توزيع مقاعد البرلمان الخاصة بحزب الأغلبية وأحزاب المعارضة تكاد تكون متساوية؛ إذ يلزم عقد انتخابات جديدة بعد التصويت بعدم الثقة.

والنظم البرلمانية عادة ما يكون فيها تميز واضح بين رئيس الحكومة ورئيس الدولة؛ إذ إنَّ رئيس الحكومة يكون رئيس الوزراء، ورئيس الدولة عادة ما يكون رئيساً منتخباً سواء شعبياً أم عن طريق اقتراعات في البرلمان في حالة النظام الجمهوري، أم ملكاً يؤول إليه العرش بالوراثة في حالة النظام الملكي. ورغم أنَّ رئيس الوزراء في النظام البرلماني يباشر السلطة التنفيذية على منوال يومي فإنَّ من العادة أن تمنح سلطة طبيعية لرئيس الدولة، سواء كانت السلطة الاحتياطية ضمنية أم غير ضمنية، بحيث يتولد نوع من التوازن في هذا النظام.

وبالمقابل، فنموذج النظام الرئاسي قائم على النموذج الذي تأخذ به الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يعمل تحت قيود فصل السلطات؛ حيث تعتبر الهيئة التشريعية سلطة مستقلة بجانب السلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وبالإضافة إلى وضع التشريعات والتصديق عليها فإنَّ الهيئات التشريعية عادة ما تكون لها السلطة الوحيدة في فرض ورفع الضرائب، وتبني الميزانية، وباقي مشاريع قوانين المال، وإعلان الحرب، والتصديق على المعاهدات الدولية. أمَّا الجناح التنفيذي فليس جزءا من الجناح التشريعي، ولا يعين عن طريقه؛ فتقليدياً لا يملك الكونجرس حق اختيار أو تنحية رؤساء الحكومات، والحكومات لا تملك حق الحل المبكر للكونجرس في أية حال.

كما أنَّ هناك بعض الدول كفرنسا تتبني نظاماً يشبه النظام الرئاسي يجمع بين رئيس للدولة منتخب وله سلطة واسعة، مع رئيس وزراء تنفيذي مسئول أمام البرلمان. غير أنَّ أسلوب الحكم في فرنسا في تأرجح مستمر بين نماذج الحكومة الرئاسية وشبه البرلمانية؛ إذ استخدم النظام البرلماني في عصر الملك لويس الثامن عشر (Louis XVIII)، والملك تشارلز العاشر (Charles X)، وكذلك أثناء ملكية لويس فيليب (Louis Philippe)، وفي الجمهورية الثالثة، والجمهورية الرابعة. بينما تأرجحت سلطة البرلمان بين نقيضين أي من ضعف في عهد الملك تشارلز العاشر؛ نظراً لقوة رئيس الدولة إلى تسلط كامل للبرلمان في عهد الجمهورية الثالثة. وقد قدَّم نابليون الثالث (Napoleon III) محاولات لبسط سيطرة البرلمان على السلطة التنفيذية، وبهذا اعتبر الكثيرون أنَّ حكمه كان برلمانياً وديمقراطياً. في حين استمر النظام الرئاسي لوهلة بسيطة في الجمهورية الثانية. أمَّا الجمهورية الخامسة الحديثة فتتبع النظام شبه الرئاسي، وهو نموذج هجين يقتبس من النموذج الرئاسي والبرلماني للحكومة. وقد تبنت غالبية دول شرق أوروبا هذا النظام منذ بداية التسعينات من القرن الماضي.

ويختلف الفكر البرلماني في فرنسا عن نظيره في المملكة المتحدة من أوجه كثيرة؛ منها أنَّ مجلس التجمع القومي أو المجلس الأدني في فرنسا يملك سلطة أوسع على مجلس الوزراء أكثر مما يملكه البرلمان البريطاني على مجلس وزرائه. كما أنَّ عمر رئاسة الوزراء في فرنسا قصير بالنسبة لعمرها في المملكة المتحدة؛ ففي فترة سبعين سنة في الجمهورية الثالثة رأت فرنسا خمسين رئيس وزارة.

وفي عام ١٩٨٠م أعلن موريس ديفرجر (Maurice Duverger) أحد أقطاب المشرعين والسياسيين الفرنسيين أنَّ رئيس الدولة في حكومة الجمهورية الخامسة له سلطات هائلة، تكاد تجعل منه ملكاً. وعليه فإنَّ أهمية الرئيس الفرنسي قد تقلصت حديثاً. وعادة ما يصبح الرئيس ضعيفاً خلال فترات تقاسم السلطة بين الأحزاب المتناحرة، أي عندما يسيطر حزبان متضادان على مجلس التجمع القومي وعلى سلطة الرئاسة. ولهذا فيرى بعض المراقبين أنَّ النظام الفرنسي ليس نصف رئاسي ونصف برلماني، أو أنه شبه برلماني، بل إنه يتأرجح بين النماذج الرئاسية والبرلمانية.

انتشرت الديمقراطية البرلمانية في أوروبا بسرعة هائلة في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى؛ وذلك راجع جزئياً إلى قيام المنتصرين في الحرب، أي فرنسا وإنجلترا لفرض النظم الديمقراطية على الدول المندحرة؛ مما أدى إلى قيام جمهورية فايمار (Weimar Republic) الألمانية، وجمهورية النمسا الحديثة. غير أنَّ الامتداد العمراني والثورة الصناعية، والتحديث في القرن التاسع عشر قد أججت من جذوة مقاومة اليسار السياسية المناشدة بالديمقراطية والبرلمانية. وفي خضم تفشي الراديكالية في أعقاب الحرب العالمية الأولى اعتبرت الإصلاحات الديمقراطية بمثابة الوسيلة الممكنة للتغلب على تيارات الثورات الجماهيرية. وبالتالي فإنَّ الحكومات الديمقراطية القائمة عانت من ضحالة الدعم الشعبي خاصة من جانب السياسة اليمينية. هذا إلى جانب عدم تهيئة الأحزاب السياسية، في الديمقراطيات متعددة الأحزاب في القارة الأوروبية بالالتزام طويل المدى بالمشاركة في وزارات تحالفية. وبالتالي فإنَّ البرلمانات القائمة على الأقلية عانت من تكرار انهزام حكوماتها عند التصويت بالثقة؛ مما أدى إلى أزمات سياسية متوالية، وحط من

قدر الديمقراطية والبرلمانية في أعين الناخبين. والنموذج البرلماني لا يعني أنَّ الدولة تحكمها عدة أحزاب في تحالف مع بعضها بعضاً؛ حيث إنَّ ترتيبات التعدد الحزبي عادة ما تنجم عن نظام انتخابي يسمى بالتمثيل النسبي.

وفي العادة تتكون الحكومة من حزب واحد في الدول البرلمانية التي تستخدم نظام انتخابات الفائز يأخذ الأصوات كلها. أمَّا النظم البرلمانية في القارة الأوروبية فتستخدم التمثيل النسبي؛ حيث تنتج الانتخابات برلماناً يحصل فيه حزب واحد على الأغلبية.

وقد فشلت العديد من نظم الحكم البرلمانية في أوروبا في بدايات القرن العشرين؛ نتيجة عدم الاستقرار السياسي، وتدخل رؤساء الدول. ومن أبرز ذلك فشل الملك فيكتور عمانويل الثالث (Victor Emmanuel III) ملك إيطاليا في دعم حكومته عندما واجه تهديد بنيتو موسوليني (Benito Amilcare Andrea Mussolini) عام ١٩٢٢م. وكذلك دعم الملك ألفونسو الثالث (Alfonso XIII) ملك أسبانيا رئيس وزرائه عندما زاول حكماً ديكتاتورياً في العقد الثاني من القرن العشرين.

وبالمقابل فقد أقيمت رئاسة ديمقراطية في فنلندا عقب فشل ثورة وحرب أهلية استمرت ما يزيد على ثلاثة أشهر عام ١٩١٨م. وفي عام ١٩٣٢م، قامت حركة لبوا (Lapua Movement) القومية الفاشية المعادية للشيوعية بانقلاب عسكري لإبعاد الديمقراطيين الاشتراكيين عن السلطة السياسية، غير أنَّ الرئيس المحافظ بهر سفنهوفد (Pehr Evind Svinhufvud af Qvalstad) تمكن من الحفاظ على حكومته الديمقراطية. ولقد أعاد خليفته الرئيس كيوستي كاليو (Kyösti Kallio) البرلمانية للبلاد عام ١٩٣٧م. وفي عام ٢٠٠٠م صدر دستور فنلندي جديد نقل فنلندا نحو برلمانية تقليدية.

ولعل الهيئات التشريعية في هولندا وبلجيكا لها أوضاع فريدة في أوروبا؛ فبرلمان هولندا الحالي يتكون من مجلسين يجتمعان في الصحن الداخلي لمباني بننهوف (Binnenhof) في لاهاي (The Hague)، التي هي مركز الحكومة، رغم أنَّ أمستردام (Amsterdam) هي العاصمة؛ وهما:

المجلس الأول، أو الغرفة الأولي (Eerste Kamer)، أو مجلس الشيوخ (Senaat): مهمته فنية فقط، وتقتصر على مراجعة القوانين؛ حيث يمكن له تمريرها أو رفضها. ولكنَّه لا يقدم مشاريع قوانين. كما أنَّه يجتمع مرة واحدة في الأسبوع. وعدد الأعضاء (٧٥) عضوًا ينتخبون بطريقة غير مباشرة كل أربع سنوات؛ حيث تنتخبهم برلمانات الأقاليم في (١٢) إقليمًا. وقيمة صوت العضو في البرلمان الإقليمي تتناسب مع تعداد سكان الأقاليم. وتنتخب برلمانات الأقاليم كل أربعة سنوات.

المجلس الثاني، أو الغرفة الثانية (Tweede Kamer): هو المجلس الأهم؛ حيث تجرى فيه النقاشات الهامة، ويقوم باقتراح أو تنقيح القوانين وتعديلها. ويتكون المجلس من (١٥٠) عضواً ينتخبون في انتخابات عامة تجرى كل أربعة أعوام، إلا إذا سقطت الحكومة.

ومجلسي البرلمان يجتمعان في اجتماع مشترك مرة واحدة سنوياً على الأقل، في بداية السنة البرلمانية بمناسبة خطبة

العرش التي تلقيها الملكة من عرشها يوم الأمراء الصغار (Princelings).

وكذلك يجتمع المجلسان في مناسبات خاصة؛ كالتصويت على زواج أحد أعضاء العائلة الملكية. كما يعقد الاجتماع المشترك؛ لتعيين الملكة في غياب وريثة للعرش، أوعدم قدرة الوصي على العرش على مباشرة سلطاته. ويرأس الاجتماعات المشتركة رئيس مجلس الشيوخ. وتجرى تلك الاجتماعات في قاعة الفارس (Ridderzaal) في بنهوف، فيما عدا التتويج الملكي الذي يجرى في الكنيسة الجديدة (Nieuwe Kerk)، التي بنيت في القرن الخامس عشر في أمستردام.

أمَّا البرلمان الثنائي في المملكة البلجيكية الفدرالية فهو مشكل من مجموعة غير متناسقة من المشرعين المنتخبين من ثلاث مناطق، والذين يمثلون ثلاثة مجتمعات ثقافية. وينقسم البرلمان الفدرالي إلى مجلسين:

مجلس النواب (Chamber of Representatives): حيث تعقد الجلسات المكتملة في قصر الدولة (Palace of the Nation) في بروكسل. وتتضمن شروط العضوية الجنسية البلجيكية مع الإقامة فيها. والسن القانونية من (٢١) عاماً فأكبر. وعدد المقاعد (١٥٠) مقعداً تنتخب من (١١) دائرة انتخابية. والدوائر مقسمة وفق اللغة: (٥) دوائر للمتحدثين بالهولندية بمجموع (٧٩) مقعدًا، و(٥) دوائر لوالوون الفرنسية بمجموع (٤٩) مقعدًا، إلى جانب (٢٢) مقعدًا للمتحدثين بلغتين في دائرة بروكسل وهال وفيلفورد (Brussels-Halle-Vilvoorde).

وباستثناء هذه الدائرة ودائرة لوفن (Leuven) التي هي جزء من باربانت الفلمنكية (Flemish Brabant) فكل الدوائر تمثل أقاليم. وعدد المقاعد في كل دائرة تتناسب مع تعداد السكان وليس عدد الناخبين؛ فالعدد يتراوح من (٤) مقاعد للكسمبرج (Luxembourg) إلى (٢٤) مقعدًا لأنتورب (Antwerp).

وكل الدوائر لها ٥٪ عتبة انتخابية، فيما عدا الدائرتين المستثنتين. كما أنَّ كل الدوائر تمثل لغة واحدة فيما عدا الدائرة التي تشمل (١٩) بلدية تتحدث لغتين من منطقة العاصمة بروكسل، وكذلك (٣٥) بلدية تتحدث الهولندية في بارابانت الفلمنكية، بما في ذلك (٦) بلديات بها مرافق لغوية لمتحدثي الفرنسية.

مجلس الشيوخ: يعقد الجلسات المكتملة في قصر الدولة، ويتكون من (٧١) عضوًا. وهناك أربع فئات من أعضاء مجلس الشيوخ: أعضاء منتخبين مباشرة، وأعضاء مجتمع، وأعضاء معينين، وأعضاء بالأحقية (sénateurs de droit). فأمَّا بالنسبة للانتخاب المباشر فهناك (٢٥) فلمنكيًا، بالإضافة إلى (١٥) متحدثًا للفرنسية من الأعضاء المنتخبين مباشرة؛ حيث إنَّ الدولة مقسمة ثلاثة دوائر انتخابية. وأمَّا بالنسبة للأعضاء الذين يمثلون المجتمع فمنهم (١٠) ينتخبون ببرلمان الفلمنك، و(١٠) ينتخبهم برلمان المجتمع الفرنسي، و(١) ينتخبه برلمان المجتمع الألماني. وأمَّا القسم الثالث من الأعضاء المعينين فيتضمن (١٠) من أعضاء مجلس النواب، وتنتخبهم المجموعتين الأولتين من أعضاء مجلس الشيوخ؛ حيث إنَّ الأهلية لمجلس الشيوخ تضاهي الأهلية لعضوية مجلس النواب. وأمَّا بالنسبة للأعضاء بالأحقية فيشملون أولاد الملكة من المؤهلين لتولي الملك. ونظرياً، فإنَّ من حق أولئك الأعضاء التصويت. ولما كانت العائلة المالكة محايدة سياسياً فإنَّهم في الواقع لا يصوتون ولا يعتبرون ضمن النصاب القانوني عند التصويت.

وبالنسبة لاختيار أعضاء الهيئة التشريعية فهناك مجالس تشريعية قائمة على الانتخابات العامة؛ مثل: الكونجرس

الأمريكي، والبرلمان الفرنسي، ومجلس النواب في المملكة المتحدة، الذي يمثل أحد الهيئات التشريعية البريطانية. وهناك مجالس تشريعية معينة؛ مثل مجلس اللوردات في المملكة المتحدة. كما أنَّ هناك مجالس تجمع بين الانتخابات العامة والتعيين؛ مثل مجلس الشيوخ (Senate) البلجيكي. ومجالس تنتخب بانتخابات غير مباشرة من قبل ممثلي الأقاليم؛ مثل مجلس الشيوخ الهولندي.

وكما أنَّ هناك هيئة تشريعية مركزية للدولة، فهناك – أيضاً- هيئات تشريعية للأقاليم أو الولايات في الدول الفدرالية أو الاتحادية، قد تكون على نموذج الهيئة التشريعية المركزية أو مختلفة عنها. مثال لذلك، الهيئة التشريعية في عاصمة كل ولاية من الولايات الأمريكية الخمسين، والمستقلة تماماً عن الكونجرس الأمريكي الفدرالي. غير أنَّ سلطة الهيئات التشريعية في الولايات محدودة بالتشريعات الخاصة بالولاية التي تمثلها، كما أنَّ مجال تشريع الكونجرس يختص بالشئون الفدرالية.

والنموذج البرلماني قد يستخدم في الحكومات المحلية كمدينة أوسلو بالنرويج؛ حيث يعتبر المجلس التنفيذي جزءا من النظام البرلماني. ونظام المجلس ومدير المجلس في حكومات البلديات في بعض مدن الولايات المتحدة يحمل بعض التشابه مع النظام البرلماني.

ويوجد في المملكة المتحدة ثلاثة مجالس تشريعية أحادية، إلى جانب برلمان المملكة في وستمنستر بلندن:

برلمان أسكتلندا (Scottish Pairlament): ويشار إليه ببرلمان هوليرود (Holyrood)، نسبة إلى مكان وجود البرلمان في إدنبره (Edinburgh)، عاصمة أسكتلندا. ومهمته تنحصر في النظر في قضايا أسكتلندا.

مجلس ويلز القومي (National Assembly for Wales): وهو موجود في خليج كارديف (Cardiff Bay) جنوب العاصمة كارديف، ورغم أنَّ تشريعاته تخص ويلز فقط فإنَّ قراراته خاضعة لحق النقض من برلمان وستمنستر أو من وزير ولاية ويلز، العضو في مجلس وزراء الاتحاد.

مجلس شمال أيرلندا القومي (Northern Ireland Assembly): ويشار إليه بكلمة "ستورمونت" (Stormont)، نسبة إلى مقره في شرق بلفاست (Belfast) عاصمة الإقليم، وقد توقف المجلس عن نشاطه عدة مرات.

وفي بلجيكا تركيبة ثقافية ولغوية متباينة؛ إذ تتضمن الدولة الفدرالية ثلاث مناطق:

- فلاندرز (Flanders) الهولندية.
- الونيا (Wallonia) الفرنسية.
- بروكسل، العاصمة، وهي المنطقة الوحيدة التي لا تنتمي لأي من الأقاليم العشرة والتي لها لغتان رسميتان. وتتضمن بعض خصوصيات الأهلية القانونية.

كما أنَّ هناك ثلاثة مجتمعات ثقافية هي:

- الفلمنكية (Flemish) الهولندية، وذوي الأهلية القانونية في فلاندرز، وسكان بروكسل من متحدثي الهولندية.
- متحدثي الفرنسية (Francophone) في والونيا، ومتحدثي الفرنسية في بروكسل.

- الألمان من متحدثي الألمانية في عدد من البلديات المحددة في منطقة والوون (Walloon)، والذين يعيشون مع متحدثي الفرنسية ولكن تحت حكمين مختلفين.

ونظراً للتركيبة الخاصة ببلجيكا فهناك عدة برلمانات غير البرلمان الفدرالي الثنائي الغرف، وهي:

- البرلمان الفلمنكي (Vlaams Parlement): ويخدم المجتمع الفلمنكي في التطبيقات الاختيارية من الدستور البلجيكي لمنطقة فلاندرز، وفي كل الأمور الأهلية القانونية الإقليمية، ولكنَّ قراراته لا تؤثر على بروكسل. وهو على نمط المجلس الفلمنكي (Vlaamse Raad).
- برلمان المجتمع الفرنسي.
- برلمان المجتمع الألماني.
- برلمان منطقة والوون.
- برلمان منطقة بروكسل العاصمة.

هذا إلى جانب مجلس العاصمة الإقليمي، والذي يتكون من وكالات المجتمع (Community Commissions) التي تتضمن عدداً محدداً من الأعضاء. ولا تقسم العضوية تلقائياً وفق المجلس الإقليمي، بل تتضمن وكالة للمتحدثين بالهولندية، ووكالة للمتحدثين بالفرنسية. وبالنسبة لتداول الأمور المختلفة فيقسم المجلس وفق المجتمع اللغوي، ولكنه يخضع لتأهيل منطقة بروكسل القانونية. وحتى الوكالات المشتركة، فإنها تتكون من كلا المجموعتين لمؤسسات معينة.

ولقد تطور النظام السياسي في بعض الدول كفرنسا إلى حد يصعب وصفه بالرئاسي أو البرلماني، ولهذا فإنَّه ينتمي إلى فئة أخرى هي النموذج شبه الرئاسي. وعليه فإنَّ الهيئة التشريعية وتركيباتها وطرق اختيار الأعضاء فيها يعتمد على طبيعة النظام السياسي في الدولة، وكذلك على التركيبة الثقافية والاجتماعية لأقاليمها.

من هذا المنطلق تقوم هذه الدراسة بمقارنة النماذج النيابية بشقيها التشريعي والرقابي في بعض الدول الغربية؛ موضحة مثالب ومزايا كل نموذج بناء على التجربة التاريخية. وتبدأ الدراسة بعرض نبذة تاريخية لتطور الهيئة التشريعية والرقابية، ثم عرض تفصيلي للنظام البرلماني وبالأخص نظام وستمنستر البريطاني، والنظام الأمريكي (نظام الكونجرس)، والنظام الذي يجمع بين النظامين مثل النظام الفرنسي. يلي ذلك عقد مقارنة بين النماذج المختلفة للهيئة التشريعية وفروعها.

٣

تطور الهيئة التشريعية والنيابية:

٣,١ برلمان إنجلترا:



كان برلمان إنجلترا هو المجلس التشريعي في مملكة إنجلترا؛ حيث يمكن تتبع جذوره منذ بدايات القرون الوسطى. وقد تدرج في الحد من سلطات الملك ثم إلى تشريعات عام ١٧٠٧م للاتحاد التي وضعت الأسس الرئيسية لبرلمان بريطانيا العظمى، ومؤخراً برلمان المملكة المتحدة. ولا يعرف بالتحديد تاريخ مولد برلمان إنجلترا كمؤسسة، غير أنَّه كمؤسسة تولد من هيكل حكومي؛ فقد كان يقدم المشورة للملوك حتى يمارسوا الحكم بطريقة فعالة. وتحت النظام الملكي كان كل ملك يسعى لطلب المشورة بخصوص ما يتخذه من قرارات؛ خوفاً من أن لا يجد من يطيعه عند التنفيذ. وبهذا كوَّن الملوك مجالس استشارية تتضمن أقوى الرجال نفوذاً في مملكتهم، وتطورت فيما بعد لتتمخض عن برلمان إنجلترا. وقد تطورت مؤسسة البرلمان تدريجياً لتصبح العضو الحكومي المركزي للدولة الإنجليزية، واستطاعت بالتدريج أن تستحوذ على كثير من سلطات الملك، وبهذا غرست خلال تلك العملية بذور ديمقراطية اليوم. ومن أجل ذلك، فإنَّ البرلمان الحديث في المملكة المتحدة، والذي هو من نسل برلمان إنجلترا، يشار إليه أحيانا على أنه أم البرلمانات.

وترجع أصول البرلمان إلى عصر الأنجلو ساكسون (8)(Anglo-Saxon-11)؛ حيث كان الملوك يتلقون المشورة من مجلس الحكماء الملكي، المعروف باسم وطنجموت (Witenagemot) أو وطان (Witan) إشارة إلى أعضائه؛ حيث كان أهمهم أبناء وإخوة الملك. وكان يحضر جلساته الرؤساء التنفيذيون للأقاليم، وكذلك كبار رجال الكهنوت في الدولة(١٢). وقد كان للملك السلطة المطلقة في إنجلترا، غير أنَّ القوانين كانت تشرع عقب استشارة المجلس، ومؤخراً يتطلب إصدار القوانين رضاء المجلس(١٣-١٤).

وجاء أول إصلاح للمؤسسة السياسية عقب هزيمة إنجلترا عام ١٠٦٦م على يد دوق نورماندي (Duke of Normandy) المعروف بوليام القاهر (William the Conqueror)، وتنصيبه ملكاً على إنجلترا؛ حيث أصبح ويليام الأول (William I)، الذي أرسى أسس النظام الإقطاعي، الذي تعود عليه في موطنه في مقاطعة نورماندي الفرنسية. وبهذا فقد منح ويليام الأول الإقطاعيات لأهم مناصريه العسكريين الذين قاموا بدورهم بمنح أراضي لمناصريهم. وعرف أصحاب الإقطاعيات الملكية الذين تملكوا الأرض مباشرة كهبات من الملك بالسادة أصحاب الأملاك (tenants-in-chief)؛ حيث أصبحوا أصحاب السلطان الأكبر في ملكياتهم التي سميت بالأراضي المتوارثة (manors)، وأصبح لهم نفس نفوذ الرؤساء التنفيذيين للأقاليم في دولة الأنجلو ساكسون. غير أنَّه لم يكن لهم من السلطة ما كان لنظائرهم في القارة الأوروبية، خاصة الدوقات والأمراء في ملكيات العصور الوسطي الذين حكموا ممالكهم كمقاطعات يملكونها(١٥-١٧).

وبهذا تحولت إنجلترا إلى مملكة مركزية يدعمها الإقطاعيون السادة. ورغم أنَّ ويليام الأول استأثر بزمام السلطة فإنه أدرك أنَّ الحكومة الفعالة لا يمكن أن تتحقق إلا بالتشاور والتراضي. وبهذا أنشيء مجلس التشريع الملكي (Curia Regis) على غرار مجلس الحكماء الملكي وطان، كهيئة مكونة من السادة أصحاب الملكيات والكهنة للاستشارة قبل

إصدار القوانين(١٨-٢٠). وكان المجلس يجتمع كل عام في عيد الميلاد، وعيد الفصح، وعيد البنتيكوست (Pentecost)، أو يوم الأحد السابع بعد عيد الفصح المسيحي الموافق لعيد (Shavuoth) عند اليهود، أو مرور خمسين يوماً على ثاني أيام عيد الفصح اليهودي (Passover)، الذي يؤرخ لنزول صحف موسي عليه الصلاة والسلام. ولقد كانت اجتماعات المجلس مناسبات؛ لارتداء التاج، وجمع المعلومات، وإظهار سلطانه خلال المناطق والمحليات؛ إذ أنَّ وليام الأول كان مجرد دوق نورماندي قبل أن يصبح ملكاً لإنجلترا. وتضمنت الاجتماعات المرموقة اجتماع عيد الميلاد عام ١٠٨٥م في جلوستر (Gloucester)؛ حيث خطط لتدوين كتاب دومسداى (Domesday) والذي يتضمن البيانات عن عملية إحصاء الأراضي والماشية والممتلكات التي يحصل عليها مندوبو الملك الذين يجوبون أرجاء مملكته(٢١-٢٣).

ويعتبر مجلس التشريع الملكي النواة التي نبت منها البرلمان، والمحاكم القانونية العليا، والمجلس الملكي الخاص (Privy Council)، ومجلس الوزراء (Cabinet).

وقد أصبحت الهيئة التشريعية هي المجلس الأعلى للبرلمان. وكان القضاة يجتمعون في المجلس الأعلى للقضاء (Supreme Court of Judicature).

أمَّا الحكومة التنفيذية فلم تعد تعقد في البلاط الملكي. وللتأكيد على استمرارية نظام ملك ويليام الأول فقد قام بتبني قوانين الأنجلو ساكسون كقانون عام؛ يوحد إنجلترا، وينهي كل حركات التمرد عام ١٠٧٢.

ورغم أنه أبقى على طاقم رؤساء الأقاليم الذين عينهم هارولد جودونسون (Harold Godwinson)، الأنجلو ساكسوني الذي سبقه؛ فإنَّ الملك ويليام الأول استبدلهم جميعا عام ١٠٧٢ بأقربائه من النورمانديين، وبهذا تحول المجلس الأعلى إلى مؤسسة أنجلو نورمان (Anglo-Norman) الضخمة والبالغة الأهمية(٢٤).

وقد تنازع السادة الإقطاعيون على السلطة مع نظائرهم من أهل الكهنوت، ومع الملك نفسه. وفي عام ١٢١٥م استطاعوا أن يجبروا الملك جون (King John) على إصدار الماجنا كارتا (25)(Magna Carta-26) أو الميثاق الأكبر الذي أرسى الأسس لحرمان الملك من حق فرض أو جمع أية ضرائب دون رضاء المجلس الأعلى، باستثناء ضرائب الإقطاعيات التي تعودوا عليها. كما فرضت عدم استدعاء السادة الإقطاعيين المهمين، مثل أولئك الحاصلين على لقب الإيرل (earl)، والبارون (baron)، وكذلك كبار أهل الكهنوت، مثل رئيس الأساقفة (archbishop)، والأساقفة (bishops)، والأباطية (abbots) إلى المجلس إلا بقرار شخصي من العاهل (Sovereign). أما من سوى ذلك فيستدعون بقرارات عامة من شريف المقاطعة. وقد استطاع الملك جون تعطيل الماجنا كارتا، مما أدى إلى حرب البارونات الأولي التي استمرت من عام ١٢١٥ إلى عام ١٢١٧م. لكن ابنه هنري الثالث (Henry III) الذي ورث الحكم طفلا، ركز السلطة في يد النبلاء والأساقفة الذين تولوا الوصاية على العرش، فأجبروا الملك على إعادة تطبيقها، ولكن بصورة غير قوية.

وجذور الحكومة الحديثة بدأت بمجلس الشورى الملكي، ثم تطور المجلس الأعلى إلى برلمان، وعرف بعد ذلك بالبرلمان

الذي أنشيء بناء على الماجنا كارتا. ولهذا فإنَّ مصطلحات البرلمان اللغوية تشير إلى أصل فكرة البرلمان على أنَّها مؤسسة ملكية تتحدث معبرة عن رغبة العاهل الملكي. وتشير إحدى الوثائق الفرنسية إلى اجتماع مجلس نورثهامبتون (Northampton) الأعلى عام ١١٦٤م على أنه برلمان. غير أنَّ أول مرة استخدمت فيها كلمة برلمان في وثيقة رسمية كانت خلال حكم الملك هنرى الثالث، وبالتحديد عام ١٢٣٦م؛ عندما ذكرت سجلات البلاط الملكي واقعة آدم وكيل دائرة ساليسبري (Salisbury) الذي لم يتمكن من المثول أمام برلمان وستمنستر (Westminster) في الجلسة التي عقدت في ٢٠ يناير ١٢٣٧م، رغم تعهده بالمثول في دورة الربيع، وبالتالي فقد انفض اجتماع البرلمان. وهذه الحادثة تشير إلى مصداقية النظرية القائلة بأنَّ البرلمان كان في الأصل مؤسسة قضائية(٢٧). ومما عضد هذا الطرح عقد محاكمة عام ١٢٥٢م لسيمون دي مونتفورت (Simon de Montfort)، وإيرل لسيستر (Leicester) السادس في البرلمان. وربما كان ذلك مصادفة إذ إنَّ اجتماعات المحاكم القانونية والمجلس الأعلى كانت تعقد في أوقات تتقارب مع بعضها بعضاً. وبهذا فيمكن القول بأنَّ أول برلمان إنجليزي كان في القرن الثالث عشر في عهد الملك هنري الثالث.

وفي عام ١٢٦٤م قام دي مونتفورت الذي كان ثائراً على الملك هنري الثالث، بدعوة انعقاد أول برلمان منتخب، دون تخويل ملكي مسبق. وفي نظامه، منح حق التصويت في الانتخابات البرلمانية لكل من يملك أرضاً ملكية شرعية تستأجر بما يساوي (٤٠) شلناً سنوياً. وأجريت الانتخابات في الدوائر على نفس المنوال في كل الدولة. ولكنَّ الوضع اختلف في ضواحي المدن؛ حيث كان لكل حي ترتيبه الخاص. كما استدعى دي مونتفورت حشداً من مناصريه، وكل كبار أهل الكهنوت، والإيرلات، والبارونات، بالإضافة إلى فارسين من كل إقليم، وممثلين لكل حي. وقد استدعي فرسان من قبل إلى المجلس، ولكن دعوة ممثلي الأحياء لم يسبق لها مثيل. ولقد كانت هذه الخطوة لتجميع قوى مونتفورت كحاكم شرعي للمملكة، بعد هزيمة الملك هنري الثالث، في معركة ليوس (Lewes) عام ١٢٦٤م، والقبض عليه هو وابنه الأمير إدوارد (Edward)؛ الذي أصبح الملك إدوارد الأول لاحقا(٢٨-٢٩). لكن مونتفورت تردي دعمه بين النبلاء، فكانت الطريقة المنطقية لتثبيت نفوذه هي تكوين برلمان يجمع ممثلين من كل المملكة. وبدعوته للبرلمان استغل حقيقة أنَّ النبلاء تخلوا عن حركته فاستدعى الفرسان، ورؤساء الدوائر والأحياء من الطبقة العليا؛ للحصول على دعمهم. وقد استدعي ذلك البرلمان في ١٤ ديسمبر ١٢٦٤م، واجتمع لأول مرة في ٢٠ يناير ١٢٦٥ في ليسستر، وانحل في ١٥ فبراير ١٢٦٥م.

وعقب فرار إدوارد من الحبس، انتصر على مونتفورت في حرب "Evesham"، التي سميت بحرب البارونات الثانية، وأعيدت السلطات للملك هنري الثالث. وقد تبني الملك إدوارد الأول الذي خلف أبيه في الملك عام ١٢٧٢م، فكرة دي منتفورت رسمياً فيما سماه البرلمان الحديث عام ١٢٩٥م (٣٠). وقد شجع الملك كل شرائح المجتمع على تقديم طلبات أو شكاوى للبرلمان. وبإعطائه دورًا لكل من رعاياه في إدارة المملكة أمكن له تدعيم سلطته.

ولعل من الأحداث التي أدت إلى تنامي سلطة البرلمان كمؤسسة حقيقية في إنجلترا كانت في عزل الملك إدوارد الثاني. ورغم أنَّ عزل الملك ما زال موقع خلاف بالنسبة لتحديد كون عزله كان في البرلمان أم أنَّ البرلمان عزله فإنَّ مجريات الأحداث حددت أهمية البرلمان في دستور إنجلترا غير المكتوب. كما أنَّ دور البرلمان كان مهمًا في إضفاء شرعية على الملك

إدوارد الثالث، الذي حل محل أبيه إدوارد الثاني. ولقد كانت كل مجموعة من أعضاء البرلمان يتناقشون كلاً على حدة في البداية حتى وصول الملك إدوارد الثالث للعرش؛ حيث قسم البرلمان مجلسين، وأصبح بالصورة التي عليها في العصر الحاضر.

ورغم أنَّ البرلمان في إنجلترا كان دائما مؤسسة ملكية، فإنَّ تلك الأحداث أثبتت أنَّ بمقدور البرلمان التصرف وفق رغبات الملك وضد الملك. ولقد أصبح الملوك على دراية متزايدة بهذه التطورات.

وفي تلك الفترة كان تكوين البرلمانات يختلف وفق القرارات التي هي بصددها. فمنذ عام ١٢٦٥م فصاعدًا كان الملك يستدعي الإقطاعيين السادة، وكبار رجال الكهنوت، والفرسان، وممثلي الضواحي عند الحاجة لرفع الضرائب. وإذا ما أراد طلب النصيحة اقتصر على استدعاء السادة الإقطاعيين، وكبار رجال الكهنوت، وأحيانا مع فرسان الأقاليم وأحيانًا أخرى بدونهم. ولم يكن ذلك معتادًا حتى منتصف القرن الرابع عشر حتى أصبح من المعتاد استدعاء ممثلي الأقاليم والضواحي. وقد كان مقر البرلمان في نورثهامبتون من عام ١١٣١م إلى عام ١٣٨٠م.

وفي عام ١٣٤١م كان النبلاء ورجال الكهنوت يستدعون كلاً على حدة للمرة الأولى؛ حيث خلق ذلك ما يضاهي بالمجلس الأعلى والمجلس الأدنى، وذلك مع انضمام الفرسان وحكام المقاطعات إلى المجلس الأدنى. وقد تحول المجلس الأعلى إلى مجلس اللوردات، والمجلس الأدنى إلى مجلس العموم عام ١٥٤٤م، وكان كلاهما يجتمعان في قاعة البرلمان.

ولقد نمى نفوذ البرلمان في عهد إدوارد الثالث؛ إذ تقرر أنَّه لا يجوز إصدار قانون أو فرض أية ضرائب دون رضاء المجلسين والعاهل الملكي. هذا التطور كان خلال عهد الملك إدوارد الثالث، الذي كان متورطاً في حرب المائة عام(٣١-٣٩) بين فرنسا وإنجلترا في الفترة ما بين عام ١٣٣٧م وعام ١٤٥٢م، واحتاج لدعم مالي، فحاول تجاوز البرلمان قدر المستطاع، مما كان سبباً مباشراً في تمرير ذلك التشريع.

ولقد تقلَّص نفوذ البرلمان نتيجة عدة حروب أهلية، بما في ذلك حروب الورود (40)(Wars of the Roses-45)، التي نشبت في الفترة ١٤٥٥- ١٤٨٧م، بين عائلة يورك (York) ولانكستر (46)(Lancaster). وقرب نهاية تلك الحروب، استعاد العرش نفوذه حتى وصل التاج لقمة سلطته خلال حكم هنري الثامن، الذي انقضّ على الكنيسة الكاثوليكية وحول البلاد إلى البروتستانية، إثر خلافه مع روما في قضية الطلاق والزواج(٤٧).

فقد تقلص عدد اللوردات الروحانيين في عهده بعد أن أمر بإغلاق الأديرة (Monasteries)، وبهذا حرم الأباطية ووكلاءهم من مقاعدهم في المجلس الأعلى. ولأول مرة كان عدد اللوردات العلمانيين (Lords Temporal) أكثر من اللوردات الروحانيين (Lords Spiritual) أي كبار رجال الكهنوت(٤٨).

وبدأ البرلمان الإنجليزي باكتساب مكانته منذ عهد ملوك عائلة تيودور (Tudor)، التي بدأت عام ١٤٨٥م بتولي هنري تيودور (Henry Tudor)، أو هنري السابع (Henry VII) الملك.

ورغم أنَّ الملك هنري السابع كان من القوة بحيث يخرق الماجنا كارتا عدة مرات لفرض الضرائب، فإنَّه كان من الحنكة بحيث يدرك أنَّه يحتاج إلى البرلمان؛ ليضفي على قراراته صبغة شرعية. وقد تبع خلفاءه نفس المنهج؛ حيث كان أغلبيتهم

في حاجة إلى جمع الأموال من خلال الضرائب بصورة مشروعة دون إثارة استياء من الناس. وبهذا أدمجوا الأمور الاستشارية بصورة تسمح للملوك طلب اجتماع البرلمان وفضّه وفق الحاجة.

وبتولي الملك هنري السابع لم يعد الملوك أعضاء في أي من المجلسين الأعلى والأدنى، وكبديل عن ذلك استطاعوا تنفيذ رغباتهم من خلال المناصرين لهم في أي من المجلسين؛ حيث يقوم المناصرون بتقديم مشاريع القوانين، بينما يتم تنظيم الإجراءات عن طريق رؤساء الجلسات في المجلسين. ومع بداية العقد الرابع في القرن السادس عشر، أصبح الرئيس المفوض لمجلس العموم يعرف رسمياً باسم المتحدث أي متحدث البيت، وقد كان يشار إليه سابقاً بالمتحدث المنوب، وهو مركز شبه رسمي وُجد منذ قيام بيتر دي مونتفورت بدور مأمور البرلمان عام ١٢٥٩م. أمَّا الرئيس المفوض في مجلس اللوردات فكان يسمى باللورد المستشار.

وإذا قُبل مشروع قانون من أغلبية المجلس الأدنى فإنَّه يصبح قراراً برلمانياً، وإذا ما وافقت عليه أغلبية المجلس الأعلى فقد أصبح مرسوماً، وإذا صُدق عليه من قبل الملك فقد أصبح قانوناً. ويمكن لأي عضو في أي من المجلسين تقديم مشروع قانون. وإن لزمت موافقة أغلبية المجلسين قبل رفعه للتصديق الملكي. ونظرياً فإنَّه يمنح حق الموافقة على أي قانون لكل واحد من هيئة الحكم في المملكة، أي الملك ومجلس اللوردات ومجلس العموم. غير أنَّ الواقع غير ذلك؛ حيث إنَّ برلمان إنجلترا كان أبعد ما يكون عن كونه مؤسسة مستقلة في تلك الفترة. ورغم أنه كان بالإمكان جمع كل النبلاء وكبار رجال الكهنوت في المجلس الأعلى فإنَّ امتياز التصويت في مجلس العموم كان نادراً عندئذ؛ فالانتخابات لذلك المجلس كانت تحت سيطرة النبلاء وأصحاب السلطة في الدائرة الانتخابية. وبهذا فقد كان لملوك تيودور نفوذ واسع في تركيبة مجلسي البرلمان وأجندته، كما قد تتعدى الفترة التي تمر بين عقد دورات البرلمان سنوات عديدة. وقد يحجب الملك تصديقه على مشروع قانون خلال ما يسمى حق النقض الملكي. وما زال الملك في المملكة المتحدة يملك حق النقض، وإن لم يزاول الملك هذا الحق منذ عام ١٧٠٦م.

وقد خصص قصر وستمنستر كمقعد للبرلمان الإنجليزي في تلك الحقبة. وخصص التاج الملكي عام ١٥٤٨م كنيسة سانت ستيفان (St Stephens Chapel)، وهي الكنيسة الملكية، مكاناً لاجتماع مجلس العموم؛ حيث حولت إلى قاعة حوار عقب تولي هنري الثامن المُلك، وقد كان آخر الملوك الذين أقاموا في قصر وستمنستر، عقب قمع الكتلة الانتخابية هناك. واستمرت قاعة كنيسة سانت ستيفان مركز مجلس العموم حتى أحرق البرلمان عام ١٨٣٤م، وإن تم تغيير داخل القاعة عدة مرات قبل ذلك. وكان تصميم القاعة هاماً للغاية في عملية تطور البرلمان في إنجلترا؛ حيث إنَّها تختلف تماما عن قاعات البرلمان الحديثة التي تجرى فيها الاجتماعات في شبه دائرة. أمَّا قاعة مجلس العموم في ذلك الوقت فقد احتفظت بشكل قاعة الكنيسة؛ لأنَّ القاعة كانت تستخدم في مراسيم دينية إلى جانب جلسات المجلس. وأصبح لهذا النظام في الجلسات تداعيات كبيرة مع ظهور الأحزاب السياسية في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر؛ حيث بدأ تقليد جديد، وهو أن يجلس أعضاء الحزب الحاكم على يمين المتحدث، وأعضاء المعارضة على يساره.

ووفقاً لمرسوم قوانين ويلز للفترة ما بين عام ١٥٣٥ – ١٥٤٢م فقد ضمت ويلز إلى إنجلترا؛ حيث مثلت ويلز في برلمان

إنجلترا. استمرت البرلمانات في أداء دور الرضوخ للتاج في عهد ملوك تيودور (Tudor) الذين خلفوا الملك هنري، ولكنَّها بدأت في إظهار نوع من الاستقلالية إبان حكم إليزابيث الأولي (Elizabeth I).

ومع بزوغ نجم إنجلترا كقوة عالمية فقد نشط أعضاء المجلسين بنقاش موضوعات لم يكونوا مخولين بنقاشها، مثل تداول التاج؛ لأنَّ الملكة إليزابيث الأولى لم تكن متزوجة. كما استنكروا بعض السياسات الملكية. وتزايد انتقاد البرلمان للملوك في القرن السابع عشر. وأصبحت جرأتهم الجديدة غير مقبولة لجيمس الأول (James I) الخليفة الأسكتلندي للملكة إليزابيث، والذي كان ملكاً لأسكتلندا – أيضاً – تحت اسم جيمس السادس. واحتدم الصراع بين البرلمان والتاج في عهد تشارلز الأول (Charles I) خليفة جيمس الأول.

وباستياء مجلس العموم من ممارسة التاج لسلطات اختيارية فقد قدَّم المجلس وثيقة "التماس الحقوق" (Petition of Right) إلى تشارلز مطالبين إياه بالحفاظ على حرياتهم في عام ١٦٢٨م. ورغم أنَّه قبل التماسهم فقد لجأ إلى حل البرلمان مؤخرًا، وحكم البلاد بدون برلمان لمدة إحدى عشرة سنة. ولم يكن هناك برلمان حتى وقوع الكارثة المالية التي سببتها حروب الأساقفة الأسكتلنديين (49)(Bishops' WarsScottish-50)، في الفترة ١٦٣٩-١٦٤٠م عندما استدعى الملك البرلمان لفرض ضرائب جديدة. وكان نتيجة ذلك بداية ظاهرة تاريخية لاستدعاء البرلمان، سميت بالبرلمان القصير المدى عام ١٦٤٠م، والبرلمان طويل المدى، الذي انعقد مع عدة فترات من الغياب، وفي صور مختلفة بين عام ١٦٤٠م وعام ١٦٦٠م.

وتصاعدت الاحتدامات بين مجموعة من الأعضاء المتمردين في البرلمان الطويل المدى بقيادة جون بيم، واستشاط الملك تشارلز غضباً إلى حد أنَّه اقتحم مجلس العموم لمحاولة باءت بالفشل للقبض على جون بيم (John Pym) ومناصريه؛ إذ إنَّ بيم وأنصاره أحيطوا علمًا بالمؤامرة فاختفوا من المجلس عند حضور الملك ومجموعة من شرطته. وكانت أكبر إهانة للملك عندما رفض متحدث مجلس العموم ويليام لنثال (William Lenthall) إخبار الملك عن أماكن اختفاء الأعضاء الثائرين عليه. ومنذ تلك الحقبة فقد تدهورت العلاقات سريعاً بين التاج والبرلمان.

وعندما بدأت الاضطرابات في الغليان في أيرلندا قام الملك بمعاونة البرلمان على حشد الجيوش؛ لإحباط تمرد المواطنين الكاثوليك، ولم يمضِ وقتٌ طويلٌ حتى قامت تلك القوى العسكرية بمحاربة بعضها بعضاً؛ مما أدى إلى اشتعال الحرب الأهلية الإنجليزية بموقعة إدجهيل (51)(Edgehill)، في أكتوبر ١٦٤٢م؛ حيث لقب المناصرون لتوجهات البرلمان بالبرلمانيين أو أصحاب الرءوس المستديرة (Roundheads)؛ فقد كانوا يحلقون رؤوسهم بصورة مستديرة. بينما كان مناصرو الملك تشارلز الأول الملقبون بالفرسان يسدلون ضفائرهم.

وكان البرلمانيون من حركة المتطهرين (Puritan) الدينية، التي بدأت في عهد الملكة إليزابيث، واستمرت في إنجلترا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وأتباعها من البروتستنت الكالفانيين (Calvinist) الذين كانوا يدعون لتطهر العبادات والسلوكيات والأخلاق الشخصية والجماعية(٥٢-٥٣).

ولقد كان للانتصار النهائي لقوات البرلمان عام ١٦٤٩م نقطة تحول تاريخية في برلمان إنجلترا؛ إذ حل البرلمان محل

الملكية في أن يكون مصدر السلطات العليا في إنجلترا. وقد تواصلت المعارك بين البرلمان والتاج عبر القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ ولكنَّ البرلمان لم يعد خاضعاً لإمرة الملكية الإنجليزية. وتمخض هذا التحول عن إعدام الملك تشارلز الأول في يناير ١٦٤٩م. ومن الغريب أنَّ هذا الحدث لم يكن نتيجة تحريض من النواب المنتخبين، بل إنَّ الجيش النموذجي الجديد الذي ظهر على الساحة كالقوة الرائدة لحلفاء البرلمان قد قام بتطهير البرلمان من الأعضاء المناوئين له، فيما يسمى بعملية العزة للتطهير في ديسمبر ١٦٤٨م.

وقام الباقون في البرلمان بإصدار مرسوم بمحاكمة الملك بتهمة الخيانة العظمى بدعوى أنَّه تسبب في تأزم العلاقة بين الرعايا ببدء حرب مع ممثليهم في البرلمان. وقد كان من تداعيات المحاكمة الفاصلة إعدام الملك، وبداية حكم جمهوري استمر أحد عشر عاما عرف بكومونولث إنجلترا. وفي تلك الحقبة أُلغي مجلس اللوردات وأجريت عملية تطهير لمجلس العموم الذي حكم إنجلترا حتى عام ١٦٥٣م عندما قام قائد الجيش أوليفر كرومول (54)(Oliver Cromwell) بحل المجلس عقب خلاف معه على السياسة وعلى كيفية إجراء انتخابات البرلمان.

ولكن كرومول تبع ذلك بعقد برلمان كونه من المتطرفين الدينيين في عام ١٦٥٣م سُمي ببرلمان الهيكل العظمي (Barebones 55)(57-Parliament)، تبعه برلمان المحمية الأول (٥٨)(First Protectorate Parliament-60)، المكون من مجلس واحد عام ١٦٥٥م، ثم برلمان المحمية الثاني (٦١)(Second Protectorate Parliament) المكون من مجلسين عام ١٦٥٨م، وقد كان كل منهم لفترة قصيرة.

وربما كان من السهل التغاضي عن الجمهورية الإنجليزية في فترة ١٦٤٩-١٦٦٠م على أنَّها كانت ديكتاتورية عسكرية كرومولية، غير أنَّ الأحداث التي جرت في تلك الحقبة من الزمن كانت هامة في وضع ملامح البرلمان في المستقبل؛ ومنها:

أولاً: أصبح يشار إلى بقية أعضاء البرلمان بعد تطهيره بلقب عضو برلمان.

ثانياً: منح كرومول البرلمان درجة كبيرة من الحرية، وإن كان قد منع الملكيين من المشاركة فيه باستثناء حفنة تسللت نتيجة ضعف المخابرات.

ولقد كانت نظرة كرومول للبرلمان فيما يبدو قائمة على نموذج البرلمان الإليزابيثي. غير أنَّه لم يدرك مدى تأثير الملكة إليزابيث الأولى ووزرائها المباشرة وغير المباشرة على عملية اتخاذ القرارات في برلمانها، ولهذا فقد باغته أنَّ البرلمانات التي كوَّنها كانت مصدر إزعاج لنظام حكمه، فاضطر إلى حل كل منها. ولكن من الملاحظ أن برلمان المحمية الثانية لعام ١٦٥٨م الذي قدم لـ "كرومول" التاج في الوثيقة الأصلية من "الالتماس والنصح المتواضع" (The Humble Petition and Advice) كان مضاهياً لنظام البرلمان الذي تجمع لاحقاً في: "اتفاق الثورة المجيدة" (Settlement Glorious Revolution) عام ١٦٨٩م.

ولقد رفض كرومول التاج، غير أنَّه تبنى النظام الحكومي الذي اقترحته الوثيقة الأصلية من: "الالتماس والنصح المتواضع"، والذي كان أساس البرلمانات التي أعقبت الثورة المجيدة؛ حيث مثَّل مجلس العموم المنتخب المجلس التشريعي

الأدنى. وضم مجلس اللوردات رفاقاً من أنحاء الدولة في المجلس التشريعي الأعلى، إلى جانب ملكية دستورية تخضع للبرلمان، وجعل قوانين الأمة هي الذراع التنفيذي للدولة على رأس هرم السلطات الحاكمة، مع تكوين مجلس خاص للمساعدة في تنفيذ مهامهم.

وبهذا كوَّن أوليفر كرومول دون قصد أسس الحكومة البرلمانية المستقبلية والبرلمانية الديمقراطية.

جرت الأحداث الثورية بين عام ١٦٤٠م وعام ١٦٦٠م باسم البرلمان، رغم أنَّ تكوينها لم يشر إلى أصولها، وكأنما كان لاسم المؤسسة أهمية تخطت فكرتها الأصلية. وقد تم ترسيخ المنزلة الجديدة للبرلمان كالعضو المركزي في الدولة الإنجليزية من خلال الأحداث التي أحاطت بإعادة الملكية عام ١٩٦٠م.

فبعد وفاة كرومول عام ١٦٥٨م، حاول ابنه ريتشارد (Richard Cromwell) دون نجاح مواصلة نظام حكومة المحمية كاللورد الحامي (Lord Protector) لإنجلترا الذي ابتدعه والده بدعوة برلمان المحمية الثالث في عام ١٦٥٨. وقد تم حل البرلمان تحت ضغوط من الجيش عام ١٦٥٩م، ولكنَّ بقايا البرلمان استدعيت بناء على ما تبقي من أصحاب السطوة في الجيش. غير أنَّ البرلمان حُل مرة أخرى عقب انقلاب قام به جون لامبرت (John Lambert) الجنرال في الجيش؛ مما أدى إلى تكوين "لجنة الأمان" (Committee of Safety) التي سيطر عليها لامبرت وأتباعه.

وعندما أغارت قوات جورج مونك (George Monck) المنشقة والمقيمة في أسكتلندا على إنجلترا، واستطاع مونك -دون قيام أتباع لامبرت بالتعرض لقواته- أن يستدعي بقايا البرلمان، ويعكس قرارات تطهير العزة (Prides Purge) باستدعاء كل أعضاء البرلمان الطويل المدى عام ١٦٦٠م؛ حين صوتوا لصالح حل مجلسهم وإعلان انتخابات جديدة والتي اعتبرت الأكثر ديمقراطية على مر عشرين سنة رغم ضآلة القاعدة الانتخابية. ولقد أدى ذلك إلى عقد المؤتمر البرلماني (Convention Parliament) الذي سيطر عليه الملكيون، وصوَّت البرلمان لصالح إعادة الحكم الملكي ومجلس اللوردات، وعاد الملك تشارلز الثاني كملك للبلاد في مايو ١٦٦٠م.

كل نظام حكم منذ عام ١٦٤٩م سعى إلى تكوين برلمان؛ ليكسب الحكام الشرعية، مما أدى في النهاية إلى إعادة الملكية ببرلمان كامل. وقد أكد على مبدأ خضوع الملكية له. وقد استمر برلمان الفرسان (Cavalier Parliament) الذي انتخب عام ١٦٦١م حتى يناير ١٦٧٩م؛ حيث حكم الملك تشارلز الثاني (Charles II) دون برلمان في السنوات الأربعة الأخيرة من عهده؛ وكان كاثوليكياً لكنه كان مجاملا للكنيسة البروتستنتية. غير أنَّ الأحداث التي توالت بعد ذلك تعتبر خروجاً مؤقتا على مسيرة البرلمان الصاعدة؛ ففي عام ١٦٨٨م أجبر الملك جيمس الثاني (James II) الذي كان ملكاً كاثوليكياً غير محبوب إلى الفرار من إنجلترا، وقدّم البرلمان التاج إلى ابنته البروتستانتية ماري (Mary) بدلا من ابنه الكاثوليكي جيمس فرانسيس إدوار ستيوارت (James Francis Edward Stuart) أمير ويلز. وتقلدت ماري الثانية العرش مع زوجها ويليام الثالث.

ولقد كان لوثيقة إعلان الحقوق (Declaration of Rights) عام ١٦٨٩م ومرسوم التفاهم (Act of Settlement) عام ١٧٠١م دورٌ قانونيٌ في دعم سيطرة البرلمان لأول مرة في تاريخ إنجلترا. وقد شهد عصر ويليام الثالث الموافقة على

مرسوم السنوات الثلاثة (Triennial Act) الذي ضمن عقد دورات انتخابية منتظمة. تلك الأحداث كانت بداية الملكية الإنجليزية الدستورية، وخضوعها للبرلمان.



٣,٢ برلمان أسكتلندا:



كانت مملكة ألبا (Kingdom of Alba) التي تحولت إلى مملكة أسكتلندا، محكومة منذ القرن العاشر بملوك من الدرجة الثانية أو رؤساء عشائر كولاة تابعين لملك كبير. وقد كانت هناك مجالس شعبية تضع القوانين وتختار الملوك أحياناً، وبعد ذلك أنشيء مجلس خاص بتوزيع الأملاك والألقاب، وتسمية خلفاء الملوك(٦٢-٦٣).

تلك المجالس لم تكن برلمانات بالمعنى الحديث.

وقد أنشئت مملكة ألبا عندما كانت خاصة أهالي البلاد وأغلبيتها من الجيليك (Gaelic) في الفترة من بعد وفاة دونالد الثاني (Donald II) الذي كان يلقب بألبان (Alban) في عام ٩٠٠م، إلى عام ١٢٨٦م عند وفاة الإسكندر الثالث (Alexander III)؛ حيث تحولت إلى مملكة أسكتلندا بعد حروب استقلال أسكتلندا. انبثق برلمان أسكتلندا خلال القرون الوسطي من الهيئة الملكية للأساقفة والنبلاء (Kings Council of Bishops and Earls) عام ١٢٣٥م وقد كانت بمثابة الهيئة التشريعية، والتي كانت تسمى بالندوة (colloquium).

وكانت مكونة من مجلس واحد في قرية كيركلستون (Kirkliston) التي تقع ضمن مدينة إدنبره (Edinburgh)، عاصمة أسكتلندا حاليا. وببداية القرن الرابع عشر أصبح من المهم حضور الفرسان وملاك الأراضي، ومن عام ١٣٢٦م حضر المجلس حكام الأحياء.

ولما كان البرلمان الأسكتلندي يجمع في قاعة واحدة أعضاء من الشرائح الثلاثة ذات النفوذ في البلاد؛ من كبار رجال الكهنوت، والسادة أصحاب الإقطاعيات، وحكام الأحياء. فلقد اكتسب البرلمان سلطات ملموسة بالنسبة لقضايا البلاد الخاصة. وقد كانت هناك ضرورة واضحة لوجود البرلمان؛ للتراضي مع الناس في فرض الضرائب. وإن جرت العادة على رفع حصيلة الضرائب في أسكتلندا عشوائيا طوال العصور الوسطي. فإنَّ البرلمان الأسكتلندي كان له سلطان قوي على القضاء والسياسة الخارجية والحرب، وكل أساليب التشريع، سواء كانت سياسية أم كنائسية أم اجتماعية أم اقتصادية.

كما قام بدور البرلمان مؤسسات أخرى؛ فقبل القرن الخامس عشر كان هناك المجلس العام (General Council)، الذي أعقبه مؤتمر السلطات (Convention of Estates) الذي يجمع أصحاب النفوذ من شرائح المجتمع الثلاث؛ الكهنة، والنبلاء، والطبقة المتوسطة الذين كانوا يتناولون قضايا من اختصاص البرلمانات؛ مثل الضرائب والتشريع ووضع السياسات، ولكن لم يكن لهم الكلمة الأخيرة مثل البرلمان.

أما البرلمان الذي يشار إليه بسلطات أسكتلندا الثلاثة، أو برلمان سكوتس (Scots Parliament)، أو برلمان سكوتس القديم (old Scots Parliament) فقد كان يجتمع حتى صدور مراسيم الاتحاد عندما اندمج برلمان أسكتلندا مع برلمان إنجلترا في برلمان بريطانيا العظمى الجديد عام ١٧٠٧م. وقد تأسس برلمان أسكتلندا كمجلس تشريعي متدني لأسكتلندا؛ وفق مرسوم أسكتلندا عام ١٩٩٨م ، وعقد أول اجتماع له في ١٢ مايو ١٩٩٩م.

٣,٣ برلمان فرنسا :



كان البرلمان الفرنسي مقصوراً على مدينة باريس؛ حيث اتبع نموذج مجلس التشريع الملكي (Curia Regis) الإنجليزي الذي أنشأه الملك ويليام الأول (William I) الفرنسي، بعد انتصاره على إنجلترا. وفي القرن الثالث عشر أضيفت إليه المهام القضائية. وفي العصور الوسطي كان البرلمان يعقد داخل القصر الملكي، الذي تحول في الوقت الحاضر إلى قاعة العدل الباريسية إلا أن سلطته التشريعية شملت كل المملكة.

وفي عام ١٤٤٣م إثر اضطرابات حرب المائة عام، قام ملك فرنسا تشارلز السابع (Charles VII) بمنح إقليم لانجودك (Languedoc) الجنوبي برلمانه الخاص به؛ وذلك بتأسيس برلمان في مدينة تولوز (Toulouse)، وهو أول برلمان خارج باريس. وقد شملت صلاحياته غالبية جنوب فرنسا، وأسست عدة برلمانات أخرى في بعض أقاليم فرنسا من عام ١٤٤٣م حتى نشوب الثورة الفرنسية(٦٤).

ومن صلاحيات جميع البرلمانات إصدار مراسيم تنظيمية؛ لتطبيق المراسيم الملكية، إلى جانب الممارسات المعتادة. كما أنَّ من صلاحياتها رفض تسجيل القوانين التي ترى أنها مخالفة لروح القانون الأساسي، أو أن الوقت غير ملائم لتسجيلها. والسلطات البرلمانية في فرنسا كانت مقموعة أكثر من نظيراتها في إنجلترا؛ نتيجة النفوذ المطلق للحاكم. كما أنَّ مجالس السلطات العامة الأكبر طغت على مهام البرلمانات حتى وقت وقوع الثورة الفرنسية، عندما أصبح المجمع القومي هو المجلس التشريعي الأدنى في نظام المجلسين بعد تأسيس مجلس الشيوخ(٦٥).



٣,٤ برلمان بولندا :



بناء على تاريخ المؤرخ البولندي جالوس أنونيمس (Gallus Anonymus)(66) فقد بدأ سيموويت (Siemowit) أول حاكم بولندي شهير حكمه في عهد أسرة بياست (Piast dynasty) الملكية بعد أن اختاره مجلس "فيك" (Veche) وهو مجلس شعبي في الدول السلافية في العصور الوسطي ثم تحول إلى البرلمان البولندي، أو السجم عام ١١٨٢م.

والاصطلاح سجم جاء من البولندية القديمة كتعبير عن تجمع عامة الناس.

ولقد نمت سلطات السجم الأولي خلال فترة ١١٤٦-١٢٩٥م؛ عندما وهنت سلطات الحكم الفردي، وقويت المجالس الشعبية.

ومنذ القرن الرابع عشر، والملوك البولنديون يستدعون البرلمانات في دورات غير منتظمة. وفي عام ١٣٧٤م أصبح لزامًا على الملك الحصول على تصريح من السجم لجمع الضرائب. وكان الملك جون الأول ألبرت (John I Albert) أول من استدعى السجم العام بالقرب من مدينة بيوتركوف ترينلاسكي (Piotrków Trybunalski) عام ١٤٩٣م؛ حيث تطور من هيئة محلية وإقليمية إلى شاكلة المجلس العام الذي بزغ عام ١٤٥٤م؛ بناءً على مرسوم مدينة نيسزاوا (Nieszawa)، الذي منحه الملك كازيمير الرابع ياجلون (Casimir IV Jagiellon) لنبلاء المدينة، مقابل دعمهم له في حرب الثلاثة عشرة سنة. وقد شملت المراسيم - إلى جانب تشريعات أخرى - ضرورة حصول الملك على موافقة اللوردات على إصدار أي قانون لتعبئة الجيوش أو فرض ضرائب جديدة. وبداية من عام ١٤٩٣م تكررت الانتخابات غير المباشرة كل سنتين لأعضاء السجم، الذي توسع نطاق نفوذه ببداية ما عرف بنظام الحرية الذهبية البولندية أو كومونولث النبلاء؛ وهو نظام يقضي بالمساواة بين النبلاء أصحاب الأملاك، ويمنحهم الكثير من الحقوق والصلاحيات(٦٧-٦٨).

وتكون البرلمان العام للكومونولث من ثلاث سلطات:

١. ملك بولندا، والذي كان أيضاً الدوق الأعظم للتوانيا، وروسيا، وروثينيا، وبروسيا، ومازوفيا،... الخ.

٢. مجلس الشيوخ، والذي تكون من وزراء، وأساقفة، ولوردات إقطاعيات، وحكام قلاع.

٣. مجلس المندوبين، والذي ضم (١٧٠) عضوًا يمثلون أقاليمهم ومبعوثون من طرف برلمانات الأقاليم، إلى جانب ممثلين من مدن مختارة (وهؤلاء لا يملكون حق التصويت).

ومنذ عام ١٥٧٣م أمكن لرفاق الكومونولث المشاركة في البرلمان من خلال انتخابات الملوك.

٣,٥ التطورات النرويجية والألمانية :





كان "الشيء" هو المجلس الحاكم في المجتمعات الألمانية؛ حيث ينتمي إليه الرجال الأحرار في المجتمع ويرأسه متحدث القانون، وهو قاضي أو رجل حكيم أو فقيه قانون يسرد القوانين على الملأ، وقد تحول متحدث القانون إلى منصب في الدول الإسكندنافية. وفي الوقت المعاصر، يستخدم مصطلح الشيء كاسم رسمي لمجالس التشريع القومية والمؤسسات السياسية والقانونية في دول الشمال الألمانية. وبدلا من "الشيء" استخدمت كلمة "فابنتيك" (wapentake)، التي تناظر ما يسمي بالمائة عند الأنجلو سكسون (Anglo-Saxon)، في يوركشير (Yorkshire) من إنجلترا التي أغار عليها أهل الشمال من النرويج واستوطنوا فيها، وفي مناطق قانون الدنمركيين (Danelaw) السابقة في إنجلترا التي احتلها الدنمركيون، حيث فرضوا قوانينهم على الأنجلو سكسون(٦٩).

وقد كان الشيء هو المجمع الخاص بالرجال الأحرار من الدولة والإقليم والمائة. والمائة كانت وحدة صغيرة تقسم إليها الأقاليم في ألمانيا ودول شمال أوروبا. وبالتالي فقد كان هناك تسلسل للأشياء، بحيث تمثل الأشياء المحلية في الشيء الخاص بمساحات أكبر للإقليم أو الدولة. وتحل الإشكاليات، وتؤخذ القرارات السياسية كلها في الشيء، الذي عادة ما يعقد في أماكن الشعائر الدينية العامة والتجارية. وكان الشيء يجتمع في فترات منتظمة، حيث يقر التشريعات، وينتخب الرؤساء والملوك، ويصدر الأحكام وفق القانون الذي يحفظه ويسرده القاضي على الأسماع.

ولقد تكونت مؤخراً الهيئة التشريعية القومية من مجالس للسلطات المختلفة؛ فعلى سبيل المثال في السويد وفنلندا التي كانت جزءا من السويد حتى عام ١٨٠٩م، كان لكل منهما مجلسٌ للفرسان للنبلاء.

وفي كلتا الدولتين تسمى الهيئة التشريعية بشيء المملكة (riksdag).

٣,٦ برلمان روسيا :



اسم البرلمان في روسيا "المجمع الروسي الفدرالي"؛ حيث كان المجلس الأدنى يسمى الدوما (Duma) أي "التفكر". وقد كان دوما البويار (Boyar Duma) مجلسا استشاريا للأمراء الكبار وقياصرة موسكو. وقد أوقف بطرس الأكبر (Peter the Great) الدوما ونقل مهامه إلى مجلس الشيوخ الحاكم في عام ١٧١١م، وكان يرأسه المدعي العام الذي كان القيصر يسميه "عين العاهل" (٧٠).

ولقد كان الفيشي (veche) هو أعلى مجلس تشريعي وسلطة قضائية في جمهورية نوفجورود (Novgorod) الإقطاعية التي كانت ولاية من ولايات روسيا في القرون الوسطي بين القرن الثاني عشر والخامس عشر، والتي امتدت من بحر البلطيق حتى جبال أورال، حتى عام ١٤٧٨م. ولقد كان هناك فيشي في الدولة الأخت جمهورية بسكوف (Pskov) الإقطاعية التي كانت هي الأخرى ولاية روسية في العصور الوسطي بداية من النصف الثاني للقرن الثالث عشر إلى بداية القرن السادس عشر، حتى عام ١٥١٠م.

ومنذ ثورة نوفجورود عام ١١٣٧م والتي أودت بالأمير الأكبر، والفيشي يمثل السلطة العليا في الولاية. وعقب إصلاحات عام ١٤١٠م أعيد تنظيم الفيشي وفق نموذج مماثل للمجلس التشريعي للبندقية في إيطاليا؛ حيث أصبح مجلس العموم في البرلمان، وأسس مجلس لوردات كمجلس تشريعي أعلى يضاهي مجلس الشيوخ، إلا أنه ضم في عضويته بصورة تشريفية كل حكام المدن. وكانت عضوية الفيشي تقتضي تفرغاً كاملاً (٧١). وقد كان من الممكن استدعاء مجلس نوفجورود بمجرد قرع جرس الفيشي، وإن كانت الوسيلة العامة لاستدعائه أكثر تعقيدا. والجرس كان رمزاً لسيادة الجمهورية واستقلالها (٧٢). وبقرع الجرس يتجمع كل سكان البلدة من نبلاء وتجار ومواطنين عاديين في البلاط الأميري ياروسلاف (Yaroslavs Court)(٧٣).

وفي بسكوف كان الفيشي يجتمع في فناء كاتدرائية الثالوث (٧٤).

٣,٧ برلمان أسبانيا :



"الكورتيز" (Cortes) هو أول برلمان أسباني ينعقد بحضور عامة الناس. وبدأ انعقاد جلساته عام ١١١٨م في مملكة ليون (León)، الواقعة شمال غرب شبه جزيرة ليبيريا. غير أنَّ النبلاء ورجال الدين والعامة بقوا منفصلين كسلطات ثلاثة في الكورتيز.

وكان يجرى في الاجتماعات التصديق على القوانين الجديدة التي تحمي عامة الشعب من عشوائية النبلاء ورجال الدين والملك. وأهم تلك التشريعات صدور "الكارتا ماجنا ليونيزا" (Carta Magna Leonesa).

كما ظهرت مجالس أخرى في ممالك كتالونيا (Catalonia) عام ١٢١٨م، وفي كاستيل (Castile) عام ١٢٥٠م، وفي أراجون (Aragon) عام ١٢٧٤م، وفي فالنسيا (Valencia) عام ١٢٨٣م، وفي نافاريه (Navarre) عام ١٣٠٠م (٧٥).

وعقب اتحاد مملكتي ليون وكاستيل تحت تاج كاستيل اتحدت مجالس الكورتيز فيهما عام ١٢٥٨م (٧٦).

وشمل الكورتيز الكاستيلي عقب عام ١٤٩٢م ممثلين عن برجوس (Burgos)، وتوليدو (Toledo)، وليون، وسفيل (Seville)، وقرطبة (Córdoba)، ومورشيا (Murcia)، وهوين (Jaén)، وزامورا (Zamora)، وسجوفيا (Segovia)، وأفيلا (Ávila)، وسالامنكا (Salamanca)، وكوينكا (Cuenca)، وتورو (Toro)، وفالادوليد (Valladolid)، وسوريا (Soria)، ومدريد، وجوادالهارا (Guadalajara)، وجرانادا (Granada).

وقد كانت سلطات مجالس الكورتز النيابية تخولها التحكم في مصاريف الملك والضرائب، غير أنَّ الكورتز الكاستيلية فقدت سلطتها وتحولت إلى مجرد هيئة استشارية في أعقاب هزيمة المجتمعات على يد شارلز الخامس (Charles V) إمبراطور هابسبرج (77)(Habsburg)، عام ١٥٢١م خلال الحرب الكاستيلية للمجتمعات (٧٨).

وقد كانت تلك الحرب في واقع الأمر ثورة شعبية على الإمبراطور، بسبب الأوضاع المتردية من زيادة الضرائب، والمظالم الاجتماعية، وغياب الديمقراطية(٧٩) وذلك على الرغم من انتعاش الأحوال الاقتصادية في أسبانيا، وامتداد سلطانها في تلك الحقبة من التاريخ(٨٠-٨٢).

أمَّا مجالس الكورتز في ممالك تاج أراجون فقد حافظت على سلطتها في التحكم في نفقات الملك بخصوص تمويل تلك الممالك. غير أنَّ الوضع تغير تماماً في أعقاب حرب توارث العرش الأسباني (War of the Spanish Succession) والتي استمرت خلال الفترة ١٧٠١-١٧١٤م؛ حيث توحدت عدة قوى أوروبية؛ لإيقاف التوارث الفرنسي للتاج الأسباني، مما أدى إلى نقلة في توازن القوى الأوروبية. وهي تعد من الخلافات الأوروبية الكبري التي شملت النفوذ في شمال أمريكا(٨٣-٨٩). وقد أدت الحروب إلى تغيير الأسرة الحاكمة، حيث تولى البوربون (90)(Bourbons) القادمون من فرنسا(٩١) الملك بتولي الملك فيليب الخامس (Philip V) عام ١٧١٤م (٩٢)، فحدَّ من سلطات الكورتز في كاتالونيا وجزر الباليريك (Balearic)، كما حدث في أراجون وفالينسيا عام ١٧٠٧م.

٣,٨ برلمان هولندا



بدأ البرلمان الذي يعرف باسم "ستاتن جنرال" (Staten-Generaal) أو السلطات العامة، في منتصف القرن الخامس عشر بممثلين من السلطات الإقليمية تحت إمرة دوقات برجندي (Burgundy)؛ حيث عقد أول اجتماع في ٩ يناير ١٤٦٤م في برجس (Bruges) بإقليم فلاندرز (Flanders) بأمر من فيليب الثالث، دوق برجندي. وقد كانت الاجتماعات الاعتيادية تعقد – فيما بعد – في كودنبرج (Coudenberg)، بمدينة بروكسل (Brussels)، بدوقية برابانت (Brabant). وعقب عزل الملك عام ١٥٨١م والخروج من السلطات التنفيذية الأسبانية حل البرلمان محل الملك كالسلطة العليا وكذلك الحكومة المركزية القومية لشمال الأراضي المنخفضة (Netherlands)، في لاهاي (The Hague).

وكان النواب ينتخبون من سبعة أقاليم مستقلة للحكومة العامة للأقاليم المتحدة، ثم أصبح لكل إقليم صوت واحد في البرلمان.

ولم يكن هناك صوت للأراضي العمومية (Generality Lands)، التي تشكل ٢٠٪ من ملكيات الجمهورية؛ حيث إنَّها كانت تحت الحكم العمومي مباشرة. كذلك كانت شركة شرق الهند الهولندية وشركة غرب الهند الهولندية تخضعان للإشراف العام. أمَّا الأراضي المنخفضة الجنوبية فكان لها برلمانها الخاص في بروكسل (Brussels).

وقد توقف البرلمانان عام ١٧٩٥م، عقب ضم الجنوب إلى فرنسا، وإعلان تكوين جمهورية بتافيا (Batavian Republic) في الشمال، تلاها إنشاء المجلس الوطني (National Assembly) في أول مارس ١٧٩٦م. وعقب الحكم النابوليوني أعيدت برلمانات الأراضي المنخفضة التي احتفظت باسم ستاتن جنرال في عام ١٨١٥م. واسم ستاتن جنرال استخدم في تسمية جزيرة ستاتن (Staten Island) في نيويورك، التي كانت تسمى نيوأمستردام و جزيرة ستاتن في الأرجنتين التي اكتشفها الهولندي جاكوب لو ماير (Jacob le Maire).

٣,٩ برلمان الهند:



خلال فترة فيديك (Vedic) القديمة في الهند، أي في الفترة ما بين ٢٠٠٠ سنة قبل ميلاد المسيح إلى ٥٠٠ سنة قبل الميلاد، ورد ذكر تجمعين شبه برلمانيين؛ هما: صابحا (Sabha)، وصاميتي (Samiti) في المملكتين الهنديتين الآريتين في وادى الجانجز الهندي. وخلال أيام بوذا فقد كانت عدة ولايات تعتبر جمهوريات قبلية تسمى صنغا (92)(Sangha-93). فأمَّا تجمع صابحا فقد أشار المؤرخون إلى أنه كان مجمعاً نيابياً لمنتخبين من بين رجال القبيلة المهمين الذين يقومون بإدارة شئون الملك اليومية. وأمَّا تجمع صاميتي فقد كان مجلساً لتجمع كل أعضاء المملكة الذكور، وربما كان يجتمع لانتخاب ملك جديد أو التصديق عليه. وقد منحت المؤسستان الديمقراطيتان الكبيرتان وضعًا مقدسًا للرقابة على سلطات الملك المطلقة. كما سميت المؤسستان ببنات الإله براجاباتي (Prajapati) حامي الحياة في كتب الهندوس المقدسة الفيدا (Vedas)، والكتابات الأوروبية الهندية القديمة(٩٤-٩٥). غير أنَّ المؤسسات الديمقراطية ضعفت مع التوسع في الجمهوريات، وتوجه الحكام إلى توريث الحكم والملكية المطلقة. وفي العصر الحديث مازال مجلسا البرلمان الديمقراطي الهندي يسميان صابحا.

٣,١٠ برلمان بريطانيا العظمي :



تأسس برلمان بريطانيا العظمي عام ١٧٠٧م عقب التوقيع على مراسيم الاتحاد بين برلمان إنجلترا وبرلمان أسكتلندا؛ حيث خلقت المراسيم ملكية بريطانيا العظمي المتحدة، وحلَّت كل من برلمانات إنجلترا وأسكتلندا لصالح برلمان موحد في مكان البرلمان الإنجليزي في قصر وستمنستر بلندن. ولقد بدأت السلطة تنتقل من العاهل عقب اعتلاء جورج الهانوفري الأول (George I Hanoverian) العرش عام ١٧١٤م؛ حيث كان الملك جورج الأول حاكمًا ألمانيًا يتكلم الإنجليزية بصعوبة، ففضل التركيز على ممتلكاته في أوروبا، وكرَّس السلطة في مجموعة من وزرائه وعلى رأسهم سير روبرت والبول (Sir Robert Walpole). وقد حاول الملك جورج الثالث استعادة السلطة الملكية، ولكن بنهاية عهده كان الوزراء قد ثبتوا مراكزهم بدعم من البرلمان(٩٧).

وفي نهاية القرن الثامن عشر كان الملك ما يزال يتمتع بنفوذ واسع على البرلمان، كما كان البرلمان نفسه تحت سيطرة الأرستقراطية الإنجليزية وتابعيهم. وكان أعضاء مجلس العموم ينقسمون حزبين؛ هما: حزب الأحرار أو ويجس (Whigs) الذين يدعمون العائلات الارستقراطية، والخارجين على الكنيسة الإنجليكية (Anglicans) من أمثال البرسبتريان (98)(Presbyterian). وحزب المحافظين أو توريز (Tories) المتعصبين لكنيسة إنجلترا والملكية، والمعادين لأي حركات إصلاح. ولكنَّ الحزبين كانا يُكونان تحالف مصالح بمجرد انتخابهما، بدلا من أن ينقسما وفق انقسامات الأحزاب التقليدية. وفي الانتخابات العامة كان التصويت حصراً على أصحاب الملكيات في دوائر انتخابية لا تساير الوقت ولا تعكس الأهمية المتزايدة للمدن الصناعية أو تنقلات الأهالي؛ حيث كانت مقاعد الضواحي الفاسدة (rotten boroughs) تشترى أو تخضع لأصحاب الأراضي الأغنياء، بينما بقيت المدن الكبرى دون تمثيل كامل. والضواحي الفاسدة هي الدوائر الانتخابية التي لا يوجد فيها إلا عدد قليل من الناخبين، ويستخدمها النواب للترشيح وممارسة الحملات الانتخابية. وغالبيتها كانت مدن مزدهرة في الماضي، ولكنها تدنت وهجرها السكان لفترة طويلة.

ومن هنا بدأ المصلحون مثل ويليام بكفورد (William Beckford) الذي كان عمدة لندن، والمتطرفون بداية من جون ويلكس (99)(John Wilkes) يدعون لإصلاح النظام الانتخابي. وفي عام ١٧٨٠م وضع تشارلز جيمس فوكس (Charles James Fox) من حزب ويج(١٠٠)، وتوماس براند هوليس (Thomas Brand Hollis) برنامج إصلاح قدماه إلى اللجنة الفرعية الخاصة بالانتخابات في وستمنستر. وتضمن البرنامج الدعوة إلى ست نقاط تبناها مؤخراً دعاة الفكر الميثاقي (101)(Chartism-104). وقد أدى الفكر الميثاقي إلى حركة إصلاح سياسية واجتماعية في بريطانيا خلال منتصف القرن التاسع عشر بين عام ١٨٣٨م وعام ١٨٤٨م؛ التي أدت إلى ميثاق الشعب (Peoples Charter) لعام ١٨٣٨م، والذي تضمن ست غايات للحركة:

١. حق التصويت لكل الذكور فوق عمر ٢١.

٢. تساوي الدوائر الإنتخابية في الحجم.

٣. التصويت سريا.

٤. إنهاء ضرورة الملكية للتأهيل للبرلمان.

٥.دفع مرتبات لأعضاء البرلمان.

٦.الانتخاب السنوي للبرلمان.

وتعتبر هذه الحركة أول الحركات الجماعية لطبقة العمال في العالم.

وقد انتهت حرب الثورة الأمريكية بهزيمة مذلة لسياسة كان يروجها الملك جورج الثالث؛ ففي مارس ١٧٨٢م أجبر الملك على تعيين إدارة يقودها معارضوه؛ للقيام بالحد من سلطة حاشيته وخاصته. وفي نوفمبر ١٧٨٣م استخدم الملك نفوذه في مجلس اللوردات؛ ليوقف مشروع قانون بإصلاح شركة الهند الشرقية البريطانية الموقرة (Honourable East India Company (HEIC))(105)-114، والتي عرفت في الهند بشركة بهادور (Company Bahadur). وفي نفس الوقت تخلص من الحكومة وعين ويليام بت الأصغر (William Pitt. the Younger)(115)-121 رئيساً للوزراء. وقد دعا بت البرلمان مسبقا إلى البدء في إصلاح نفسه، ولكنه لم يواصل الضغط طويلا؛ فقد كان الملك لا يرحب بذلك. وقد قدم بت اقتراحات في أبريل ١٧٨٥م بإعادة توزيع مقاعد من الضواحي المتداعية إلى لندن والأقاليم، إلا أنَّ مقترحاته هزمت في مجلس العموم بأغلبية (٢٤٨) صوتاً إلى (١٧٤) صوتاً.

وظل العاهل الملكي حتى قرابة نهاية القرن الثامن عشر يتمتع بنفوذ قوي على سلطة البرلمان الذي طغت عليه الارستقراطية الإنجليزية عن طريق المجاملات والدعم المالي، ولكنَّ التاج توقف عن الضغط على البرلمان(١٢٢). وفي الواقع فإنَّ آخر مرة رفض فيها التاج المصادقة على قانون كان خلال عهد الملكة آن (Queen Anne)(123)، عام ١٧٠٨م.

وفي أعقاب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م قامت منظمات متطرفة مثل جمعية المراسلين اللندنية (London Corresponding Society (LCS)، بالمطالبة بالإصلاح التي جمعت عضويات من أصحاب الحرف البسيطة(١٢٤). ولكن بتطور الحروب النابوليونية اتخذت الحكومة بعض الإجراءات القاسية ضد ما خشيت أن يكون اضطراباً مدنياً، وتوقفت كل حركات الإصلاح.

وورث البرلمان البريطاني لقب "أم البرلمانات" بناءً على اقتباس غير موفق من حديث لجون برايت (John Bright)(125)، عضو البرلمان عام ١٨٦٥م ذكر فيه أن إنجلترا أم البرلمانات؛ لأنَّ البرلمان البريطاني كان نموذجًا لغالبية النظم البرلمانية، كما أنَّ مراسيمه أدت لتكوين برلمانات أخرى. ففالبية الدول في أوروبا والكومونولث قلَّدت النظام البرلماني البريطاني في تبني نموذج السلطات الثلاثة: رئيس دولة صوري، ومجلس أدني كبير، ومجلس أعلى صغير.

٣,١١ برلمان المملكة المتحدة :



في عام ١٨٠١م أنشيء برلمان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وأيرلندا عندما اتحدت مملكة بريطانيا العظمي ومملكة أيرلندا لتكوين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا وفق مرسوم عام ١٨٠٠م للاتحاد، وتحول البرلمان إلى برلمان المملكة المتحدة. ولقد كان في إعادة تشكيل البرلمان الإنجليزي المتردي، الذي يمنح لممثلي الناخبين في إنجلترا حقاً منفصلاً لاتخاذ قرارات في الشئون الإنجليزية، مثل الحقوق المنفصلة لمجلس أهل ويلز والبرلمان الأسكتلندي ومجلس شمال أيرلندا - كان في إعادة تشكيله إشكالية في السياسة البريطانية؛ نتيجة الموقف الشاذ الذي يمنح أعضاء البرلمان الأسكتلنديين علاج القضايا الإنجليزية، بينما يمنع أعضاء البرلمان الإنجليز من التصويت على قضايا تؤثر على أسكتلندا فقط. ولقد كانت إشكالية البرلمان الإنجليزي قضية بسيطة، حتى أعلن حزب المحافظين اقتراحات سياسية تمنع أعضاء البرلمان الأسكتلنديين من التصويت في قضايا خاصة بإنجلترا، وبهذا أصبحت الإشكالية على واجهة الأحداث. والحزب الوحيد الذي يسعى لتكوين برلمان إنجليزي مستقل هم الديمقراطيون الإنجليز. وباستقلال دولة أيرلندا الحرة عام ١٩٢٢م أعيد تسمية المملكة المتحدة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا.

٣,١٢ الهيئات التشريعية العنصرية :

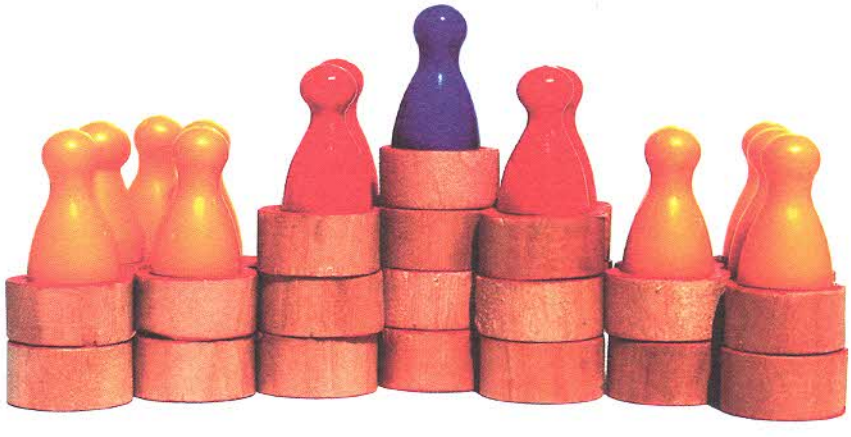

كان يطلق على برلمان أفريقيا الجنوبية "البرلمان الثلاثي" من عام ١٩٨٤م إلى عام ١٩٩٤م؛ فبينما كان البرلمان يحمي السلطة السياسية للشريحة البيضاء من الأفريقيين الجنوبيين أو الأفريكان (Afrikaner) الذين يتحدثون اللغة الأفريكانية (Afrikaans) المأخوذة عن اللغة الهولندية، وبالأحرى مصالح الحزب القومي (National Party) فإنَّه منح صوتاً سياسيا محدودا للمجموعات الأخرى من ملونين وهنود، وكانت غالبية السكان السود مستثناة من المشاركة في الانتخابات.

وأصل البرلمان الثلاثي الأروقة يرجع إلى عام ١٩٨٠م عندما حل مجلس الرئيس (Presidents Council) محل مجلس الشيوخ بجنوب أفريقيا؛ حيث كان المجلس هيئة استشارية تتكون من (٦٠) عضواً ترشحهم مجموعات من السكان البيض والملونين من الهنود والصينيين. واستجابة لطلب من بيتر ويليم بوثا (Pieter Willem Botha) رئيس الوزراء المعروف بالتمساح الكبير فقد قدم مجلس الرئيس مجموعة من الاقتراحات في ١٩٨٢م بخصوص الإصلاح الدستوري والسياسي؛ منها الاقتراح بتنفيذ مبدأ الشراكة في السلطة بين مجتمعات البيض والملونين والهنود. ولاقى الجناح اليميني في الحزب القومي ذلك المقترح باستياء، وكذلك بعض أعضاء البرلمان بقيادة الدكتور أندريز بترس ترونيخت

(Andries Petrus Treurnicht) الذي كان وزيراً وقائد الحزب في مقاطعة ترانسفال (Transvaal)، والذي انشق وكوَّن حزب المحافظين (Conservative Party)؛ للعمل على عودة التمييز العنصري (Apartheid) إلى صورته الأصلية. غير أنَّ بوثا استمر في تأييد تنفيذ وصايا مجلس الرئيس. وفي عام ١٩٨٣م قدمت حكومة الحزب القومي هيكل دستور جديد شمل تشكيل ثلاث غرف منفصلة منتخبة؛ هي:

مجلس التجمع (House of Assembly) المعروف بمجلس الشعب (Volksraad)، ويتكون من (١٧٨) عضوًا من البيض، بحيث يكون هو المجلس الأدنى الأساسي.

مجلس النواب (House of Representatives) المعروف بمجلس فرتينفورديجرز (Raad van Verteenwoordigers)، ويتكون من (٨٥) عضوًا من الملونين.

مجلس المندوبين (House of Delegates) المعروف بمجلس أفجيفارديجدز (Raad van Afgevaardigdes)، ويتكون من (٤٥) عضواً من الهنود.

على أن يكون لكل من المجالس الثلاثة السلطة بالنسبة لشئون من يمثلهم من السكان؛ مثل التعليم، والكفالة الاجتماعية، والسكن، والحكومة المحلية، والفنون، والثقافة، والترفيه. أما الشئون العامة للدولة، مثل الدفاع، والمالية، والسياسة الخارجية، والقضاء، والقانون، والنظام، والمواصلات، والتجارة، والصناعة، والقوة العاملة، والشئون الداخلية، والزراعة، فتتطلب موافقة المجالس التشريعية الثلاثة، بعد عرضها على لجنة مشتركة مستمرة.

وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ هيكل العمل اقترح أن يكون على رأس الحكومة رئيس دولة تنفيذي تختاره الجماعة الانتخابية

(electoral college)، وهي مجموعة من الناخبين مخولة بانتخاب مرشح لمنصب محدد. وهي في هذه الحالة تتكون من (٨٨) عضواً، وتتضمن (٥٠) أبيضاً، (٢٥) ملوناً، (١٣) هندياً. ويتم اختيار أعضاء كل فئة بمجلس البرلمان المناظر لها. ويقوم رئيس الدولة الذي له سلطات تنفيذية واسعة للغاية، بتشكيل حكومة من وزراء للتصرف في الشئون العامة، إلى جانب مجالس وزراء لكلٍ من مجالس البرلمان الثلاثة لتسيير شئونها.

وفي حالات عدم الاتفاق بين المجالس الثلاثة للبرلمان على جزء من تشريع معين فبإمكان مجلس الرئيس حل الخلاف. ووفقا للاقتراح الدستوري فإنَّ المجلس يتكون من (٦٠) عضوًا؛ (٢٠) من مجلس التجمع، و(١٠) من مجلس النواب، و(٥) من مجلس المندوبين، و(٢٥) يعينهم رئيس الدولة مباشرة. ورغم أنَّ التمثيل النيابي يبدو أنه قائم على التركيبة السكانية؛ فإنَّ التركيبة العددية للجماعة الانتخابية تعني أنه من المستحيل على وحدة الممثلين الملونين والهنود أن تغلب أصوات مجلس التجمع الأبيض. وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ الدستور المقترح لم يتعرض لتمثيل السود الأفريقيين الجنوبيين، وفقاً لدعوى الحزب القومي بأنَّ حقوقهم السياسية مفتوحة لهم في أراضي قبائلهم.

وحتى يمكن الموافقة على الدستور المقترح فقد تم طرح استفتاء على الناخبين البيض في ٢ نوفمبر ١٩٨٣م، وقد روج للرفض كل من الحزب الفدرالي التقدمي الذي اعترض على استثناء السود، وحزب المحافظين الذي اعترض على شراكة الملونين والهنود. غير أنَّ العديد من أتباع الحزب الفدرالي التقدمي والصحافة الإنجليزية المضادة للحكومة دعموا الدستور الجديد كخطوة نحو الطريق الصحيح، وبالتالي فقد فاز الدستور الجديد بأصوات أغلبية ٦٦,٣٪ من المصوتين، مع معارضة ٣٣,٧٪ بمشاركة ٧٦٪ من الناخبين. وصدر قانون دستور جمهورية أفريقيا الجنوبية لعام١٩٨٣ م.

غير أنَّ الانتخابات المقترحة لمجلس النواب ومجلس المندوبين في أغسطس ١٩٨٤م لاقت معارضة مكثفة، وأنشئت جبهة الديمقراطية المتحدة (United Democratic Front (UDF) من عدد من المناصرين للكونجرس القومي الأفريقي (African National Congress (ANC)، ومنظمات المجتمع المدني، واتحادات التجار لمعارضة ومقاطعة الانتخابات. ورغم الدعم الواسع لمقاطعة الانتخابات، فإنَّ الدستور الجديد وُضع موضع التنفيذ، وأجريت الانتخابات، بما في ذلك انتخاب بوثا رئيسا.

ولقد عانى مجلس الهنود ومجلس الملونين في البرلمان الثلاثي من أزمة المصداقية؛ حيث أدت الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات إلى مشاركة ضئيلة؛ إذ إنَّ انتخابات مجلس المندوبين لعام ١٩٨٤م لم يحصل إلا على ١٦,٢٪ من الناخبين. وكان المنتخبين في تلك المجالس محل احتقار لمشاركتهم في نظام تمييز عنصري. وفي عام ١٩٨٧م اعتزل فردريك فان زيل سلابرت (Frederik van Zyl Slabbert) قائد المعارضة في مجلس البيض السياسات البرلمانية عندما رأى عدم جدواها على مستقبل أفريقيا الجنوبية. ولقد كان في ذلك نكسة لفترة البرلمان الثلاثي الذي يعاني في الأصل من العديد من الأزمات(١).

وفي عام ١٩٩٤م أي بعد عشرة سنوات من تكوين البرلمان الثلاثي صدر تشريع ١٩٩٤م لدستور جمهورية أفريقيا الجنوبية الذي فتح الباب لأول انتخابات غير عنصرية في ٢٧ أبريل. ولقد كان البرلمان الثلاثي في مبني جديد أعد لذلك الغرض على مسافة من مبني مجالس البرلمان. وقد تحول البرلمان لاحقاً إلى جناحين فقط، المجلس أو التجمع القومي (National Assembly) الذي شغل مبنى البرلمان الثلاثي، ومجلس الأقاليم الوطني (National Council of Provinces (NCOP) الذي يشغل مبني البرلمان القديم(٢).

٣,١٣ الهيئة التشريعية البوليفارية :

ونموذج بوليفار للحكومة يتضمن ثلاثة مجالس إلى جانب الجهاز التنفيذي؛ وهي:

١)مجلس المنابر (Chamber of Tribunes): يجرى انتخاب أعضاء مجلس المنابر في انتخابات عامة على نقيض أعضاء المجلسين الآخرين. والمجلس لديه صلاحيات سياسية تتعلق بقرارات تمويل الحكومة، ووضع السياسة الخارجية، وسلطة إعلان الحرب.

٢)مجلس الشيوخ: عضوية مجلس الشيوخ وراثية لضمان الحيادية؛ حيث إنَّه مجمع تشريعي غير سياسي يملك سلطة وضع القوانين، والإشراف على القضاء، وتعيين المسئولين المحليين. وهناك تشابه بين مجلس الشيوخ ببوليفار ومجلس اللوردات البريطاني.

٣) المراقبون (Censors): مجموعة المراقبين تقوم بدور الرقابة على الجهاز التنفيذي وعلى سلطات المجلسين الآخرين. ولديهم صلاحيات المدعي العام؛ حيث يقومون بإعداد الادعاءات وتوجيه الاتهامات ضد الحكومة، كما يعملون كمحامين للدفاع عن الدستور والحقوق العامة. وعلى هذا فإنَّ دورهم يضمن التزام الجهاز التنفيذي بأداء واجباته بصورة مرضية؛ حيث إنَّ من حقهم التحقيق مع أعضاء الجناح التنفيذي وعزلهم.

وقد وضع بوليفار من نموذج الحكومة الذي ابتكره أساساً لنظام رئاسي، وعليه فلم يكن من المتوقع أن يتولى البرلمان الثلاثي الحكم.

بل إنَّ بوليفار كان واضحاً في موقفه من عدم وجود أي دور نشط للمجالس التشريعية في الإدارة؛ حيث تقتصر مهمة المجالس على صياغة القوانين، والإشراف على فروع الحكومة.

٤

النموذج البرلماني

٤,١ النماذج البرلمانية :

نموذج الهيئة التشريعية البرلمانية قائم في النظم الملكية والجمهورية. وبناء على أنَّ أسس النموذج البرلماني تتبع إلى حد كبير نظام وستمنستر البريطاني فقد آثرنا شرحه هنا بالتفصيل. ونضيف إليه هذا برلمان الجمهورية الإيطالية، مع التركيز على بعض الاختلافات الأساسية بينه وبين البرلمان البريطاني.



٤,٢ برلمان المملكة المتحدة لبريطانيا وشمال أيرلندا :

برلمان المملكة المتحدة لبريطانيا وشمال أيرلندا هو الكيان التشريعي للمملكة المتحدة وممتلكات بريطانيا الخارجية. وهو وحده صاحب السلطة النهائية فوق كل الكيانات السياسية الأخرى، وعلى رأسه الملكة إليزابيث الثانية في الوقت الحاضر. ويتكون البرلمان من مجلسين؛ أعلاهما: مجلس اللوردات، وأدناهما: مجلس العموم، بينما تشكل الملكة المكون الثالث للبرلمان.

فأمَّا مجلس اللوردات أو بيت اللوردات فيتضمن نوعين من الأعضاء: اللوردات الروحانيين من كبار أساقفة الكنيسة الإنجليزية، واللوردات العلمانيين من أعضاء نظام ألقاب النبلاء التابع لنظام التشريف البريطاني. وأعضاء مجلس اللوردات ليسوا منتخبين من قبل عامة الناس، ولكنهم يعينون من قبل الحكومات.

وأمَّا مجلس العموم فهو منتخب ديمقراطياً عبر انتخابات تجرى كل خمس سنوات على الأقل. ويجتمع المجلسان في بنايات منفصلة في قصر وستمنستر المعروف ببيوت البرلمان، في بلدة وستمنستر بلندن. ووفق العرف الدستوري، فكل وزراء الحكومة ورئيس الوزراء أعضاء في مجلس العموم، وبصورة أقل شيوعا في مجلس اللوردات، وهم يخضعون لمحاسبة جناح البرلمان الذي ينتمون إليه.

ونظراً لأنَّ البرلمان الحالي هو تطور لمجالس بدايات العصور الوسطي التي كانت بمثابة مجالس استشارية للحكام في إنجلترا فالملكة نظرياً هي التي تملك السلطة التشريعية العليا في البرلمان وعملياً في الوقت الحاضر فإنَّ السلطة الحقيقية هي سلطة مجلس العموم؛ حيث العاهل يعمل وفق نصائح رئيس الوزراء، أما سلطات مجلس اللوردات فمحدودة.

ولقد اكتسب مجلس العموم هيمنته السياسية من بدايات القرن العشرين؛ ففي عام ١٩٠٩م مرر المجلس ما يسمى بميزانية الشعب التي احتوت على العديد من التغييرات في نظام الضرائب التي تؤثر على مصالح أصحاب الأراضي الأغنياء، إلا أنَّ مجلس اللوردات رفضها؛ حيث إنَّ غالبية اللوردات كانوا من أصحاب الأراضي ذوي النفوذ. وبناء على شعبية الميزانية وعدم شعبية اللوردات لموقفهم من الميزانية نجح حزب الأحرار في دورتي انتخابات، ولكن بهامش ضيق في انتخابات عام ١٩١٠م. وباستخدام نتيجة التفويض الشعبي قدم هربرت هنري أسكويث (Herbert Henry Asquith) رئيس وزراء الأحرار مشروع قانون للبرلمان للحد من سلطات مجلس اللوردات، لكنه لم يقدم بنود الضرائب من ميزانية الشعب.

وعندما رفض اللوردات مشروع القانون رد أسكويث عليهم بوعد حصل عليه سرا من الملك قبل دورة الانتخابات الثانية بإدخال عدة مئات من الأحرار في مجلس اللوردات لدحر الأغلبية المحافظة في مجلس اللوردات.

وفي وجه هذا التهديد مرر المجلس مشروع القانون بأغلبية ضئيلة، ووفقاً لذلك صدر مرسوم ١٩١١م للبرلمان يتيح للوردات تأخير أي مشروع قانون لمدة لا تتعدى ثلاث دورات اختصرت فيما بعد إلى دورتين عام ١٩٤٩م؛ حيث يصبح المشروع قانوناً بعدها على الرغم من اعتراضهم.

ولقد أدخلت إصلاحات أخرى على مجلس اللوردات خلال القرن العشرين؛ ففي عام ١٩٥٨م صدر مرسوم نظم النبلاء مدى الحياة (Life Peerages Act)، الذي يسمح بإيجاد مراتب تشريف عادية مدى حياة الشخص.

فلقد ألغي في العقد السادس منح مراتب شرف وراثية، وبهذا فكل النبلاء الجدد يحصلون على مراتبهم طوال حياتهم فقط. وحديثا صدر مرسوم عام ١٩٩٩م لمجلس اللوردات (House of Lords Act) الذي ألغى الحق التلقائي لعضوية مجلس اللوردات بوراثة الألقاب، وإن استثنى ٩٢ لوردًا بصورة مؤقتة. وقد أصبح مجلس اللوردات حالياً في منزلة تلي منزلة مجلس العموم.

٤,٢,١ التركيبة والسلطات:

يتكون البرلمان من ثلاثة عناصر أو سلطات؛ هي: التاج، ومجلس اللوردات ومجلس العموم. تلك المركبات الثلاثة مستقلة بعضها عن بعض، ولا يجوز لأي شخص أن ينتمي لأكثر من عنصر. وأعضاء مجلس اللوردات ممنوعون قانونياً عن التصويت في انتخابات أعضاء مجلس العموم، أما العاهل الملكي فلا يدلي بصوته في أية انتخابات وفق العرف، وإن لم يكن هناك مانع قانوني.

والتاج كمؤسسة ما زال ذو سلطة؛ إذ إنَّ الموافقة الملكية ما زالت ضرورية لكل مشاريع القوانين؛ لكي تصبح قانونًا من خلال امتياز السلطات وتعيين الحكومة. وامتياز السلطات يتضمن من بين أمور أخرى، القدرة على حل البرلمان، وعقد معاهدات، وإعلان الحرب، وخلع الألقاب. وعملياً فكل تلك السلطات تمارس بالتاج، ولكن عن طريق نصح رئيس الوزراء ووزراء الحكومة الآخرين. ويختار التاج أيضا رئيس الوزراء الذي يؤلف الحكومة من أعضاء مجلسي البرلمان الذي يجب أن يكون شخصًا ذا قيادة على أغلبية في مجلس العموم. ورغم أنَّ ذلك القرار قرار مباشر وشبه مسلم به فإنَّ الظروف قد تقتضي تقييم الملك للوضع. مثل ما حدث في حكومة المحافظين عام ١٩٦٣م بتعيين أليكساندر دوجلاس هوم (126)(Alexander Frederick Douglas-Home-131). الذي حصل على لقب بارون (Baron Home of the Hirsel) كرئيس للوزراء بدلا من رئيس الوزراء الموجود هارولد ماكميلان (Maurice Harold Macmillan)؛ نظرًا للظن الخاطئ بأنَّه مصاب بسرطان قاتل (132)(1st Earl of Stockton-134).

وفي الواقع، فإنَّ وزارة ماكميلان عانت من فضيحة كريستين كيلر (Christine Keeler) الجاسوسة الروسية التي كانت على علاقة بجون بورفومو (John Profumo) وزير الدولة للشئون الحربية، فقدم استقالته(١٣٥).

والمجلس الأعلى مكون من لوردات البرلمان، وكلهم بالتعيين. ورغم أنَّ اللوردات الروحانيين رجال كهنوت من كنيسة إنجلترا واللوردات العلمانيين من نبلاء المملكة - فإنَّ كلا الطائفتين تعتبران سلطتين منفصلتين، وإن جلسوا وتحاوروا وصوتوا معا. ومجلس اللوردات هو مؤسسة طويلة الخدمة تتكون من أعضاء غير منتخبين، منهم (٩٢) مقعداً بالوراثة، وباقي المقاعد التي تبلغ (٥٧٤) يشغلها العضو مدى الحياة.

ومنذ مراسيم البرلمان عام ١٩١١م وعام ١٩٤٩م فإنَّ سلطات مجلس اللوردات قد تقلصت مقارنة بسلطات مجلس العموم. وكل مشاريع القوانين باستثناء تلك المتعلقة بالأموال تناقش ويصوت عليها في مجلس اللوردات. إلا أنَّ التصويت في مجلس اللوردات ضد مشروع قانون لا يخول للمجلس تعطيل المشروع أكثر من دورتين برلمانيتين في السنة. وبعد ذلك فيمكن لمجلس العموم تمرير المشروع بالقوة دون رضاء مجلس اللوردات، وفق مراسيم البرلمان. كما أنَّ من حق مجلس اللوردات محاسبة الحكومة خلال مساءلته لوزرائها وعدد قليل من اللجان المختارة. وفي الوضع الراهن فالمحكمة العليا عبارة عن لجنة من لجان مجلس اللوردات، وإن كانت النية متجهة لتكوين مجلس قضائي عالي مستقل. وبعبارة آخر،

فإنَّ مجلس اللوردات يعتبر محكمة الاستئناف لغالبية القوانين في المملكة المتحدة؛ ولذا فإنَّ المجلس يمارس مهام تشريعية وقضائية.

كان اللوردات الروحانيون يشملون كل كبار رجال الكهنوت في كنيسة إنجلترا؛ من رؤساء الأساقفة، والأساقفة، وأباطية، ومساعدي أباطية. ولكن عقب إغلاق هنري الثامن للأديرة فقد الأباطية ومساعدي الأباطية مقاعدهم في البرلمان، وحافظ الأساقفة المطرنيات على مقاعدهم في البرلمان. غير أنَّ مرسوم مطرانية مانشستر ١٨٤٧م (Bishopric of Manchester) والمراسيم التي تلته تحدد (٢٦) مقعدًا فقط لكبار اللوردات الروحانين، وهي تشمل دائما الذين يشغلون مراكز في المطرانيات الخمسة الكبار، مثل كبير أساقفة كانتربري (Canterbury)، وكبير أساقفة يورك (York)، وأسقف لندن، وأسقف درهام (Durham)، وأسقف ونشستر (Winchester).

أمَّا اللوردات الروحانيون الباقون فهم (٢١) من أكبر الأساقفة في المطرانيات، وفق ترتيب قداستهم.

أمَّا اللوردات العلمانيون فكلهم أعضاء في نظام النبلاء، ولقد كانوا مسبقاً يتوارثون مقاعد مجلس اللوردات، إلا أنَّ حق توارث مقاعد البرلمان لم يعد تلقائياً بعد اتحاد إنجلترا وأسكتلندا في بريطانيا العظمي في ١٧٠٧م؛ حيث كانت القاعدة أنَّ كل النبلاء الذين وهبهم ملك إنجلترا اللقب يمكن أن يستمروا في البرلمان، أمَّا أولئك الذين أوجدوا بملك أسكتلندا فعليهم انتخاب ممثلين لهم. وذات المنطق يجرى على أيرلندا، عندما انضمت إلى بريطانيا في ١٨٠١م؛ غير أنه بانفصال جنوب أيرلندا عن المملكة المتحدة توقف انتخاب ممثلين أيرلنديين. وكل نبلاء أسكتلندا منحوا حق الجلوس في البرلمان وفق مرسوم النبلاء لعام ١٩٦٣م. ووفق مرسوم مجلس اللوردات لعام ١٩٩٩م. فإنَّ النبلاء ذوي الألقاب على مدى حياتهم يحتفظون بمقاعدهم في البرلمان، أما النبلاء بالوراثة فتم الاقتصار على (٩٢)، منهم الإيرل مارشال (Earl Marshal)، وهو ثامن رتبة في البلاط الملكي، واللورد جريت تشامبرلين (Lord Great Chamberlain) مدير القصر الملكي، وهو سادس رتبة في البلاط الملكي، أمَّا التسعون الباقون فينتخبون؛ لتمثيل النبلاء الآخرين.

وهناك عدة مؤهلات مختلفة مطلوبة لعضوية مجلس اللوردات؛ تشمل: لا يجوز أن يكون العضو أقل من ٢١ سنة من العمر.

تقتصر العضوية على مواطني الكومنولث ومواطني جمهورية أيرلندا. ولقد كانت شروط الجنسية أشد تشددا من قبل وفق مرسوم الاستيطان لعام ١٧٠١م (Act of Settlement 1700)؛ وقبل صدور مرسوم الجنسية البريطانية لعام ١٩٤٨م (British Nationality Act)؛ حيث كان الرعايا المولودون في بريطانيا وحدهم المؤهلين للعضوية.

لا تجوز عضوية شخص مدان بالخيانة العظمي قبل استكمال مدة حكم السجن، إلا إذا صدر عفو شامل عنه. والشخص الذي صدر بحقه حكم سجن لمخالفة غير الخيانة العظمي لا يعتبر عديم الأهلية تلقائياً.

لا يجوز لشخص الجلوس في مجلس اللوردات إذا كان خاضعاً لأمر قيود إفلاس تطبق في إنجلترا وويلز فقط، أو صدر عليه حكم بأنَّه مفلس في شمال أيرلندا، أو صودرت ممتلكاته في أسكتلندا.

في حالة لوردات الاستئناف في العادة (Lords of Appeal in Ordinary)، لا يجوز تسمية لورد استئناف في العادة دون

أن يكون قد شغل منصب قضاء عال لمدة سنتين، أو مارس المحاماة لمدة خمسة عشرة سنة. ويتضمن منصب القضاء العالي العضوية في محكمة الاستئناف في إنجلترا وويلز، أو المجلس الداخلي للمحكمة المدنية العليا في أسكتلندا، أو محكمة الاستئناف في شمال أيرلندا.

كانت النساء ممنوعات من عضوية مجلس اللوردات حتى صدور مرسوم عضوية مجلس اللوردات مدى الحياة لعام ١٩٥٨م، الخاص بتدني عدد الأعضاء النشطين في المجلس، والذي سهل إيجاد عضوية نبلاء مدى الحياة. عندئذ أصبحت النساء لائقات للعضوية فوراً، حيث عينت أربعة نساء ضمن الأعضاء المعينين طيلة الحياة. غير أنَّ عضوية النبلاء الوراثية، حيث كان توارث الألقاب أمراً غريباً دستورياً فقد ظلت النساء مستثنيات من العضوية حتى صدور مرسوم مجموعة النبلاء لعام ١٩٦٣م. ومنذ صدور مرسوم مجلس اللوردات أصبح توارث عضوية المجلس للنساء متاحا؛ حيث إنَّ هناك ثلاث عضوات بالوراثة من بين (٩٢) عضوية وراثية. وكل العضوات في مجلس اللوردات لوردات علمانيات؛ لأنَّ كنيسة إنجلترا لا تسمح بوجود أساقفة إناث.

وآخر سلطات المملكة هو مجلس العموم الذي يمثل الدوائر الانتخابية. ويتكون من (٦٤٦) عضوا، وقد كان يتكون من (٦٥٩) حتى الانتخابات العامة عام ٢٠٠٥م؛ حيث انخفض تعداد الأعضاء الأسكتلنديين وفق مرسوم أسكتلندا عام ١٩٩٨م. وكل عضو في البرلمان ينتخب بصورة مباشرة من قبل المواطنين البريطانيين؛ ليمثل كل دائرة عضو واحد وفق نظام انتخاب أول من يكسب الدائرة يفوز بالمقعد. والسن العامة لحق الانتخاب هي الثامنة عشرة فما فوقها لمواطني المملكة المتحدة والمقيمين فيها من مواطني جمهورية أيرلندا ودول الكومنولث. ومدة خدمة عضو مجلس العموم تعتمد على عمر البرلمان؛ حيث يجرى انتخابٌ عامٌ لملء كل المقاعد عقب حل كل برلمان.

ورئيس الحزب الذي يفوز بأكثر من نصف المقاعد، أو أقل من نصف المقاعد، لكنه يلقي دعمًا من أحزاب أصغر تضمن له القدرة على تمرير مشاريع قوانين فتدعوه الملكة لتأليف الحكومة. والملكة قانونياً هي رأس الحكومة، ولا يجوز القيام بأي إجراء في البرلمان دون سلطتها.

يجب أن تمر كل التشريعات القانونية بمجلس العموم؛ لتصبح قانونًا حيث يتحكم المجلس في الضرائب، وتوفير الأموال للحكومة. ووزراء الحكومة بما في ذلك رئيس الوزراء، يخضعون لاستجواب المجلس. كما أنَّ هناك عدداً من اللجان المختارة تقوم برقابة قضايا معينة، وكذلك أعمال الحكومة. كذلك فإنَّ هناك آليات تسمح للأعضاء بأن يلفتوا نظر الحكومة إلى إشكاليات محددة تهم ناخبيهم.

ومجلس اللوردات هو الأقل نفوذاً في المجلسين، نتيجة مراسيم البرلمان لعام ١٩١١م وعام ١٩٤٩م، والتي بمقتضاها نزع حق النقض من مجلس اللوردات للعديد من التشريعات. فإذا وثق متحدث مجلس العموم مشروع قانون أموال، مثل رفع الضرائب، فإنَّ بإمكان مجلس اللوردات تعطيله لمدة شهر. وفي حالة مشاريع قوانين عادية قدمت في مجلس العموم أولاً يمكن لمجلس اللوردات تعطيلها دورة برلمانية واحدة، باستثناء بعض المراسيم مثل تمديد عمر البرلمان لأكثر من خمس سنوات. وإذا قدم مشروع قانون أولاً في مجلس اللوردات فمن حق اللوردات تعطيله كما شاءوا.



٤,٢,٢ إجراءات:

٤,٢,٢,١ متحدث المجلس :

بالنسبة لمتحدث مجلس العموم (Speaker of the House of Commons)(136) فإنَّ تصديق الملك مطلوب نظرياً فقط، قبل أن يزاول المتحدث المنتخب مهمته. ولكنَّ ذلك يحدث تلقائيا في العرف الحاضر.

وللمتحدث ثلاثة وكلاء يعرفون برئيس، والوكيل الأول لرئيس، والوكيل الثاني لرئيس السبل والأنماط (Chairman of Ways and Means)، والاسم نسبة إلى لجنة السبل والأنماط التي لم تعد موجودة.

وقبل يوليو ٢٠٠٦م لم يكن متحدث مجلس اللوردات (Lord Speaker) بالانتخاب، ولكن جرت التقاليد على أن يرأس مجلس اللوردات لورد تشانسلر (Lord Chancellor) أو اللورد المستشار(١٣٧)، وهو عضو في الوزارة، ورئيس للقضاء؛ حيث كانت سلطته كمتحدث محدودة للغاية. بينما كان نفوذ متحدث مجلس العموم واسعة للغاية، غير أنه بصدور مرسوم تعديل الدستور لعام ٢٠٠٥ (Constitutional Reform Act) فُصل مركز متحدث مجلس اللوردات عن منصب لورد تشانسلر كخطوة لفصل السلطات، وأُحدث مركز اللورد المتحدث، وهو مركز ينتخب المجلس له أحد النبلاء ويصدق عليه التاج. وظل اللوردات مسيطرين إلى حد كبير على إدارة شئونهم. كما تم تكوين مجلس القضاء الأعلى (Supreme Court)، ونقله من مجلس اللوردات، وفصل مهمة لوردات القانون (Law Lords).

وأول لورد متحدث كانت البارونة هيمان (Baroness Hayman) التي أُنتخبت ٤ مايو ٢٠٠٦م، وكانت من نبلاء حزب العمل، ولكنَّها استقالت من الحزب، نظرًا لأنَّه من الطبيعي أن يكون رئيس المجلس غير متحيزٍ لحزب سياسي.

وقد أجريت عملية الإصلاح الدستوري الذي شمل منصب لورد تشانسلر؛ نتيجة الانطباع الشائع عن انحراف دستوري في دوره؛ فاللورد المستشار لم يكن المتحدث فقط لمجلس اللوردات، بل كان – أيضا – وزيراً في مجلس الوزراء، وقد تحولت وزارته الآن إلى وزارة شئون الدستور، كما أنَّه رئيس القضاء العالي في إنجلترا وويلز.

وعليه فإنَّ اللورد تشانسلر كان جزءاً من ثلاثة أجنحة للحكومة: الجناح التشريعي، والتنفيذي، والقضائي. وفي الواقع فإنَّ التداخل بين الأدوار التشريعية والتنفيذية إحدى خصائص نظام وستمنستر؛ حيث إنَّ أعضاء مجلس الوزراء كانوا إمَّا أعضاء في مجلس العموم وإمَّا أعضاء في مجلس اللوردات.

وكانت حكومة بلير (Anthony Charles Lynton "Tony" Blair) قد أعلنت نيتها في يونيو ٢٠٠٣م إلغاء وظيفة لورد تشانسلر؛ نتيجة اختلاط مهامه القضائية والتنفيذية، غير أنَّ مجلس اللوردات رفض القرار، وبهذا أجري تعديل على مرسوم الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥م بإبقاء المنصب. غير أنَّ المرسوم لم يعد يضمن رئاسة اللورد تشانسلر لمجلس اللوردات، وبهذا أصبح متاحاً للمجلس انتخاب متحدث له.

ومن الممكن أن يحل مكان اللورد المتحدث كرئيس لمجلس اللوردات أي من وكلائه؛ فرئيس اللجان، والوكيل الأساسي لرئيس اللجان، إلى جانب العديد من وكلاء رؤساء اللجان (Chairman of Committees) كلهم وكلاء للورد المتحدث، وكلهم يعينون بمجلس اللوردات. وقد جرت العادة أن يقوم التاج بتعيين كل رئيس أو وكيل أساسي للرئيس أو وكيل رئيس للمهمة الإضافية لوكالة المتحدث. وفي الماضي لم يكن هناك متطلبات قانونية بأن يكون اللورد تشانسلر أو وكيل المتحدث عضواً في مجلس اللوردات، وإن جرت العادة على ذلك. ولذا فإنَّ المقعد المبطن بالصوف الذي يجلس عليه اللورد تشانسلر كان اعتبارياً ليس في مجلس اللوردات، وإن وجد في وسطه.

وكان اللورد تشانسلر يلبس عباءة سوداء مذهبة عند ترأسه للمجلس، ولم يعد هذا مطلوباً من اللورد المتحدث، باستثناء المناسبات الوطنية خارج قاعة الاجتماع. ويجلس المتحدث أو وكيله على كرسي أحمر كبير محشو بالصوف في مقدمة قاعة اللوردات. وإذا ما تحول المجلس إلى لجنة فإنَّ رئيس اللجنة أو وكيله يرأس الاجتماع ليس على كرسي المتحدث، بل على مقعد على طاولة المجلس. ورئيس الجلسة ليس له نفس السلطة التي يتمتع بها متحدث مجلس العموم؛ حيث إنَّه يصبح فقط الناطق باسم المجلس، ويباشر مهام كالإعلان عن الأصوات.

وبما أنَّ الحديث في مجلس اللوردات موجه إلى اللوردات وليس إلى المتحدث كما في مجلس العموم فإنَّه ليس من حق اللورد المتحدث بمجلس اللوردات أو وكيله أن يقرر أي عضو سيتكلم أو أن يعاقب أعضاء لمخالفتهم لوائح المجلس؛ فكل تلك الأمور يتناولها المجلس نفسه.

٤,٢,٢,٢ قائد المجلس

قائد مجلس اللوردات (Leader of the House of Lords) من بين المسئولين في مجلس اللوردات، وهو نبيل يختاره رئيس الوزراء. وقائد المجلس مسئول عن دفع مشاريع قوانين الحكومة خلال مجلس اللوردات، وهو عضو في مجلس الوزراء. ويوجه القائد المجلس إلى الأساليب المناسبة عند الضرورة، ولكنَّ نصحه غير رسمي وغير مقيد. كما يعين رئيس الوزراء نائباً للقائد يحل محله عند غيابه.

٤,٢,٢,٣ كاتب البرلمان

كاتب البرلمان (Clerk of the Parliaments) يعتبر رئيس الكتبة، ومسئولاً في مجلس اللوردات، ولكنَّه ليس عضواً في المجلس. والتاج هو الذي يعين الكاتب، ويشير على رئيس الاجتماعات بالنسبة للوائح المجلس، ويوقع على الأوامر والاتصالات الرسمية، ويوثق مشاريع القوانين، وهو الذي يحفظ وقائع مجلسي البرلمان. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ كاتب البرلمان مسئول عن إجراءات انتخاب ورثة النبلاء عند الضرورة. ووكلاء كاتب البرلمان وهما مساعد الكاتب والكاتب القارئ يعينهما اللورد المتحدث مع موافقة المجلس.

٤,٢,٢,٤ حاجب البرلمان

السيد حاجب القضيب الأسود (Gentleman Usher of the Black Rod) ، أو القضيب الأسود من المسئولين في مجلس اللوردات؛ حيث اشتق لقبه من رمز مكتبه، وهو كحاجب مسئول عن ترتيبات المراسيم، وهو مسئول عن البوابين وبناء على أوامر من المجلس فقد يتخذ الإجراءات لوقف أي شغب أو اضطراب في قاعة المجلس. والقضيب الأسود يقوم بدور ضابط النظام (Serjeant at Arms) في مجلس اللوردات. وهو بدوره هذا يقوم بتنفيذ توجيهات اللورد المتحدث في الحفاظ على النظام، وينوب عنه مساعد ضابط النظام أو مساعد الحاجب.

٤,٢,٢,٥ النقاش

بالنسبة إلى القرارات الخاصة بالنقاط النظامية، وبالنسبة لتأديب أعضاء غير منضبطين فإنَّها تصدر عن المجلس ككل في مجلس اللوردات. وبالمقابل فإنَّ المتحدث وحده في مجلس العموم هو الذي يملك تلك القرارت. كما أنَّ الأحاديث في مجلس اللوردات توجه للمجلس كله باستخدام كلمات مثل، يالورداتي. أمَّا في مجلس العموم فالحديث كله موجه إلى المتحدث وحده.

وفي كلا المجلسين يمكن الاستجابة للأسئلة بالتصويت الصوتي؛ حيث يصيح الأعضاء "نعم" (Aye) و "لا" (No) في مجلس العموم، أو "محتوى" (Content) و "لا محتوى" (Not-Content) في مجلس اللوردات. ويقوم رئيس الجلسة بإعلان النتائج. ومن الممكن تحدي إعلان أي من المتحدثين، وطلب تسجيل الصوت فيما يعرف بالتقسيم (division). وفي كل مجلس يتطلب التقسيم تجمع الأعضاء في ردهتين (lobbies) إلى جانب قاعة الاجتماع وقيام كتبة (clerks) بتسجيل أصواتهم عند عودتهم إلى القاعة من إحدى الردهتين. ولما كان من المتوقع حياد متحدث مجلس العموم فإنَّه لا يدلي بصوته إلا إذا كان هناك تعادل في الأصوات، أمَّا اللورد المتحدث فعليه التصويت مع باقي اللوردات.

٤,٢,٣ الدورة :

يبدأ انعقاد دورة البرلمان الجديد عقب الانتخابات العامة مباشرةً؛ حيث يستدعى البرلمان رسمياً قبل أربعين يوماً من موعد انعقاده من قبل العاهل الملكي الذي هو مصدر سلطات البرلمان. وفي اليوم المعهود يلتئم شمل المجلسين كل في قاعة اجتماعاته. ويستدعي مجلس العموم للمثول أمام مجلس اللوردات، حيث يقوم اللوردات المفوضون (Lords Commissioners) الممثلون للعاهل الملكي والمعينون من قبله بإصدار التعليمات لانتخاب المتحدث، ويقوم أعضاء مجلس العموم بالانتخاب، ويعودون في اليوم التالي إلى مجلس اللوردات؛ حيث يقوم اللوردات المفوضون بالتصديق على نتيجة الانتخابات، ويمنحون المتحدث الجديد الموافقة الملكية باسم العاهل.

تتضمن أعمال البرلمان في الأيام القليلة المتعاقبة لبدء انعقاده حلف يمين الولاء (oath of allegiance).

ويبدأ افتتاح البرلمان بمجرد قيام أغلبية الأعضاء بأداء اليمين في كلا المجلسين. واليمين هو "أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً وموالياً بصدق لجلالة الملكة إليزابث الثانية، ولمن يرثها ويخلفها وفقاً للقانون، فليساعدني الرب." ويتبوأ اللوردات مقاعدهم في قاعة مجلس اللوردات، ويتجمع أعضاء حزب العموم عند حاجز يقع مباشرة خارج قاعة مجلس اللوردات، ويتبوأ العاهل العرش. ويقرأ العاهل خطاب العرش الذي يتضمن ما وضعه وزراء التاج من خطوط عريضة لأجندة الحكومة التشريعية للسنة القادمة، ويعقب ذلك قيام كل مجلس بتناول أعماله التشريعية.

وقد جرت العادة قبل الانخراط في الأعمال التشريعية الخاصة بالحكومة تقديم مشاريع تشريعية تقليدية في بداية كل مجلس:

- مشروع قانون باجتماع نخبة من أعضاء الكنيسة الإنجليكية في مجلس اللوردات (Select Vestries Bill) الذين يفرضون ضرائب الكنيسة، ويقدم لمجلس اللوردات.
- مشروع قانون "حالات الخروج على القانون" (Outlawries Bill)، والتي تُحرم الخروج السري عن القانون، ويقدم لمجلس النواب.

ومشاريع القوانين تلك لا تصبح قوانيناً، ولكنَّها إشارات رسمية إلى السلطة التي يتمتع بها كل مجلس للنقاش باستقلالية عن التاج. وبعد تقديم المشاريع التشريعية المراسمية يناقش كل مجلس محتوى خطاب العرش لعدة أيام. وبمجرد التقديم الرسمي بالرد على خطاب العرش يمكن البدء في الأعمال التشريعية؛ من تعيين اللجان، وانتخاب المسئولين، وتمرير قرارات، والنظر في التشريعات.

وتنتهي دورة البرلمان بإعلان التأجيل خلال مراسيم تضاهي مراسيم الاحتفال، وإن كانت الدراية بها أقل؛ فالعاهل الملكي لا يحضر شخصياً مرسوم التأجيل في مجلس اللوردات، ولكنَّه يمثل باللوردات المفوضين. وتبدأ الدورة التالية للبرلمان بنفس الطريقة التي افتتح بها، ولكن ليس من الضرورة انتخاب متحدث جديد أو تجديد أداء اليمين. وبدلا

عن ذلك فإنَّ افتتاح الدورة للبرلمان يبدأ مباشرة. ولتلافي أي تأخير في افتتاح دورة جديدة في حالة طارئة خلال عطلة الصيف الطويلة، فمن الممكن عدم تأجيل البرلمان مقدما، ولكنَّ الدورة تبدأ بعد العودة إلى المجلسين في الخريف؛ حيث يجرى افتتاحه رسميا بعد بضعة أيام.

وكل برلمان له نهاية عقب عدد من الدورات، سواء بأمر من العاهل أم بمرور الوقت. وفي غالب الأحوال وخاصة في الوقت الحاضر، فإن العاهل يقوم بحل البرلمان بناء على توصيات من رئيس الوزراء. وقد يسعى رئيس الوزراء لحل البرلمان؛ لأنَّ الوقت ملائمٌ له أو لحزبه، أو لأنَّه فقد دعم مجلس العموم وأصبح لزاما عليه أن يستقيل أو يسعى لحل البرلمان؛ ليجدد تفويضه بالوزارة.

وفي الأصل لم يكن هناك نهاية محددة لفترة صلاحية البرلمان، إلا أنَّ مرسوم الثلاثة سنوات لعام ١٦٩٤م وضع ثلاث سنوات كحد أقصى للبرلمان. ولما أصبح إجراء الانتخابات المتكررة غير مريح فقد صدر مرسوم السبعة سنوات لعام ١٧١٦م؛ لمد خدمة البرلمان إلى سبع سنوات. غير أنَّ مرسوم البرلمان لعام ١٩١١م خفضها لخمس سنوات. وخلال الحرب العالمية الثانية امتدت الدورة مؤقتاً إلى عشر سنوات بمرسوم برلماني، لكنَّها بقيت خمس سنوات بعد نهاية الحرب. وقلما استمرت البرلمانات الحديثة الفترة القصوى لوجودها وتم حلها مبكرا، فالبرلمان (٥٢) الذي افتتح في ١٩٩٧م حل بعد أربع سنوات؛ على سبيل المثال.

ولقد كانت وفاة العاهل تنهي البرلمان في الماضي؛ حيث كانت النظرة إلى التاج على أن له بداية ومقام ثم نهاية، ولكنَّ هذه النظرة انقشعت. وكان أول تغيير لذلك التقليد خلال فترة ملك ويليام وماري؛ حيث ارتأى أنَّ غياب البرلمان أمر غير مطمئن عندما يكون تداول كرسي العرش موقع خلاف، وبهذا صدر قرار بمواصلة البرلمان لمدة ستة أشهر بعد موت العاهل، إلا إذا حل مسبقا، ولكنَّ تلك الترتيبات أنهيت بمرسوم تمثيل الشعب لعام ١٨٦٧ (Representation of the People Act).

وبانتهاء كل برلمان يصدر مرسوم ملكي بعقد انتخابات عامة لانتخاب أعضاء جدد في مجلس العموم. أمَّا عضوية مجلس اللوردات فلا تتغير بحل البرلمان. وكل برلمان يجتمع عقب انتخابات عامة يعتبر برلماناً جديداً متميزاً عما سبقه، ويمنح رقماً تسلسلياً جديداً يرجع أوله إلى بداية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وأيرلندا عام ١٨٠١م.

٤,٢,٤ المهام التشريعية :

تصدر كل القوانين في المملكة المتحدة بمراسيم برلمانية، وكان مما ينبغي تطبيق المراسيم على الدولة كلها بما في ذلك أسكتلندا إلا أنَّ فصل القانون الأسكتلندي عام ١٩٩٩م أدى إلى أنَّ الكثير من المراسيم لا تشملها، ولكنَّها إمَّا تضاهى بمراسيم مثلها تطبق على أسكتلندا وحدها، أو بتشريع يصدره البرلمان الأسكتلندي يتصل بالموضوعات المردودة إليه. وقد أدى ذلك إلى ما يعرف بسؤال غرب لوثيان (West Lothian Question)، والاسم راجع إلى أنَّ أول من رفع السؤال إلى المجلس في ١٤ نوفمبر ١٩٧٧م هو تام دليل (Tam Dalyell) عضو البرلمان العمالي عن دائرة غرب لوثيان، وهي منطقة في الجنوب الشرقي لأسكتلندا. والسؤال خاص بالاستفهام عن عدل الوضع الذي يسمح فيه لأعضاء برلمان وستمنستر الذين يمثلون القاعدة الانتخابية الأسكتلندية بالتصويت على تشريعات ليس لها تأثير مباشر على أسكتلندا. فلقد أدى مرسوم أسكتلندا لعام ١٩٩٨م، وتكوين برلمان أسكتلندا في عام ١٩٩٩م إلى خلل دستوري(١٣٨)، ومضمونه أنَّ أعضاء البرلمان الأسكتلنديين يصوتون على قضايا تؤثر على إنجلترا، في حين أنَّ أعضاء البرلمان الإنجليز ممنوعون من التصويت على القضايا المتعلقة بأسكتلندا. والسؤال الذي يسمى أيضا بالسؤال الإنجليزي(١٣٩)، مفاده وجهان :

مدى العدل في عدم قدرة عضو برلمان وستمنستر من دائرة أسكتلندية التأثير على قضايا لناخبيهم تنتهي أمام البرلمان الأسكتلندي.

إذا كانت السلطة على الشئون الأسكتلندية قد انتهت إلى البرلمان الأسكتلندي، فكيف يكون من حق عضو برلمان يمثل دائرة انتخابية أسكتلندية في برلمان المملكة المتحدة التصويت على قضايا تؤثر على إنجلترا، بما في ذلك القضايا التي ليس لها أدنى تأثير على أسكتلندا، في حين أنَّ عضو برلمان وستمنستر الإنجليزي ليس له الحق على التصويت على قضايا تتعلق بأسكتلندا.

والقوانين في مسوداتها المعروفة بمشاريع القوانين تقدم عن طريق أي عضو في أي من المجلسين؛ حيث يسمى مشروع القانون في هذه الحالة "مشروع قانون عضو خاص" (Private Members Bill).

وقد جرت العادة على تقديم مشروع القانون بأحد وزراء التاج؛ حيث يسمى "مشروع قانون حكومي" (Government Bill). وهناك طريقة أخرى لتصنيف مشاريع القوانين وفق الموضوع؛ حيث إنَّ معظم مشاريع القوانين المتعلقة بعموم الناس تسمي "مشاريع قوانين عامة" (Public Bills).

وعند تقديم مشروع قانون لمنح حقوق خاصة لشخص أو مجموعة صغيرة من الناس فإنه يسمى مسودة القانون "مشروع قانون خاص" (Private Bill)؛ أما إذا كان مشروع القانون الخاص له تداعيات عامة واسعة فيسمي "مشروع قانون مختلط" (Hybrid Bill).

ومشاريع قوانين الأعضاء الخاصة تشكل حوالي واحداً من ثمانية من مشاريع القوانين المقدمة، واحتمال تمريرهم أقل بكثير من مشاريع قوانين الحكومة. وهناك ثلاث طرق يمكن لعضو البرلمان من خلالها تقديم مسودة قانون عضو خاصة،

وهي :

١. الطريقة الأولي: يضع العضو اسمه على بطاقة اقتراع خاصة بالأعضاء، ومن حق الفائز إقتراح مشروع قانون.

٢. الطريقة الثانية: تتبع قاعدة العشر دقائق؛ حيث يسمح لعضو البرلمان بعشرة دقائق؛ لعرض هيكل جزء جديد من التشريع.

٣. الطريقة الثالثة: تتبع الأمر المستمر رقم ٥٨ (Standing Order57)، الذي يسمح بتقديم مسودة مشروع دون نقاش في حالة إخطار المتحدث قبلها بيوم.

وهناك طريقة لتعطيل النظر في مشروع قانون تسمى الثرثرة؛ للتخلص من مشروع قانون (talking out a bill) أو فيليبستر (filibuster)، وهي كلمة فرنسية مشتقة من كلمة مبتز أو قرصان؛ حيث يقوم عضو معارض لمشروع القانون بتضييع الوقت المحدد للتداول في المشروع. والفيليبستر خطير؛ حيث يمكن لأي عضوٍ الحديث في قضايا غير متعلقة بالموضوع أو إلقاء خطبة في أي موضوع آخر، بحيث يسمح له بالمنصة. وقد يتضامن بعض الأعضاء ويقدمون عدة خطب؛ لصرف الأنظار عن مشروع القانون المقدم.

وعادة ما تكون مشاريع قوانين العضو الخاصة ليس أمامها فرصة للنجاح إذا عارضتها الحكومة القائمة، ولكنَّ هذا اللون من مشاريع القوانين عادة ما يكون موجهاً لقضية أخلاقية مثل مسودات قوانين تحليل الشذوذ الجنسي والإجهاض. وقد جرت العادة أن تستخدم الحكومة طريقة مشروع قانون العضو الخاص في محاولات لتمرير تشريعات لا تريد أن تقترن باسمها. كما أنَّ هناك "مشاريع القوانين الموزعة" (Handout bills)؛ إذ توزع الحكومة بعض مشاريع القوانين (التي تريد تمريرها) على أعضاء البرلمان الحاصلين على الإذن بذلك (ضمن قائمة الاقتراع الخاصة بالأعضاء) لتقديمها.

يمكن للتشريعات أن تبدأ إما في مجلس اللوردات وإمَّا في مجلس العموم، ويجرى التصويت عليها على عدة مراحل. فكل مسودة قانون تمر بعدة مراحل متباينة تسمى "القراءات" في كل مجلس. وتتضمن القراءات ما يلي:

القراءة الأولي: وهي القراءة الأولى لمشروع القانون، وتسمى إجراء رسمي.

القراءة الثانية: وهي القراءة التي يبدأ فيها النظر في مشروع القانون ككل؛ حيث يجرى نقاش المبادئ العامة في المشروع، ويمكن للمجلس التصويت برفضها بتمرير اقتراح بعدم إعادة قراءتها. ورفض مشروع قانون حكومي أمر نادر للغاية، غير أنَّ آخر مرة حدث فيها ذلك كان عام ٢٠٠٥م.

القراءة الثالثة: ويجري فيها النظر بالتفصيل في بنود مشروع القانون.

إلى جانب القراءات، يمر مشروع القانون بمرحلة اللجنة التي تفحصه بعناية. وبمجرد مرور مشروع القانون خلال المراحل المختلفة في المجلس المقدمة إليه يتحول إلى المجلس الآخر، حيث تعاد العملية. فإذا كان هناك خلاف بعد قراءتين على الصيغتين اللتين مررهما المجلسان يعاد مشروع القانون المعدل إلى المجلس الأول للنظر في التعديلات التي أدخلها المجلس الثاني. فإذا تمت الموافقة خلال مرحلة التعديلات رفع مشروع القانون للتصديق الملكي، وما أنْ يتم التصديق عليه فإنَّه يصبح قانوناً، ويصدر كمرسوم برلماني.

يتبع القراءة الثانية توجيه مشروع القانون إلى لجنة؛ حيث توجه في مجلس اللوردات إلى "لجنة المجلس كله" (Committee of the Whole House)، أو "اللجنة الكبرى" (Grand Committee).

وكلٌ منهما يتكون من أعضاء في المجلس، غير أنَّ "اللجنة الكبرى" تستخدم عادة في حالات خلافية وتعالج بطرق خاصة. أمَّا في مجلس العموم فيقدم مشروع القانون إلى لجنة مشاريع القانون العامة (Public Bill Committee) التي تتكون من (١٦) إلى (٥٠) عضواً. وأمَّا "لجنة المجلس كله" فلا تنظر إلا في التشريعات البالغة الأهمية. وهناك عدة لجان أخرى تشمل اللجان المختارة (Select Committees) التي يمكن استخدامها، ولا يحدث ذلك إلا نادرًا. وتقوم اللجنة بمراجعة مشروع القانون فقرة فقرة، وتقديم تقرير عنه يشمل كل التعديلات المقترحة إلى جميع المجلس؛ حيث يجرى المزيد من التداول التفصيلي. غير أنَّ الأمر السائر (Standing Order) رقم (٣١) (المعروف بالكانجارو) يسمح للمتحدث باختيار التعديلات المفتوحة للمناقشة. وتستخدم هذه الآلية وفق الأمر السائر رقم (٨٩) بالاستعانة برئيس اللجنة نيابة عن الحكومة في الحد من النقاش في اللجنة.

وبتمرير مشروع القانون تجرى القراءة الثالثة. ولا يجوز في مجلس العموم إدخال تعديلات جديدة في ذلك الوقت، والاقتراح بتمرير المشروع ويتضمن: "قراءة مشروع القانون للمرة الثالثة الآن" (That the Bill be now read a third time).

وهو بمثابة الموافقة على مشروع القانون كله. وقد تقدم تعديلات على مشروع القانون في مجلس اللوردات. وبعد تمرير اقتراح القراءة الثالثة على مجلس اللوردات يتم التصويت على اقتراح "أن يمرر مشروع القانون الآن" (That the Bill do now pass). وعقب تمرير مشروع القانون في أحد المجلسين يرسل إلى المجلس الآخر، فإذا مر مشروع قانون دون تعديل في المجلسين يقدم إلى العاهل للتصديق عليه، وإذا مرر مجلسٌ تعديلات لم يوافق عليها المجلس الآخر، ولم يتم للمجلسين حل الخلاف فإنَّ مشروع القانون يفشل.

غير أنَّ مرور مرسوم البرلمان لعام ١٩١١م حد من سلطة مجلس اللوردات في رفض مشاريع قوانين مررها مجلس العموم، كما أدخل المزيد من القيود في مرسوم البرلمان لعام ١٩٤٩م؛ فإذا مرر مجلس العموم مشروع قانون عام في دورتين متتاليتين، ورفضه مجلس اللوردات في كلتا المرتين فبمقدور مجلس العموم رفع القانون لتصديق العاهل عليه مباشرة، رغم رفض مجلس اللوردات. وفي كل حالة يلزم تمرير مجلس العموم لمشروع القانون قبل شهر تقويمي، أي شهر كامل حسب التقويم، من نهاية الدورة. وهذا البند لا ينطبق على مشاريع قوانين بدأت في مجلس اللوردات أو لمشاريع قوانين خاصة أو مشروع قانون بمد عمر البرلمان إلى ما بعد السنوات الخمسة. وهناك طريقة خاصة تتعلق بمشاريع القوانين التي يصنفها متحدث مجلس العموم كمشاريع قوانين مالية؛ إذ أنَّ توثيق متحدث مجلس العموم لمشروع قانون مالي بأنه يختص فقط بالضرائب القومية أو بالأموال العامة يعتبر نهائياً تحت كل الملابسات؛ فإذا فشل مجلس اللوردات في تمرير مشروع قانون مالي خلال شهر من تمريره في مجلس العموم فإنَّ من حق المجلس الأدني رفع مشروع القانون للتصديق الفوري عليه.

وقد يسبق تمرير مراسيم البرلمان تفويض مجلس العموم البت في الأمور المالية، ووفق تقليد قديم. لا يجوز لمجلس اللوردات تقديم مشاريع قوانين تتصل بالضرائب، أو التزويد المالي (Supplytaxation or)، أو تعديل مشروع قانون بإدخال فقرات تتعلق بالضرائب، أو التزويد المالي، أو تعديل مشروع قانون للتزويد المالي بأية صورة. إلا أنَّ من حق مجلس العموم التنازل عن هذا الامتياز، وقد يصنع ذلك أحياناً للسماح لمجلس اللوردات بتمرير تعديلات لها مدلولات مادية. ولكن مجلس اللوردات ما زال حراً في رفض مشاريع قوانين تتعلق بالتزويد المالي وفرض الضرائب، غير أنَّ قراره قد يهزم بسهولة إذا كانت مشاريع قوانين مالية (Money Bills).

وقد لا يعد مشروع قانون متعلق بالدخل والتزويد على أنَّه مشروع قانون مالي، لو أنَّه تناول أموراً غير الضرائب القومية والأموال العامة.

وآخر المراحل لمشروع قانون هو منح التصديق الملكي. ونظرياً فيمكن للعاهل منح التصديق الملكي لتحويل المشروع إلى قانون أو الإحجام عن التصديق عليه بنقض مشروع القانون. غير أنَّ المتعارف عليه حديثاً، أنَّ العاهل يمنح التصديق الملكي دائماً، وأنَّ الملكة تتمناه. وكانت آخر مرة رفض فيها التصديق عام ١٧٠٨م؛ عندما حجزت الملكة آن تصديقها على مشروع قانون بتوطين المليشيا في أسكتلندا؛ حيث قالت: إنها ستفكر في الأمر. وعليه فإنَّ أي مشروع قانونٍ يمر بالمكونات الثلاثة للبرلمان قبل أن يصبح قانوناً، باستثناء التغلب على قرار مجلس اللوردات، وفق المراسيم البرلمانية. وكل قانون تصدره صيغة سن القانون، كما يلي: "لقد صدر تشريع من الملكة صاحبة الجلالة العظمى، وبواسطة ووفق نصيحة ورضاء اللوردات الروحانيين واللوردات العلمانيين، والعموم في هذا البرلمان المجتمع، وبالسلطة الخاصة بالمشار إليهم بما يلي:..". وفي حالة التغلب على قرار مجلس اللوردات وفق مراسيم البرلمان: "لقد صدر تشريع من الملكة صاحبة الجلالة العظمى، وبواسطة ووفق نصيحة ورضاء العموم في هذا البرلمان المجتمع، ووفق بنود مراسيم البرلمان لعام ١٩١١م وعام ١٩٤٩م، وبالسلطة الخاصة بالمشار إليهم بما يلي: ...".

٤,٢,٥ المهام القضائية :

إلى جانب المهام التشريعية فيضطلع البرلمان بالعديد من المهام القضائية؛ حيث إنَّ الملكة في البرلمان تمثل أعلى المحاكم في المملكة لغالبية الأمور. غير أنَّ المجلس الاستشاري الملكي الخاص له صلاحيات في بعض الأحوال. منها على سبيل المثال؛ حالات الاستئناف من المحاكم الكنسية، والقضايا المتعلقة بمراسم تخويل مسئولية حكومة مركزية إلى جهات حكومية أخرى (Devolution)، والإشكاليات المتعلقة بعضوية مجلس العموم
(House of Commons Disqualification Act 1975). والمجلس يتكون من مستشارين للعاهل البريطاني، ولقد كان للمجلس مؤسسة ذات نفوذ واسع لكنَّ قراراتها المهمة تحت سلطة إحدى لجانه، وهي الوزارة. كما أنَّ المجلس يمارس مهاماً قضائية غالبيتها تخول إلى اللجنة القضائية.

وصلاحيات البرلمان القضائية نجمت عن العادات القديمة من تقديم التماسات للمجلسين؛ للتعويض عن المظالم، وإحقاق العدل. وقد توقف مجلس العموم عن النظر في الالتماسات، لوقف أحكام المحاكم الأولية في عام ١٣٩٩م، وبهذا أصبح مجلس اللوردات هو الملجأ الأخير كمحكمة. وفي العصر الحديث، لا تؤدى المهام القضائية بمجلس اللوردات ككل، بل بمجموعة "لوردات الاستئناف في العادة"؛ حيث إنَّ القضاة يمنحون منزلة النبلاء مدى الحياة وفق مرسوم السلطة القضائية؛ لمراجعة قرارات القضاء لعام ١٨٧٦م (Appellate Jurisdiction Act 1876) الصادر عن العاهل الملكي. إلى جانب "لوردات الاستئناف" وهم نبلاء ذوو خبرة في العدل. لوردات الاستئناف في العادة، ولوردات الاستئناف أو لوردات القانون كانوا أعضاء في مجلس اللوردات، ولكنَّهم عادة لا يصوتون أو يشاركون في الأمور السياسية.

وفي نهاية القرن التاسع عشر صدرت مراسيم سمحت بتعيين لوردات أسكتلنديين؛ للاستئناف في العادة
(Scottish Lords of Appeal in Ordinary)، وأنهت تقديم التماسات في الأمور الجنائية الأسكتلندية إلى مجلس اللوردات؛ حيث أصبحت المحكمة العليا هي أعلى المحاكم الجنائية في أسكتلندا. وتضم الآن اللجنة القضائية بمجلس اللوردات قاضيين أسكتلنديين على الأقل؛ للتأكد من وجود بعض الخبرة بالقانون الأسكتلندي، بحيث يمكن الاستفادة منها في استئناف بعض القضايا المدنية من المحكمة المدنية العليا في أسكتلندا (Court of Session).

وتاريخياً، فقد كانت هناك مهام قضائية أخرى يقوم بها مجلس اللوردات. وحتى عام ١٩٤٨م كان المجلس هو الكيان الذي يجرى فيه محاكمة النبلاء في قضايا الجنايات أو للخيانة العظمى. وكان آخر من حوكم أمام مجلس اللوردات هو إدوارد سوثول رسل، (Lieutenant-Colonel Edward Southwell Russell.) البارون السادس والعشرون لكلفورد
(26th Baron de Clifford) في ١٩٣٥م بتهمة القتل غير العمد في حادثة مرور. وفي عام ١٩٤٨م تم إلغاء هذه الممارسات؛ حيث إنَّ النبلاء يحاكمون حالياً أمام محلفين عاديين.

وبناء على مرسوم الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥م فقد تم تأسيس محكمة عليا مستقلة في المملكة المتحدة؛ حيث نقلت إليها المهام القضائية لمجلس اللوردات، وبعض المهام القضائية من اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص. واختير موقع

ميدل إسكس جيلدهول (Middlesex Guildhall) كمكان للمحكمة العليا. وبالإضافة إلى ذلك فقد أجريت تعديلات على مكتب لورد تشانسلر؛ لنزع صلاحيته للقيام بدور وزير في الحكومة وقاض. والدافع لذلك الإصلاح هو الخلط التاريخي بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والذي لا يتماشى مع متطلبات اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية (European Convention on Human Rights)؛ التي تنص على أنَّ أي مسئول قضائي لديه سلطة تشريعية أو تنفيذية من المرجح ألا يكون حياديا ليوفر محاكمة عادلة. وعلى أية حال فإنَّ ذلك وضع غير مرغوب فيه وفق النظرية الدستورية الحديثة الخاصة بفصل السلطات.

وعندما يدين (impeaches) مجلس العموم مسئولا في الحكومة فإنَّ المحاكمة تجرى في مجلس اللوردات. وإدانة (impeachment) أفراد الحكومة أضحت نادرة في الوقت الحالي؛ حيث كان آخرها عام ١٨٠٦م. وفي عام ٢٠٠٦م قام عدد من نواب البرلمان بمحاولة لإحياء ذلك التقليد؛ حيث وقعوا على التماس لإدانة توني بلير رئيس الوزراء، ولكنَّه تخلى عن منصبه قبل تطور الأوضاع.

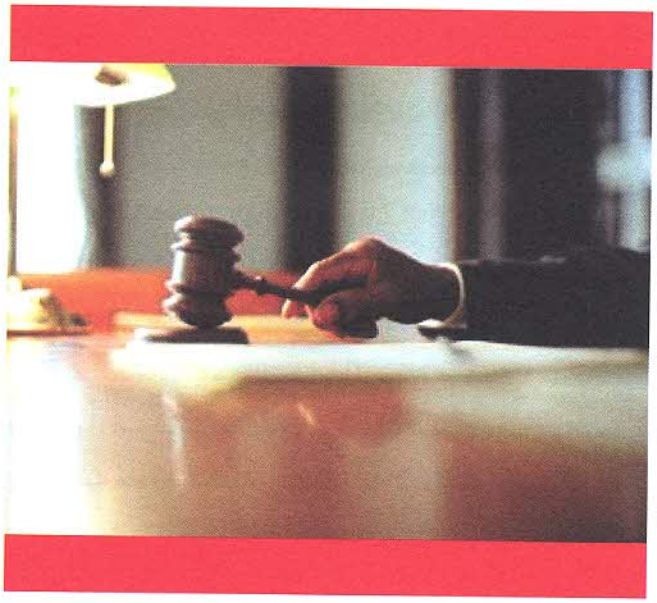

٤,٢,٦ العلاقة بين البرلمان والحكومة :

الحكومة البريطانية مسئولة أمام مجلس العموم. غير أنَّ رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة لا ينتخبهم مجلس العموم، بل إنَّ الملكة تكلف عضواً في البرلمان بتأليف الحكومة؛ وتختار الشخص الذي يغلب الظن على أنه سيحظى بدعم الأغلبية في المجلس، وعادة ما يكون زعيم أكبر حزب في مجلس العموم. وحتى يخضع أعضاء الوزارة لمحاسبة المجلس الأدنى للبرلمان فقد جرت العادة على اختيار رئيس الوزراء وغالبية أعضاء الوزارة من أعضاء مجلس العموم. ولعل آخر رئيس وزراء كان عضوًا في مجلس اللوردات هو أليك دوجلاس هوم، إيرل هوم الرابع عشر، الذي كان رئيساً للوزارة عام ١٩٦٣م. ولكنه اضطر إلى التخلى عن لقبه، والترشح لانتخابات مجلس العموم؛ تمسكاً بتقاليد الخضوع لمحاسبة المجلس الأدنى. ولقد انتخب عضواً في مجلس العموم خلال أيام من تكليفه برئاسة الوزراء.

ومع ذلك فهناك ميل طبيعي لدى الحكومات بأن تسيطر على المهام التشريعية للبرلمان باستغلال ما لها من أغلبية في مجلس العموم، وأحيانا باستخدام سلطتها في تعيين نبلاء داعمين لهم في مجلس اللوردات. وعملياً فيمكن للحكومات تمرير تشريعات ربما في حدود المعقول، في مجلس العموم وفق هواها، إلا إذا كان هناك انشقاق كبير بين نواب الحزب الحاكم. وحتى في تلك الأحوال فمن غير المحتمل دحر مشروع قانون تقدمه الحكومة، وإن أمكن للنواب المخالفين من الحصول على تنازلات لاسترضائهم من الحكومة. وهذا السلوك هو ما سماه لورد هيلشام (Lord Hailsham) "دكتاتورية اختيارية" (١٤٠)، وهو ممارسة واضحة في النظام البرلماني البريطاني يمارسها وقتما شاء(١٤١).

ويتحكم البرلمان في السلطة التنفيذية عن طريق تمرير أو رفض اقتراحات القوانين والقرارات، وإجبار وزراء التاج على الإجابة في الاستجوابات عن أعمالهم؛ إمَّا عند وقت الاستجواب (Question Time) وإمَّا من خلال اجتماعات لجان البرلمان. وفي كلتا الحالتين فإنَّ أعضاء المجلسين يستجوبون الوزراء، والوزراء مرغمون على الرد على الأسئلة التي تطرح عليهم.

وعلى الرغم من حق مجلس اللوردات في أن يتقصى أعمال السلطة التنفيذية في أوقات الاستجواب ومن خلال لجانه، فإنَّه لا يستطيع إسقاط الحكومة. وعلى الوزارة أن تحظي دوماً بثقة ودعم مجلس العموم؛ حيث يمكن للمجلس الإشارة إلى تخليه عن دعم الوزارة برفض اقتراح بالثقة (Motion of Confidence)، أو بتمرير اقتراح بعدم الثقة (Motion of No Confidence). ومن العادة أن تقدم الحكومة اقتراحاً بالثقة؛ لكي تعزز من دعم المجلس لها، بينما تقدم المعارضة اقتراحات بعدم الثقة. والاقتراحات قد تأخذ صورة: "هذا المجلس ليس لديه ثقة بحكومة صاحبة الجلالة" أو صور أخرى متعددة بعضها يشير إلى سياسات محددة يدعمها أو يعارضها البرلمان. وعلى سبيل المثال فقد استخدم اقتراح بالثقة عام ١٩٩٢م الصيغة التالية: "هذا المجلس يعبر عن دعم السياسة الاقتصادية لحكومة صاحبة الجلالة". ذلك الاقتراح قد يقدم نظرياً في مجلس اللوردات، ولكن ليس له نفس التأثير كاقتراح مشابه في مجلس العموم؛ حيث إنَّ

الحكومة لا تحتاج ثقة مجلس اللوردات. ولعل الواقعة الوحيدة في هذا الصدد التي جرت حديثاً هي التصويت بعدم الثقة عام ١٩٩٣م، والذي لقى عدم التأييد.

وهناك عدة عمليات تصويت تعتبر تصويتاً بالثقة، غير التي تتبع تقديم اقتراح؛ فمشاريع القوانين التي تكون جزءاً من برنامج الحكومة، وفق ما يرد في خطبة العرش، تعتبر عموماً من الأمور المتعلقة بالثقة؛ فهزيمة مشروع قانون من تلك المشاريع في مجلس العموم يشير إلى أنَّ الحكومة لم تعد تحظى بثقة المجلس. والنتيجة ذاتها تحدث إذا ما أوقف مجلس العموم صرف الأموال، أي رفض الميزانية.

وإذا ما فقدت الحكومة ثقة مجلس العموم، فعلى رئيس الوزراء إمَّا الاستقالة وإمَّا حل البرلمان وإجراء انتخابات عامة جديدة. وعندما لا يحصل رئيس الوزراء على الأغلبية في التصويت ويطلب حل البرلمان فإنَّ العاهل يملك نظرياً حق رفض طلبه، وإجباره على الاستقالة، والسماح لزعيم المعارضة بتأليف حكومة جديدة. ولكنَّ هذه السلطة نادراً ما تستخدم؛ فالشروط التي يجب أن تتوفر لتسمح بهذا الرفض، والتي تسمى مبادئ لاسيليس (Lascelles Principles) الدستورية مجرد تقاليد غير رسمية، وقلما استخدمت.

وفي الواقع، فإنَّ مراجعة مجلس العموم للحكومة تشكل رقابة ضعيفة؛ لأنَّ نظام الانتخابات يوفر أغلبية كبيرة للحكومة في المجلس، والحاجة للتوافق مع الأحزاب السياسية الأخرى محدودة. كما أنَّ الأحزاب السياسية البريطانية الحديثة منظمة بطريقة محكمة لا تترك لأعضاء البرلمان مجالا لاتخاذ مواقف حرة. وفي كثير من الحالات يمكن طرد أعضاء برلمان من أحزابهم إذا ما صوَّتوا ضد أوامر زعيم الحزب. ولهذا فإنَّ الحكومة فقدت الثقة ثلاث مرات في القرن العشرين، مرتين عام ١٩٢٤م، ومرة واحدة عام ١٩٧٩م.

٤,٢,٧ السلطة :

هناك العديد من وجهات النظر في سلطة البرلمان؛ فوفق المشرع سير ويليام بلاكستون (Sir William Blackstone)، للبرلمان "سيادة وسلطة غير مقيدة في وضع القوانين والتصديق عليها، وتوسيعها، وتضييقها، وإلغائها، واستئنافها، وإحيائها، وتفسيرها، فيما يتعلق بشئون كل المذاهب سواءً كانت دينية، أم علمانية، أم مدنية، أم عسكرية، أم ملاحية، أم جنائية. وبإيجاز فإنَّه من غير المستحيل قيام البرلمان بأي شيء"(١٤٢).

إلا أنَّ هناك وجهة نظر مختلفة للقاضي الأسكتلندي لورد توماس ماكي كوبر (Thomas Mackay Cooper)، أول بارون لكلروس (1st Baron Cooper of Culross)، عبر عنها عندما كان رئيس المحكمة المدنية العليا (Lord President of the Court of Session)، في أسكتلندا، في حيثيات الحكم في قضية رفعها ماكورميك (MacCormick) مدير جامعة جلاسجو عام ١٩٥٣م ضد المدعي العام (Lord Advocate)؛ حيث ذكر في حيثيات الحكم: "إنَّ مبدأ السيادة غير المقيدة للبرلمان هو مبدأ إنجليزي مميز، وليس له مقابل في القانون الدستوري الأسكتلندي"(١٤٣). وتعجب من أنَّه بينما ألغت تشريعات اتحاد المملكة المتحدة برلمانات أسكتلندا وإنجلترا ليحل محلهما برلمان جديد فإنَّ من الصعب تصور أنَّ على برلمان بريطانيا العظمي الجديد أن يرث كل خصائص البرلمان الإنجليزي دون أي خاصية من خصائص البرلمان الأسكتلندي.

وعموماً فإنَّ قضية سيادة البرلمان قضية معلقة؛ حيث إنَّ البرلمان لم يصدر مراسيم خاصة بسيادته(١٤٤-١٤٥). وسلطة البرلمان تدهورت كثيراً؛ نتيجة مراسيم صدرت عنه؛ فقد صدرت مراسيم عام ١٩٢١م وعام ١٩٢٥م تمنح كنيسة أسكتلندا استقلالاً تاماً بالنسبة للشئون الكنسية. ومؤخراً فقد تقيدت سلطات البرلمان بعضوية الاتحاد الأوروبي، الذي له حق إصدار قوانين تطبق في كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد. وفي قضية فاكتورتم (Factortame) أصدرت محكمة العدل للمجتمعات الأوروبية (Court of Justice of the European Communities) حكماً يقضي بأنَّ محاكم المملكة المتحدة لها السلطة في أن تعكس أي تشريع يتعارض مع قانون الاتحاد الأوروبي(١٤٦-١٥١).

وتعتبر القضية التي أكدت سيادة قانون الاتحاد الأوروبي على القانون الإنجليزي من القضايا الدستورية المفصلية في المملكة المتحدة. ولقد بدأت القضية في احتلال موقع الصدارة عندما طعنت شركة صيد الأسماك الأسبانية فاكتورتم، التي يديرها جوزيف كوسيرو (Joseph J L Couceiro)، وجون كوسيرو (John A Couceiro)، وكن كوسيرو (Ken L Couceiro)؛ وهم رعايا أسبان، من خلال شكوى في محاكم المملكة المتحدة من قيود فرضتها الحكومة البريطانية على الشركة وفق مرسوم السفن التجارية (Merchant Shipping Act) لعام ١٩٨٨م، الذي يحرِّم شطر منه على شركات تستخدم سفن أجنبية مسجلة كمراكب بريطانية من الصيد في مياه المملكة. وقد كان الأساس الذي أقامت عليه شركة فاكتورتم دعواها هو أنَّها مسموح لها بالصيد وفق سياسة الاتحاد الأوروبي للمصايد

(Common Fisheries Policy) لعام ١٩٧٠م. ووصلت القضية إلى محكمة العدل العليا لإنجلترا وويلز، التي حكمت بنقض الجزء الذي يطبق على الشركة من مرسوم السفن التجارية، إلا أنَّ محكمة استئناف إنجلترا وويلز عكست الحكم؛ بدعوى أنَّ الدستور لا يخول المحكمة أن تعلق مراسيم البرلمان وصدق مجلس اللوردات، وهو أعلى محكمة في الدولة، على حكم محكمة الاستئناف.

وفي عام ١٩٩٠م حكم مجلس اللوردات بأنَّه لا يملك السلطة لتعليق مراسيم البرلمان، وأحال القضية إلى محكمة العدل الأوروبية وفق المتطلبات القانونية. وفي يونيو من نفس العام، أصدرت محكمة العدل الأوروبية حكمها بأنَّ بإمكان المحاكم القومية نقض أي تشريع محلي يتعارض مع قوانين الاتحاد الأوروبي؛ وبالتالي فقد حكم مجلس اللوردات لصالح فاكتورتم، بمعنى أنَّه ألغى مرسوم السفن التجارية لعام ١٩٨٨م.

وهذا يبدو كخرق لسيادة البرلمان، والتي تنص على أنَّ البرلمان هو الكيان الأعلى الواضع لكل القوانين، وأنَّه ليس من حق أحد نقض تشريعاته. وفاكتورتم مثال لعدم امتثال المحاكم بالقوانين التي وضعها البرلمان. وعملياً فإنَّ مجلس اللوردات أعطى السلطة لشطب مراسيم القوانين التي تتعارض مع قوانين الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة لسيادة البرلمان فمن الممكن تفسير قضية فاكتورتم بأكثر من تفسير؛ حيث يمكن تفسيرها بأنَّها لا تشكل تحدياً لسيادة البرلمان، وبالتالي فهي لا تتعدى على سيادة المملكة المتحدة؛ لأنَّ بمقدور البرلمان إصدار مرسوم بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي بأغلبية الأصوات، وإن كان ذلك غير محتمل في المستقبل القريب أو البعيد. وبناء عليه، فالواقع يقضي بأنَّ عدم قدرة المملكة المتحدة على الخروج من الاتحاد سيؤثر على سيادة برلمانها. وفي الواقع فإنَّ قضية فاكتورتم هامة من وجهين:

التأكيد على سيادة قانون الاتحاد الأوروبي، وقدرة محكمة العدل الأوروبية على نقض التشريعات المحلية.

تغيير موازين القوى في الدستور؛ حيث إنَّه لأول مرة منذ عام ١٦٨٨م، قبل ميثاق الحقوق (English Bill of Rights)، أصبح بإمكان السلطة القضائية نقض التشريعات رغم درايتها بمضمونها.

وتعتبر الحركة المناهضة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة قضية فاكتورتم على أنَّها دليل على وجود عملية نحر متواصل في سيادة المملكة المتحدة واستقلالها، كما أنَّها تشكك في صحة سيادة البرلمان.

كما أنَّ البرلمان قد أوجد مجالس أدنى، وخّولها سلطات تشريعية في أسكتلندا وويلز وشمال أيرلندا، ولكنَّ البرلمان له سلطات في مجال مسئولياته مع المؤسسات الدنيا، وعليه أن يطلب منها الإذن بالعمل نيابة عنها؛ وهذا من أجل التوافق السياسي. إلى جانب أنَّ بمقدور تلك المؤسسات إلغاء أية إجراءات لا تروق لها في مجال تخصصها. كما أنَّ البرلمان خَّول وزراء التاج سلطة وضع اللائحات وسلطة وضع التشريعات الدينية الخاصة بالمجلس الكنسي العام لكنيسة إنجلترا، وإن كان من الضروري موافقة كلا المجلسين على الإجراءات الخاصة بمجلس الكنيسة العام، وكذلك الآليات القانونية التي يضعها الوزراء قبل أن تصبح قانوناً.

ولقد تنازل البرلمان عن بعض سلطاته في كل حالة من الأحوال السالفة بمراسيم برلمانية؛ ويمكن أن يسترجعها بنفس الأسلوب؛ حيث إنَّ البرلمان يمتلك السلطة. فمثلاً، يمكن إلغاء الحكومات المحلية التي آلت إلى أسكتلندا وويلز وشمال أيرلندا، أو أن ينسحب من الاتحاد الأوروبي. غير أنَّ البرلمان قد أبطل صلاحيته في أستراليا وكندا بإصدار مراسيم كندا وأستراليا. ورغم أنَّه بإمكان البرلمان عكس قراره فإنَّه ذلك لن يكون مجدياً، حيث إنَّ البرلمان الإمبريالي لم يعد معترفاً به في قانون كندا أو أستراليا.

ورغم أنَّ الاستثناءات المعترف بها لسلطات البرلمان تتضمن التزام البرلمان في المستقبل بالقرارات الصادرة فليس هناك ما يحمي أي مرسوم من التعديل أو النقض مستقبلاً. وعلى سبيل المثال فرغم أنَّ مرسوم الاتحاد ١٨٠٠ ينص على أنَّ ممالك بريطانيا العظمي وأيرلندا ستتحدان إلى الأبد - فإنَّ البرلمان سمح لجنوب أيرلندا بالخروج من المملكة المتحدة عام ١٩٢٢م.

٤,٢,٨ امتيازات

كل مجلس من مجالس البرلمان له امتيازات عتيقة يتمسك بها ويحرسها؛ فمجلس اللوردات يعتمد على حقوق راسخة. وفي حالة مجلس العموم فإنَّ على المتحدث أن يذهب إلى قاعة مجلس اللوردات في بداية كل برلمان، ويطلب تصديق ممثلي العاهل الملكي على الحقوق والامتيازات غير المشكوك فيها للمجلس الأدنى. كما أنَّ الشعائر الاحتفالية في مجلس العموم ترجع إلى عهد الملك هنري الثامن. وعلى كل مجلس القيام بحماية امتيازاته، ومدى امتيازات البرلمان قائمة على أسس قانونية وعرفية. وقد أكد سير ويليام بلاكستون أنَّ تلك الامتيازات كبيرة للغاية وأبدية، ولا يمكن تحديدها إلا بمجلسي البرلمان. ولعل أهم الامتيازات التي يتمتع بها المجلسان هي:

حرية الحديث أثناء النقاش؛ فليس هناك من كلمة تقال في أي من المجلسين يمكن أن تكون موضع تساؤل في أي محكمة أو مؤسسة أخرى خارج البرلمان.

الحصانة البرلمانية؛ وهي عدم السماح بالقبض على عضو أي من المجلسين إلا في حالة الخيانة العظمي، أو ارتكاب جناية أو خرق السلم، وهذا يسري خلال فترة دورات البرلمان، إلى جانب (٤٠) يوماً قبل الدورة وبعدها.

من سلطة كلا المجلسين إصدار عقوبات على من يتعدى على امتيازاتهما، ومن حق كلا المجلسين معاقبة عصيان البرلمان؛ مثل رفض مواطن استدعاء (subpoena) من لجنة برلمانية للمثول أمامها للشهادة.

من حق مجلس اللوردات حبس أي فرد لأي فترة محددة، ولكنَّ أي شخص يقرر مجلس العموم سجنه فيمكن أن يطلق سراحه بفض البرلمان.

لا يجوز تحدي أو الطعن في عقوبات صادرة من أي من المجلسين.

٤,٢,٩ اقتراحات خاصة :

٤,٢,٩,١ حوار الانفضاض :

حوار الانفضاض (adjournment debate) في نظام وستمنستر هو نقاش يدور حول اقتراح بأنَّ "هذا المجلس سينفض الآن". وعملياً فهي طريقة لتمكين المجلس من إجراء حوار على موضوع باقتراح إجرائي، دون الحاجة إلى اقتراح قانوني. وعموماً فهناك نوعان من الحوار للانفضاض أو التأجيل:

حوار انفضاض مقدم من الحكومة كاقتراح، ويستخدم للسماح بمناقشات عامة عن موضوعات الساعة؛ كالفيضانات، وحماية الشواطئ، أو أمور محلية، أو يوم المرأة العالمي.

انفضاض نصف الساعة عقب نهاية الجلسات اليومية: وهذا يتيح لأعضاء البرلمان الجالسين في الخلف فرصة للحديث عن موضوع من اختيارهم، مع الإخطار مقدما عنه للوزير المختص. ولا يتكلم عادة سوى العضو الذي يثير الموضوع، والوزير الذي يرد عليه. ومن غير الشائع أن تكون القاعة خالية من باقي النواب.

والمتبع هو أنَّ أي موضوع يثار عند اقتراح الانفضاض؛ لأنَّ أي موضوع له أهمية قومية أو محلية فقد يوفر سبباً جيداً لمواصلة جلسة المجلس، أي أنَّه لا يجوز للمجلس أن ينفضَّ حتى يتناول الموضوع المثار.

وليس من المتعارف عليه التصويت على اقتراح الانفضاض، بل جرت العادة على الاتفاق على الانفضاض دون تصويت، أو أن يترك الأمر حتى ينقضي الوقت المحدد للانفضاض. وفي المناسبات النادرة فقد يجرى النقاش حول أمر تختلف الآراء حوله اختلافا شاسعا؛ مثل احتمال الدخول في حرب. وقد يقوم أعضاء الصفوف الخلفية بتصميم التصويت.

وسقطت حكومة نيفيل تشامبرلين (Arthur Neville Chamberlain) خلال التصويت على انفضاض المجلس. ورغم أنَّه فاز بالأصوات - إذ إنَّ أنصار الحكومة صوتوا بنعم، وصوَّت المعارضون بلا - فإنَّ الفارق كان ضئيلاً؛ الأمر الذي انتقص من قدر مصداقية الحكومة بدرجة قاضية(١٥٢).

وأصحاب المقاعد الخلفية هم أعضاء برلمان أو مشرعون، لا يشغلون منصباً حكوميا، ولا يجلسون في الصفوف الأمامية كمتحدثين في المعارضة. وقد يكون العضو صاحب المقعد الخلفي:

عضو برلمان جديد في انتظار تولي منصب عال.

شخصية كبرى أقيلت من الحكومة.

شخص لم يقع عليه الاختيار؛ ليجلس ضمن الوزارة أو المعارضة (وزارة الظل) لأي سبب.

وفي غالبية النظم البرلمانية فأصحاب المقاعد أو الصفوف الخلفية ليس لهم نفوذ محسوس كأفراد ليؤثروا في سياسة الحكومة، ولكنَّهم مهمون في توفير خدمات لدوائرهم الانتخابية، ولتوصيل آراء المواطنين في تلك الدوائر. وبالإضافة إلى ذلك فهم عموماً يشكلون الأغلبية العظمي بين تعداد أعضاء البرلمان. وكمجموعة فيمكنهم ممارسة سلطة كبيرة، خاصة عندما تكون سياسات الحكومة غير شعبية، أو عندما ينقسم الحزب الحاكم على نفسه.

٤,٢,٩,٢ إقتراح يوم قريب :

اقتراح يوم قريب (early day motion) في نظام وستمنستر، هو اقتراح يدرجه أعضاء البرلمان للنقاش فيه في يوم لاحق، ولا تناقش تلك الاقتراحات في قاعة المجلس إلا نادراً جداً، بل وتظل مفتوحة للتوقيع عليها خلال الدورة البرلمانية. واقتراحات يوم قريب يمكن أن تدرج بالنسبة لأمور تتدرج من تافهة، إلى أمور مهمة للغاية. واقتراح توجيه اللوم إلى الحكومة، الذي سقطت بموجبه حكومة جيمس كالاهان (153)(Leonard James Callaghan-156)؛ يرجع إلى اقتراح يوم قريب رقم (٣٥١) خلال دورة ١٩٧٨-١٩٧٩م؛ حيث قيدته مارجريت ثاتشر (Margaret Hilda Thatcher) يوم ٢٢ مارس ١٩٧٩م (١٥٧-١٥٨).

ومن أمثلة القضايا التافهة التي تتناولها اقتراحات يوم قريب اقتراح قيَّده توني بانكس (Anthony Louis Banks) تحت رقم (١٢٥٥) خلال دورة ٢٠٠٣-٢٠٠٤م؛ حيث آلمه اقتراح أفصح عنه جهاز المخابرات البريطاني (Military Intelligence. Section ٥(MI٥)؛ قدمه خلال الحرب العالمية الثانية باستخدام الحمام كقنابل طيارة (Pigeon Bombs).

واقتراح بانكس يشجب اقتراح المخابرات واصفاً البشر بأنهم عديمو الحياء، وشواذ، وقساة، وغير متحضرين، وقتلة. واقترح أن يتطلع المجلس إلى اليوم الذي يصطدم فيه شهاب بالأرض، فيمحيهم من الوجود؛ ليفسح للطبيعة فرصة البداية من جديد. وقد وقع على الاقتراح إثنان –فقط – من أعضاء البرلمان هما جيرمي كوربين (Jeremy Bernard Corbyn)، وجون ماكدونل (John McDonnell).

ومن الموضوعات الجادة التي أدرجت كاقتراح يوم قريب:

- المطالبة بإطلاق سراح نلسون مانديلا (Nelson Rolihlahla Mandela)؛ عندما كان مسجوناً خلال الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.
- اقتراح رقم (١١٩٨) والخاص بسجلات الإحصاء العشري (Decennial Census Records)، والذي حظي بدعم كل الحزب.
- اقتراح رقم (١٧٩)، والخاص ببرامج حاسوب في المدارس، والذي يدعم اللجوء إلى مصادر مفتوحة للبرامج في المدارس الإنجليزية رغم الاضطراب الظاهري بين وكالة الاتصالات والتقنية التعليمية البريطانية، ووزارة التعليم والمهارات، الذي سجله تحالف المدارس المفتوحة.
- اقتراح رقم (١٧٨) مطالباً بمشروع قانون تغيير المناخ (Climate Change Bill).

وقد قدم الاقتراح عقب الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٥م. وهذا الاقتراح واحد من أربعة اقتراحات يوم قريب يوقع عليها أكثر من (٤٠٠) عضو برلمان؛ حيث وقع عليه (٤١٢) عضو برلمان من مجموع (٦٤٦).

وقد صدرت في ١٣ مارس ٢٠٠٧م مسودة قانون تغيير المناخ الذي يهدف إلى توجه المملكة المتحدة إلى اقتصاد قائم على خفض انبعاث الكربون؛ حيث يهدف القانون إلى خفض معدل الانبعاث بنسبة ٦٠٪ حتى عام ٢٠٥٠م؛ وبين ٢٦٪ ونسبة ٣٢٪ حتى عام ٢٠٢٠م؛ ولو مر هذا القانون فستعتبر المملكة المتحدة أول دولة تصدر قانوناً بعيد المدى عن خفض نسبة الكربون.

٤,٢,١٠ الاستقالة من مجلس العموم:

أعضاء البرلمان الذين يشغلون مقاعد في مجلس العموم في المملكة المتحدة ممنوعون عرفياً من الاستقالة من مقاعدهم البرلمانية، ولكنَّهم ليسوا ممنوعين من رفض إعادة الترشيح لمقاعدهم. ولترك مجلس العموم بين الانتخابات لأي سبب آخر، إلى جانب الموت فإنَّه يتطلب التعيين في منصب مربح تابع للتاج؛ حيث إنَّ هذا ينزع الأهلية من عضو البرلمان ليظل في مقعده بالمجلس.

وللتغلب على هذا المنع يستخدم لون من التحايل القانوني؛ حيث يجرى تعيين عضو البرلمان الراغب في الاستقالة بواسطة وزير الدولة المختص بالشئون المالية والاقتصادية (Chancellor of the Exchequer) لواحدة من الوظائف التشريفية التابعة للتاج، والتي لا تتطلب أي عمل؛ وذلك للسماح له بالاستقالة، مثل:

حاجب، ومشرف قطاعات ستوك ودسبورو وبرنهام الثلاثة في جبال تشيلترن الخاصة بجلالة الملكة في منطقة باكينجهام (Steward or Bailiff of Her Majestys Three Chiltern Hundreds of Stoke. Desborough and Burnham in the county of Buckingham).

وجبال تشيلترن فيها غابات كثيفة؛ حيث اشتهرت بأنَّها مخابئ لصوص. ولقد عين توني بلير فور استقالته من رئاسة الوزراء مشرفاً على قطاعات تشيلترن. وأول من استخدم هذا المنصب بحجة الاستقالة في ١٧ يناير عام ١٧٥١م هو جون بت (John Pitt) الذي أراد إخلاء مقعده عن دائرة ويرهام (Wareham)؛ ليرشح عن دائرة دورشستر (Dorchester).

حاجب ومشرف التاج لضيعة نورثستد (Crown Steward and Bailiff of the Manor of Northstead)، وقد كانت الضيعة مجموعة من الحقول في أبرشية سكالبي في نورث رايدنج بيوركشير. وقد تردى حال القصر عام ١٦٠٠م حتى شغله راعي غنم فقط. وحالياً أصبحت الضيعة جزءاً من منطقة باروكليف في بلدة سكاربورو. وأول من استخدم هذا المنصب بحجة الاستقالة في ٦ أبريل عام ١٨٤٢م هو باتريك تشالمرز (Patrick Chalmers)، الذي كان عضواً عن دائرة مونتروز (Montrose) التابعة لبرغز (District of Burghs).

ومرتبات تلك المناصب مرتبات رمزية فقط. وعموماً فإنَّ عضو البرلمان يشغل تلك المناصب حتى تنتهي إجراءات استقالته. وكل من المنصبين يستخدمان بالتناوب؛ بحيث يمكن لعضوي برلمان الاستقالة في نفس الوقت. وعندما يستقيل أكثر من عضوي برلمان كما حدث في حالة استقالة (١٥) عضو برلمان يمثلون الحزب الاتحادي في شمال أيرلندا بأولستر (Ulster)؛ احتجاجا على الاتفاقية الإنجليزية الأيرلندية (Anglo-Irish Agreement) في ١٧ ديسمبر ١٩٨٥- فإن الاستقالات لم تكن متزامنة نظرياً، ولكنها تفرقت على مدى اليوم حيث أمكن تعيين كل عضو في إحدى الوظائف لفترة وجيزة. ومن الممكن لمحتلي تلك الوظائف إعادة انتخابهم في البرلمان.

وتاريخياً كانت هناك عدة مناصب أخرى تستخدم لنفس الغرض، إلا أنَّه لم يبقَ منها سوي قطاعات شيلترن وضيعة نورثستد. ففي عام ١٦٢٣م صدرت قاعدة بأنَّ أعضاء البرلمان أولوا ثقة لتمثيل دوائرهم الانتخابية، وبهذا فليس من

حقهم التخلي عنهم. وقد كان البرلمان آنئذ ضعيفاً، والخدمة فيه كانت تعتبر أمراً ممجوجاً بدلاً من أن يكون الانتماء إليه شرف وسلطة. إلا أنَّ أي عضو برلمان يقبل منصباً مربحا من الملك كان عليه أن يترك منصبه؛ حيث كان يخشى من أن حياديته ستتأثر بأن يقبل مالاً من الملك لتضارب المصالح. وبهذا اخترعت عملية التحايل على القانون للسماح لعضو البرلمان التخلي عن مقعده في مجلس العموم إذا رغب؛ إذ يمكن له أن يقدم طلبًا إلى الملك لتولي منصب المشرف على قطاعات تشلترن أو ضيعة نورشستد، وكلاهما وظائف رمزية تتضمن واجبات ضئيلة للغاية لقاء إيراد يكاد يكون معدوماً ولكنَّها منح ملكية بأية حال.

ولقد كان التحريم مقتصراً على منع عضو البرلمان من قبول منصب ربحي من التاج، ولكنَّه لا يطعن في أهلية شخص في منصب قائم على أن ينتخب لمجلس العموم. وقد نجم عن ذلك الاضطرار لعقد انتخابات ثانوية عندما يعين أي عضو برلمان وزيراً في الحكومة بما في ذلك رئيس الوزراء. غير أنَّ القانون تغير عام ١٩١٩م، وأخيراً أوقفت الحاجة لإعادة انتخاب أعضاء الحكومة عام ١٩٢٦م.

ومن المناصب التي استخدمت سابقاً بنفس الغرض ما يلي:

حاجب ومشرف ضيعة قطاع الشرق، أو قطاع بركشاير (Berkshire).

وأول من استخدم هذا المنصب في أغراض برلمانية كان وليام هاملتون (William Hamilton) في ١٤ سبتمبر عام ١٧٦٣م؛ وقد استخدم باستمرار حتى عام ١٨٤٠م، حيث اختفي المنصب من بعدها. وهذه الضيعة اشتملت على تركة لورد، وعقدت المحاكم المعتادة، وكان الإشراف حقيقيا ومكتب المشرف نشط. وقد بيعت الضيعة في مزاد عام ١٨٢٣م، ولكنَّ التاج احتفظ بحق تعيين مشرف عليها لفترة سبعة عشر عامًا بعد بيعها.

حاجب ومشرف ضيعة همفولمي (Hempholme) بيوركشير (Yorkshire).

ويبدو أنَّ تلك الضيعة من طبيعة ضيعة نورشتيد، وقد كانت مستأجرة حتى عام ١٨٦٥م، ثم بيعت عام ١٨٦٦م.

حاجب ومشرف ضيعة أولد شورهام (Shoreham) بسسكس (Sussex)، والتي كانت مملوكة بدوقية كورنويل (Duchy of Cornwall).

وليس من الواضح أن ذلك المنصب كان يعتبر تابعاً للتاج. وقد استخدمت الضيعة لأول مرة في أغراض برلمانية عام ١٧٥٦م، ثم وفق الحاجة بعد ذلك حتى عام ١٧٩٩م؛ حيث بيعت في نفس السنة لدوق نورفولك (Norfolk).

حاجب ومشرف ضيعة بوينجز (Poynings) بسسكس، والتي أعيدت للتاج عقب وفاة لورد مونتاجيو (Lord Montague) عام ١٨٠٤م، ولكنَّها أجرت حتى عام ١٨٣٥م. وقد استخدمت لأغراض برلمانية مرتان عام ١٨٤١م، وعام ١٨٤٣م.

مسترد (Escheat) ممتلكات منستر (Munster)، وتقع في جنوب أقاليم أيرلندا الأربعة. والمستردون هم مسئولون مكلفون بإعادة حقوق التاج في ملكيات صودرت قانونياً من أشخاص؛ نتيجة إسقاط حقوق ملكية أو الحكم على أصحابها. وفي أيرلندا كان هناك مستردون عام ١٢٥٦م وعام ١٦٠٥م، وقسمت عملية استرداد الممتلكات إلى أربعة فروع، واحدة لكل إقليم، إلا أنَّ الواجبات سرعان ما أصبحت صورية. وعملية مستردات منستر استخدمت في أغراض برلمانية في البرلمان الأيرلندي من عام ١٧٩٣م إلى عام ١٨٠٠م، وفي البرلمان المتحد (٢٤) مرة لمقاعد أيرلندية إلى جانب مرة لمقعد أسكتلندي، من ١٨٠١م إلى ١٨٢٠م. عقب ذلك توقفت وألغيت في ١٨٣٨م.

مسترد ملكيات أولستر، وقد استخدم المنصب في البرلمان الاتحادي ثلاث مرات لمقاعد أيرلندية فقط، آخرها كان في ١٨١٩م.

٤,٢,١١ مرسوم عدم الأهلية لمجلس العموم لعام ١٩٧٥م :

مرسوم عدم الأهلية لمجلس العموم لعام ١٩٧٥م مرسوم صدر عن برلمان المملكة المتحدة؛ ليمنع بعض المجموعات من أن يصبحوا أعضاء في مجلس العموم. وهو تحديث لمراسم قديمة من بينها مرسوم عدم الأهلية لمجلس العموم لعام ١٩٥٧م. ومن بين المجموعات الممنوعة عند صدور المرسوم: القضاة، وأعضاء القوات العسكرية خلال فترة خدمتهم، والعاملون في الخدمات المدنية الحكومية، ورجال الكنيسة، وأعضاء المجالس التشريعية في الدول غير التابعة للكومونولث، باستثناء جمهورية أيرلندا وفق مرسوم أيرلندا لعام ١٩٤٩م. وقد صدر مرسوم بإلغاء عدم تأهيل رجال الدين لمجلس العموم لعام ٢٠٠١م؛ لإلغاء منع رجال الدين من عضوية المجلس، باستثناء أساقفة كنيسة إنجلترا اللوردات الروحانيين.

٤,٣ البرلمان الإيطالي :



البرلمان الوطني الإيطالي (Parlamento Italiano) هو الكيان التمثيلي للمواطنين في المؤسسات الجمهورية، ويتصرف وفق ذلك، ويبلغ عدد أعضائه (٩٤٥) عضواً منتخباً. والامتياز الوحيد للبرلمان هو ممارسة السلطة التشريعية؛ أي السلطة لإصدار القوانين. ويتكون البرلمان من مجلسي تشريع:

مجلس الوكلاء أو النواب (Camera dei Deputati): المجلس النيابي الأدنى، وفيه (٦٣٠) عضواً منتخبا.

مجلس شيوخ الجمهورية (Senato della Repubblica): المجلس النيابي الأعلى، ويضم (٣١٥) عضوًا منتخباً، إلى جانب عدد صغير من الأعضاء، كأعضاء طيلة حياتهم من رؤساء جمهورية سابقين، وما لا يزيد على خمسة أعضاء يعينهم الرئيس؛ لمساهمتهم في الإنجازات الكبرى للدولة في المجالات الاجتماعية والعلمية. وفي ١٥ مايو ٢٠٠٦م كان هناك (٧) أعضاء لمجلس الشيوخ مدى الحياة، منهم (٣) رؤساء جمهورية سابقين.

والمجلسان مؤسستان مستقلتان عن بعضهما، ولا يجتمعان في أي اجتماعات مشتركة، إلا في مناسبات محددة دستورياً. ووفق دستور الجمهورية لعام ١٩٤٨م؛ فيملك كلا المجلسين نفس الحقوق والسلطات. وهذا النوع من الديمقراطية البرلمانية الذي يشار إليه بالثنائية الكاملة أسس في صورته الحالية عقب طرد الدكتاتورية الفاشية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

٤,٣,١ مهام البرلمان :

حتى يتحول أي نص قانوني إلى قانون فيجب أن يحصل النص في نفس الصورة التي هي عليها على أصوات المجلسين، كل على حدة؛ إذ يناقش مشروع القانون المقدم إلى أحد المجلسين، ويعدل ويطرح للتصويت عليه، فيحظى بالموافقة أو الرفض. فإذا تمت الموافقة عليه بدون تعديلات يمرر إلى المجلس الآخر فيضيف عليه أو يعدله أو يبقيه على حاله، ثم يقره أو يرفضه. فإذا أقره المجلس الثاني دون تعديل يرفع النص إلى رئيس الجمهورية الذي يصدره كقانون رسمي للبلاد. وإذا وافق عليه المجلس الثاني مع تعديل يعاد إلى المجلس الأول الذي أعد صياغته، فيوافق عليه مع التعديل، ويصدره الرئيس كقانون أو يرفضه المجلس. ورئيس الجمهورية يمثل الوحدة القومية، وليس له ميول سياسية خاصة، ومدة ولايته سبع سنوات.

ويصوّت البرلمان على دعم الحكومة، التي يعينها رئيس الجمهورية، والتي يقودها في العادة زعيم التحالف الفائز بالانتخابات. ويلزم أن تحصل الحكومة على صوت داعم من المجلسين قبل أن تتسلم السلطة رسمياً. ويمكن للبرلمان طلب تصويت جديد بالدعم في أي وقت لو طلبت ذلك نسبة من أعضاء أي مجلس. وإذا فشلت الحكومة في الحصول على الأصوات اللازمة فعليها الاستقالة، فإذا استقالت فيمكن لرئيس الجمهورية تعيين حكومة جديدة أو حل المجلسين وإعادة الانتخابات.

ويجتمع البرلمان في جلسة مشتركة من المجلسين؛ لانتخاب رئيس الجمهورية، وخمسة أعضاء من المحكمة الدستورية (Corte Costituzionale) أي ثلث الأعضاء، وثلث المجلس الأعلى للقضاء (Consiglio Superiore della Magistratura).

ويمكن التصويت لاتخاذ قرار اتهام موجه لرئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو التعدي على الدستور، وهذا وضع لم يحدث من قبل.

٤,٣,٢ النظام الانتخابي :

تغير نظام الانتخاب في الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٦م من نظام انتخاب عضو إضافي (Additional Member System (AMS) إلى نظام انتخاب نسبي. وقد وعد التحالف المعارض في ذلك الوقت وهو الاتحاد بإعادة النظام القديم إذا فاز في الانتخابات، وقد فاز بهامش ضيق.

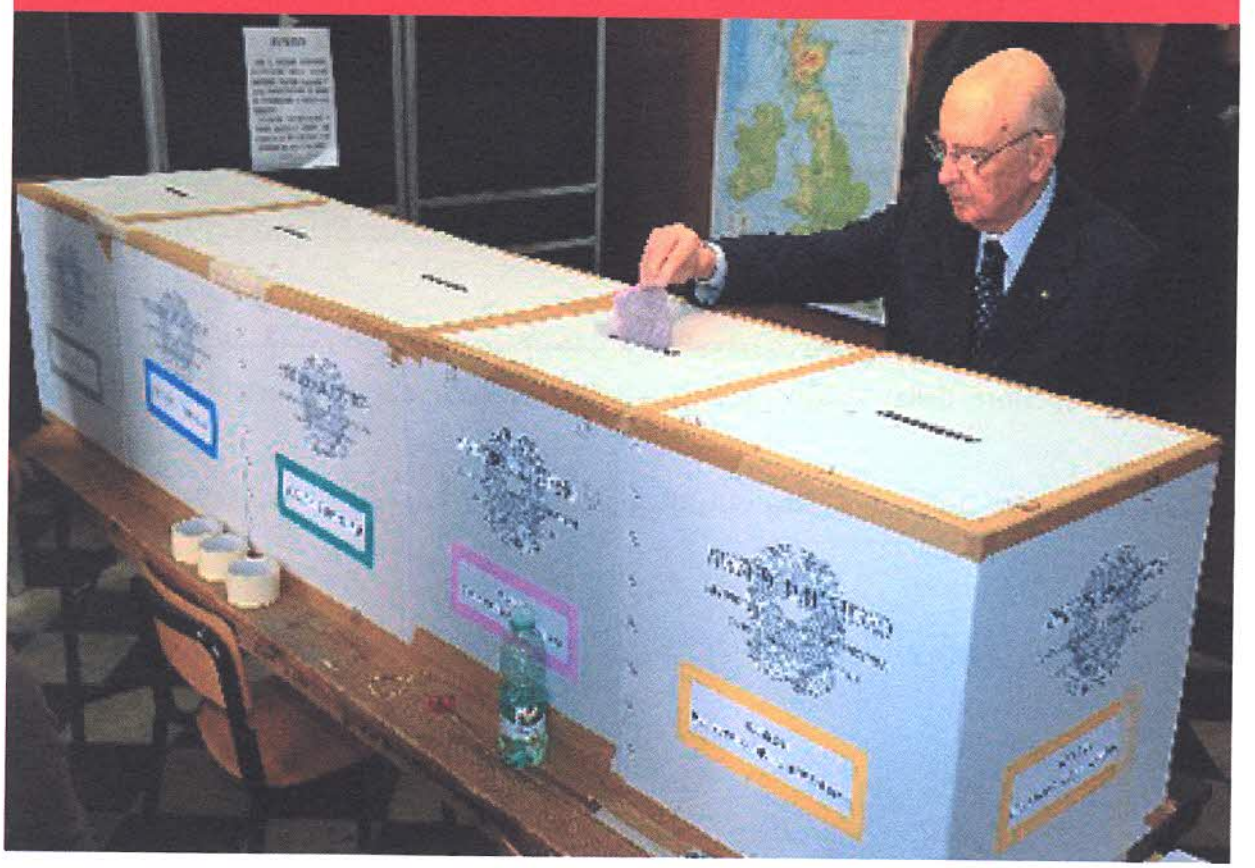

٤,٣,٢,١ نظام انتخاب العضو الإضافي :

نظام انتخاب "العضو الإضافي" هو نوع من النظم الانتخابية؛ حيث ينتخب ممثلون عن دوائر جغرافية، وآخرون ينتخبون وفق التمثيل النسبي من قوائم حزبية. والناخبون لهم صوتان، واحد للحزب، وواحد لمرشح الدائرة. فأمَّا ممثلو الدائرة فينتخبون وفق نظام الأكثرية الانتخابية. وأمَّا ممثلو القوائم الحزبية فينتخبون في تصويت ثاني؛ حيث يصوت الناخبون لحزب سياسي وليس لفرد مباشرة. والأفراد المعينون يختارون من قوائم تضعها الأحزاب السياسية قبل الانتخابات على مستوى وطني أو محلي.

وهناك تنوعات لنظام "العضو الإضافي" الانتخابي في تحديد تعداد ممثلي كل حزب على القائمة الحزبية. والاختلاف بين الأنظمة الانتخابية هي في كون ممثلو الدوائر يحسبون عند تخصيص القائمة لممثلي كل حزب أم لا. أي أنَّ هناك أسلوبان:

وفق نظام العضوية النسبية للعدد الكلي لممثلي الحزب؛ بما في ذلك تمثيل الدوائر، إمَّا أن يتناسب مع أصوات الحزب وإما أن يوازن تخصيص مقاعد إضافية في القائمة الحزبية بعض أو كل نتائج الدوائر غير المتناسبة؛ فتصويت قائمة الحزب هي التي تحدد عدد ممثلي الحزب في المجلس.

وفق نظام التصويت المتوازي أو العضو الإضافي، وتخصص المقاعد في القائمة الحزبية بالتناسب بين الأحزاب، بحيث يكون الحصول على مقاعد في الدوائر مكسباً إضافياً.

وبالمقارنة فالتمثيل النسبي في النظام الفرنسي مصمم للحصول على أغلبية قوية؛ فنصف المقاعد تعطى بالتناسب بين القوائم الحزبية، والنصف الآخر يعطى للقائمة ذات الأكثرية. وهذا يضمن أنَّ قائمة واحدة ستفوز بأكثر من نصف المقاعد.

والتصويت بالتوازي هو الأكثر شيوعاً بين نظم الانتخابات في العالم. وعملياً تفوز الأحزاب الصغيرة بمقاعد أكثر في نظم النسبية المختلطة والعضوية الإضافية، إلا إذا وضع حد للإقصاء مثل حد ٥٪ أو ٣ دوائر في ألمانيا، أو ٥٪ أو دائرة واحدة كحد في نيوزيلندا.

وهناك عدة انتقادات لنظام "العضو الإضافي" الانتخابي؛ حيث إنَّه يقدم المزيد من السلطة السياسية لرئيس الحكومة على حساب الممثلين المحليين المنتخبين مباشرة؛ إذ من المتوقع أن يفوز حزب الأغلبية وشركاؤه في التحالف في انتخابات بعدد كبير من المقاعد النسبية؛ فمرشحو القوائم قد يصبحون مجرد أعضاء بلا نفوذ بالنسبة لزعماء الحزب. فيما تغنم أحزاب الأقلية بمقاعد من نظام "العضو الإضافي" الانتخابي؛ إذ إنَّ أحزاب الأغلبية تفقد التنوع؛ مما يؤدي إلى تركيز السلطة في أيدي عدد قليل من الأفراد أكثر مما يحدث في نظم انتخابات الأكثرية.

٤,٣,٢,٢ نظام الانتخاب الجديد :

منذ ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥م استخدم قانون انتخاب قائم على نظام التناسب في كلا المجلسين، مع سلسلة من التسهيلات؛ لتشجيع التحالف الحزبي، أي يمنح التحالف الحاصل على أكثرية جائزة الأغلبية على المستوى الوطني في مجلس الوكلاء، وعلى المستوى الإقليمي في مجلس الشيوخ.

والتمثيل النسبي الذي يشار إليه أحياناً على أنَّه تمثيل كامل هو صيغة انتخابية تهدف إلى المضاهاة بين نسبة أصوات تحصل عليها مجموعات من المرشحين، مكونة وفق معيار معين في الانتخابات، ونسبة المقاعد التي يتلقونها. ويختلف نظام التمثيل النسبي عن نظام تصويت الأكثرية؛ حيث يكون توزيع المقاعد غير نسبي؛ نتيجة تقسيم الناخبين على عدد من الدوائر الانتخابية، وخاصة دوائر الأكثرية، حيث يحصل الفائز فيها على الكل.

وهناك عدة صور من التمثيل النسبي؛ مثل صورة قائمة الحزب للتمثيل النسبي، حيث إنَّ مجموعات المرشحين على القائمة تناظر مباشرة قائمة المرشحين التي تزودها الأحزاب السياسية في العادة. ويمكن تمييز مضمون هذه الصورة من التمثيل النسبي وفق كون المنتخب سيؤثر على انتخاب مرشحين في قائمة حزب في حالة القائمة المفتوحة، أم لايؤثر في حالة القائمة المغلقة.

وهناك نوع آخر من نظم الانتخاب، ويقع ضمن التمثيل النسبي، وهو الصوت الواحد النقال، حيث إنَّه لا يعتمد على وجود أحزاب سياسية؛ إذ إنَّ تحديد معيار تكوين مجموعات من المرشحين متروك تماماً للناخبين أنفسهم؛ ففي انتخابات مجلس الشيوخ الأسترالي، مثلاً، يستخدم نظام التصويت فوق الخط؛ حيث تحتوي ورقة الاقتراع على المرشحين المسجلين تبعًا للأحزاب السياسية في المجموعات الحزبية، مع تزويد المنتخب باختيار التصويت على مجموعة أو على أفراد، وهذا النوع شبه مفتوح لقائمة مجموعات حزبية أو نظام مرشحين أفراد.

كما أنَّ هناك نظمًا انتخابية تشمل الصوت الواحد غير النقال، والتصويت المتراكم، وهي صور من التمثيل النسبي، وإن كانت تلك النظم ليست نظم تمثيل نسبي، ولكنَّها نظم تمثيل أقليات في واقع الأمر، حيث توجد عدة أحزاب مختلفة، كما توجد مقاعد يمكن انتخابها لو أنَّ كل فرد انتخب بأمانة. غير أنَّ الأحزاب الكبرى تقوم في العادة بتقسيم أصواتها؛ لتجعل النظام نظام تمثيل نسبي، كما أنَّه في الدوائر الانتخابية الصغيرة التي يمثلها إثنان أو ثلاثة تنتهي النتائج بما ينتهي به نظام انتخاب تمثيل نسبي.

وفي مجلسي البرلمان الإيطالي (كلاهما) تقسم إيطاليا إلى عدد محدد من الدوائر؛ حيث توزع المقاعد وفق ما يتلقاه حزب من الأصوات. فالمقاعد المتاحة تحدد لتلك الدوائر وفق تعداد سكانها. وفي كل الأحوال، توزع على المواطنين قوائم مرشحي الأحزاب قبل الانتخابات، وليس بمقدور المواطنين إبداء تفضيلهم لمرشح بعينه، فإذا كسبت قائمة عشرة مقاعد فإنَّ العشرة المرشحين الأوائل ينتخبون. فالقانون يعترف رسمياً بتحالف الأحزاب، ولكي يكون الحزب جزءا من تحالف فعلى الحزب التوقيع على برنامج التحالف، وعلى مرشح لرئاسة الوزارة.

وتقسم إيطاليا إلى (٢٦) دائرة انتخابية: حيث تشتمل منطقة لومباردي (Lombardy) على ثلاثة دوائر، أمَّا مناطق بيدمونت (Piedmont) وفينيتو (Veneto) ولاتيم (Latium) وكامبانيا (Campania) وصقلية فتشمل دائرتين، وتشمل باقي المناطق دائرة واحدة فقط.

تلك الدوائر تنتخب (٦١٧) عضو برلمان، إلى جانب عضو ينتخب من وادي أوستا (Aosta).

كما أنَّ هناك (١٢) مقعدًا محجوزًا للناخبين المقيمين خارج البلاد.

وللحصول على مقاعد، هناك بعض الحدود الدنيا التي يلزم استيفاؤها على نطاق قومي، وهي:

١٠٪ على الأقل للتحالف. فإذا لم تستوفِ هذه المتطلبات، فإنَّ حد ٤٪ يسري على الحزب السياسي الواحد.

٤٪ على الأقل للحزب السياسي الواحد الذي لا يدخل ضمن تحالف.

٢٪ على الأقل لأي حزب سياسي يدخل ضمن تحالف. غير أنَّ الحزب الأول في التحالف الذي يقدر بأقل من ٢٪ يحصل أيضًا على مقاعد.

كما أنَّ الأحزاب التي تمثل أقليات لغوية محلية تحصل على مقاعد إذا حصلوا على ٢٠٪ من الأصوات على الأقل في دوائرهم.

والتحالف أو الحزب الذي يحصل على الأكثرية ولكنه يحصل على أقل من (٣٤٠) مقعد تخصص له مقاعد إضافية ليصل إلى ذلك العدد بما يناظر أغلبية ٥٤٪ تقريبا. وتخصص المقاعد نسبياً للأصوات التي تم الحصول عليها في كل دائرة بين الأحزاب التي تستوفي الحد الأدنى على المستوى الوطني.

وبالنسبة لمجلس الشيوخ فإنَّ الدوائر تناظر العشرين منطقة؛ إلى جانب (٦) مقاعد تخصص للمغتربين في خارج إيطاليا. ويماثل نظام الانتخاب - إلى حد بعيد - نظام انتخاب المجلس الأدنى، غير أنَّه ينقل إلى المناطق، كما أنَّ الحد الأدنى مختلف ويطبق على أساس المناطق:

٢٠٪ على الأقل للتحالف.

٨٪ على الأقل للحزب السياسي الواحد الذي لا يدخل ضمن تحالف.

٣٪ على الأقل لأي حزب سياسي يدخل ضمن تحالف. وليس هناك استثناء للحزب الأول في التحالف الذي لا يصل إلى الحد الأدنى، كما في المجلس الأدنى.

التحالف السياسي الذي يحظى بالأكثرية في منطقة ما يعطى تلقائياً ٥٥٪ من مقاعد المنطقة، وإن لم يحصل على تلك النسبة بنفسه. ومن الممكن للتحالف أن يفوز في منطقة ويخسر في أخرى.

وعليه فليست هناك آلية حقيقية غير محاطة بالشبهات؛ لضمان أغلبية على مستوى الدولة في مجلس الشيوخ.

وقد واجه قانون الانتخابات الجديد القائم على التمثيل النسبي معارضة من فئات تعتبر على يسار الوسطية السياسية،

وخاصة تحالف شجرة الزيتون (160)(LUlivo) من عام ١٩٩٥م إلى عام ٢٠٠٧م، لعدة أسباب:

عدم الاستقرار: يعتبر نظام التمثيل النسبي أقل استقراراً عما سلفه من نظام العضو الإضافي. كما أنَّه يفسح المجال لخطط سياسية سرية؛ فالنظام القائم على الإقليم للمجلس الأعلى لا يضمن إيجاد أغلبية واضحة، ولعله يسهل الطريق لقيام أزمة.

إنحياز للحزب الضخم: هناك ادعاء بأنَّ النظام الانتخابي قد وضع خصيصاً لمحاباة تحالف بيت الحريات (Casa delle Libertà) الذي يقع على يمين الوسطية السياسية، والذي ألفه رئيس الوزراء سلفيو برلسكوني (161)(162-Silvio Berlusconi)، مع إلغاء مقاعد العديد من الأحزاب الصغيرة اليسارية التي قد لا يصل نصيبها الحد الأدنى ٢٪ في تحالف "الاتحاد" (LUnione) المعارض، والذي خلف تحالف شجرة الزيتون، المكون من أحزاب مثل الديمقراطيين الاشتراكيين الإيطاليين، واتحاد الخضر، وإيطاليا القيم (Italia dei Valori)، وتحالف أودير الشعبي (Popolari UDEUR)، والحزب الشيوعي الإيطالي، وحركة الجمهورية الأوروبية. غير أنَّ الأحزاب التي على يسار الوسطية السياسية قد تحالفت وفازت رغم النظام. كما أنَّ هناك أحزابًا كونت تحالفًا انتخابيًا لتلافي فقدان الأصوات، مثل تحالف وردة في قبضة اليد (Rosa nel Pugno).

التحزبية: هناك ادعاءات بأنَّ الأحزاب الإيطالية قد احتفظت بسلطة متزايدة في الجمهورية الأولى؛ عن طريق تصفية اختيارات المواطنين في الانتخابات.

وبناء على هذا فإنَّ قانون التمثيل النسبي سيعيد القوائم الانتخابية الثابتة؛ حيث يمكن للناخبين أن يعبروا فقط عن تفضيلهم بين القوائم، وليس عن مرشح بعينه. ويمكن للأحزاب استخدام ذلك لضمان، إعادة انتخاب شخصيات غير شعبية صاحبة نفوذ، رغم أنها ضعيفة ولا تنتخب في نظام الأكثرية.

تبني استطلاعات الرأي: يميل اليساريون إلى أن يحسنوا الأداء في انتخابات قائمة على المواجهة مقارنة بانتخابات قائمة على أساس التمثيل النسبي.

وهذه إشارة إلى أنَّ الناخبين الإيطاليين يولون ثقتهم بمرشحين يساريين، بينما لا يثقون بالأحزاب السياسية اليمينية. وعليه فهناك دعاوى بأنَّ الأغلبية التي هي على يمين الوسطية السياسية في البرلمان استغلت التغيير في النظام الانتخابي؛ لتحسن من فرص انتخابها في انتخابات عام ٢٠٠٦م، وإن خسروا بهامش ضيق جدًا.

عدم الاتفاق مع المعارضة: لقد مر قانون الانتخاب بصوت الأغلبية ضد رأي المعارضة، وعلى الرغم من حق الأغلبية في فعل ذلك، فإنَّ هناك الكثير ممن يشعرون بأنَّ قواعد اللعبة يجب أن تكون مرضية للجميع، وبدون فرضها بطرف على الطرف الآخر.

التكلفة الباهظة: البرلمان الإيطالي يعتبر من أكثر البرلمانات تكلفة في العالم.

نظام الانتخاب السابق :

تغير قانون الانتخاب الإيطالي تغيراً واسع النطاق، بناءً على استفتاءين وتشريعات جرت بين عام ١٩٩١م وعام ١٩٩٣م؛ حيث إنَّ قانون الانتخابات يحدده البرلمان، وليس الدستور. كان ذلك إلى جانب انهيار النظام الحزبي الإيطالي، والذي مثل النقلة بين الجمهورية الإيطالية الأولي والثانية(١٦٣).

ولقد أدى نظام التمثيل النسبي النقي في الجمهورية الأولى إلى التشتت الحزبي وعدم الاستقرار الحكومي، وأيضاً إلى حماية الأحزاب من الناخبين والمجتمع المدني. وكان ذلك معروفًا بالجنون الحزبي (partitocrazia)، مقارنة بالديمقراطية. وقد أدى ذلك إلى سياسات الفساد والمحسوبية. ويسمح الدستور الإيطالي - مع عقبات هائلة - باستفتاءات الإلغاء التي تمكن المواطنين من شطب قوانين أو جزء من قوانين مررها البرلمان، مع بعض الاستثناءات.

وقد قامت حركة إصلاح تعرف بلجنة الترويج للاستفتاءات على الانتخابات (COREL)، بقيادة عضو حزب المسيحيين الديمقراطيين ماريو سجيني (Mario Segni) باقتراح ثلاثة استفتاءات(١٦٤-١٦٥). وقد سمحت محكمة الدستور باستفتاء واحد منها، رغم أن المحكمة كانت حاشدة بأعضاء الحزب الاشتراكي الإيطالي المناهضين للحركة(١٦٦).

وفي عام ١٩٩١م طرح الاستفتاء على الناخبين بشأن خفض عدد التفضيلات من ثلاثة أو أربعة إلى واحد في مجلس الوكلاء، وخفض إساءة استخدام نظام القائمة المفتوحة من قبل نخبة الحزب، والحرص على الدقة في توزيع مقاعد البرلمان على المرشحين المرغوبين من الناخبين. وبمشاركة ٦٢,٥٪ من القاعدة الانتخابية الإيطالية في الاستفتاء صوتَ ٩٠٪ منهم بالموافقة. ولقد كان في ذلك تصويتًا ضد فريق الجنون الحزبي، الذي كان يقوم بالدعاية ضد الاستفتاء.

ولقد أكسب الانتصار في استفتاء عام ١٩٩١م الإصلاحيين الثقة، وشجعتهم الفضائح التي كشفت عنها الأيدي النظيفة (Mani pulite)، وفقدان الأحزاب التقليدية المشهورة للأصوات في الانتخابات العامة سنة ١٩٩٢م فدفعوا بقوة إلى استفتاء آخر لإلغاء نظام التمثيل النسبي في مجلس الشيوخ الإيطالي، والدعم الصريح لنظام الأكثرية الذي يجبر الأحزاب نظريا على التجمع حول رأي مركزي، وبهذا يوفرون الاستقرار الحكومي.

وكانت الأيدي النظيفة عملية تحريات قضائية إيطالية سرت خلال الدولة كلها، تتعقب الفساد السياسي، وجرت في العقد التاسع من القرن العشرين في أعقاب فضائح بنك أمبروسيانو (Banco Ambrosiano) في عام ١٩٨٢م، ومحاكمات المافيا في منتصف العقد الثامن. وقد أدت الأيدي النظيفة إلى انهيار الجمهورية الأولي؛ مما أدى إلى اختفاء العديد من الأحزاب. ولقد انتحر بعض القادة السياسيين ورجال الأعمال بعد الكشف عن جرائمهم. وقد كشفت تحريات الأيدي النظيفة عن نظام فساد كان يسمي "مدينة الرشوة" (Tangentopoli).

ولقد طرح الاستفتاء في أبريل ١٩٩٣م حيث تلقي دعم ٨٠٪ من الناخبين، مؤدياً إلى انهيار حكومة أماتو (Giuliano Amato) بعد ثلاثة أيام.

وعقدت انتخابات البلديات في أبريل ١٩٩٣م كدليل على عدم شرعية البرلمان الموجود آنذاك، وعليها فقد عين الرئيس فرانسسكو كوسيجا (Francesco Cossiga) حكومة تقنوقراطية على رأسها مدير البنك الإيطالي كارلو سيامبي (Carlo Ciampi)؛ بهدف كتابة قانون انتخابات جديد.

وفي أغسطس ١٩٩٣ أصدر البرلمان القائم آنذاك قانون انتخابات جديد يوفر الفرصة لدوائر انتخابية يمثلها عضو واحد، بينما تعكس مصالحها. وحدث ذلك رغم أن المجلس لم يكن مجبراً دستورياً على إصدار نظام أغلبية بحتة، أو الإعلان عن قانون انتخاب جديد لمجلس الوكلاء، وعلى دراية بالدعم المتداعي له. وعلى الرغم من ذلك فإنَّ كثيرًا من الأعضاء أخرجوا من مقاعدهم في الانتخابات القومية في مارس ١٩٩٤م.

واستخدم نظام العضو الإضافي (Additional Member System (AMS) في الانتخابات القومية، وهو نظام مختلط يجرى فيه انتخاب ممثلين عن دوائر جغرافية إلى جانب ممثلين من قائمة الحزب. وبهذا فقد خصصت ٧٥٪ من المقاعد في إيطاليا لانتخابات قائمة على أساس الأكثرية، بينما استخدم نظام التمثيل النسبي لانتخاب ٢٥٪ من المقاعد. وقد اختلف مجلس الشيوخ ومجلس الوكلاء في الأسلوب الذي اتبعاه في تخصيص مقاعد التمثيل النسبي، غير أنَّ كليهما استخدم طريقة عالم الرياضيات البلجيكي فيكتور دهوندت (DHondt method)، أو طريقة أعلى المتوسطات في توزيع المقاعد في قائمة حزبية للتمثيل النسبي. وطريقة دهوندت تضاهي طريقة جفرسون (Jefferson) وطريقة بدر-أوفر (Bader-Ofer)(167)(168).

غير أنَّ النظام أقل تناسباً من طريقة سانت ليج (Sainte-Laguë) التي تعتبر حيادية، أمَّا طريقة دهوندت فتحابي قليلا الأحزاب والتحالفات الكبرى على الأحزاب الصغيرة المتشتتة(١٦٩-١٧١).

ومجلس الشيوخ يشمل (٣١٥) عضواً، منهم:

(٢٣٢) عضوًا ينتخبون مباشرة في دوائر انتخابية لعضو واحد.

(٨٣) عضوًا ينتخبون عن طريق التمثيل النسبي للمناطق.

(٦) أعضاء يمثلون الإيطاليين المقيمين بالخارج.

عدد صغير متغير من أعضاء مدى الحياة يشملون رؤساء جمهورية قدامى وعدد من أناس آخرين لا يزيدون عن خمسة، يعينهم رئيس الجمهورية مدى الحياة، وفق قواعد دستورية خاصة، من علماء وكتاب وفنانين وسياسيين وعاملين في مجال الاجتماع وأثرياء كبار.

وتم انتخاب مجلس الشيوخ بلائحة اقتراع واحدة. أمَّا كل تلك الأصوات التي لا تؤدي إلى نجاح مرشح فتوضع في تجمعات إقليمية بلغت (٤٠) تجمعاً؛ حيث تستخدم في تلك الدائرة لتخصيص المقاعد بالتناسب. ولم يكن هناك حد أدنى انتخابي لانتخابات مجلس الشيوخ.

ومجلس الوكلاء الإيطالي، بلغ عدد أعضائه (٦٣٠)، منهم:

(٤٧٥) عضوًا انتخبوا مباشرة في دوائر عضو واحد.

(١٥٥) عضوًا انتخبوا في تمثيل تناسبي إقليمي.

(١٢) عضوًا يمثلون الإيطاليين المغتربين في الانتخابات اللاحقة ٢٠٠٦م.

وقد استخدمت لائحتا اقتراع في انتخابات مجلس الوكلاء. اللائحة الأولى كانت لانتخاب عضو يمثل الدائرة على أساس أكثرية بحتة. والثانية رصدت الأحزاب وقوائمها، واستخدمت لتحديد نسب المقاعد الموزعة في دائرة واحدة قومية، مع ٤٪ كحد أدني لتمثيل الحزب.

وقد استخدمت آليات "حصة الاسترداد النسبية" (scorporo) المعقدة، والتي لم تكن معهودة في السياسة الإيطالية؛ لإدراج أصوات التمثيل النسبي؛ حيث يجرى طرح الأصوات التي يحصل عليها المرشحون الذين يحتلون المرتبة الثانية في أول اقتراع للدوائر الممثلة بفرد واحد من عدد الأصوات الكلي؛ وهي عدد أكبر من التي تسجل في ثاني اقتراع لحزب المرشح الفائز في الاقتراع الأول (١٧٢).

وتجرى إعادة هذه العملية لكل دائرة ممثلة بفرد واحد. وقد استخدمت هذه الطريقة رغم أنها تتعارض مع الرأي الغالب في الاستفتاءات؛ كي تحد من تأثير نظام الأكثرية الذي خشي أن يروج لغلبة أحد الأحزاب، وخاصة تلك الأحزاب القوية في منطقة جغرافية.

ولقد أسفرت دراسة نتائج الانتخابات المقترنة بعمليات استطلاع واسعة النطاق لاراء الناخبين، وجمع بيانات حضور الأعضاء في المجالس التشريعية، لتقييم نظم الانتخاب المختلطة

(Mixed member proportional representation)(173) أسفرت عن أنَّ الفساد يؤثر بصورة رتيبة على الخطط الحزبية، وسلوك الناخبين، وتلاحم أعضاء المجالس التشريعية، وعلى التركيبة الكلية للتنافس بين الأحزاب(١٧٤). كما أنَّ دراسة الانتخاب الاستراتيجي والدخول في انتخابات تجمع بين الأغلبية أو الأكثرية والتمثيل النسبي أسفرت عن أنَّ إدراج مرشح في انتخابات الدوائر الممثلة بفرد واحد تحسن من أداء التمثيل النسبي للحزب(١٧٥). ولعل من التداعيات الرئيسية لوجود أثار تلوث هو أنَّ الأحزاب لديها الدافع لوضع مرشحيها في أكبر عدد ممكن من دوائر الفرد الواحد. ولعل من الشائع التنسيق بين مشكلي الأغلبية في نظم الانتخاب المختلطة قبل الانتخابات. وهذا لأنَّ هناك العديد من الحوافز المؤسساتية التي تحدو بالأحزاب السياسية إلى تكوين تحالفات قبل الانتخاب، رغم ما يترتب على ذلك من آثار وأضرار.

وقد أدخل قانون الانتخابات – كذلك - نظام القائمة المغفلة لقوائم الأحزاب في ثاني اقتراع. أي منع الناخبين من اتخاذ قرار بالنسبة لأي أعضاء الحزب سيدخل البرلمان؛ وبهذا يمكن ضمان إعادة انتخاب زعماء الأحزاب الذين فقدوا شعبيتهم. وقد أجريت الانتخابات بمجرد تنفيذ قانون الانتخابات الجديد. ولعل من المصادفات أنَّ هذا النظام هو الذي أفسح الباب لقائد حركة الإصلاح الانتخابي ماريو سجيني في الدخول إلى البرلمان على قائمة تمثيل نسبي بعد انتخابات مارس ١٩٩٤م بعد أن انشق على حزب المسيحيين الديمقراطيين في مارس ١٩٩٣م، وإن عاد وانضم إلى إحدى بقايا الحزب في ديسمبر(١٦٢).

عملياً، ثبتت رداءة النظام وعدم منفعته، حتى لأغراضه الفاسدة؛ فعادة ما يعلن مرشحو نظام الأكثرية ولاءهم الرسمي لقائمة مراوغة (liste civetta) لا تجمع أي أصوات، وبهذا يمنعون خفض الأصوات لحزبهم في مخصصات التمثيل النسبي. ولقد لعبت تلك المخادعة جيدا، حتى أنَّ حزب إيطاليا إلى الأمام (Forza Italia) لم يكن لديه مرشحون كافون لملأ المقاعد التي فاز بها في انتخابات ٢٠٠١م.

ولم يقدر النظام على تحقيق الغايات التي رغب فيها الناخبون؛ فأول برلمان انتخب عقب الإصلاح الانتخابي أدى إلى تكوين أول حكومة لسلفيو برلوسكوني، التي لم تستمر سوى ثمانية أشهر. والأحزاب الصغرى ما زالت قادرة على دخول البرلمان وتكوين تحالفات غير مستقرة. وفي الجانب المقابل فإنَّ الأحزاب السياسية في إيطاليا تتجمع حول قطبين. ورغم أنَّ الإصلاح الانتخابي لم يكن بالصورة الحسنة المطلوبة فإنَّ الحكومات استمرت لفترة طويلة نسبياً بالمقاييس الإيطالية. كما أنَّ الإصلاح أدى لبعض التحسينات على قوانين الانتخابات السابقة، وإن عاد إلى نظام التمثيل النسبي.

بين عام ١٩٤٧م وعام ١٩٩٣م كانت إيطاليا تستخدم نظاماً يكاد يكون قائماً على التمثيل النسبي المطلق، والذي كان خاضعاً لحدين أدنيين:

١. على الحزب أن يتلقى (٣٠٠) ألف صوت على المستوى القومي.

٢. قُسمت إيطاليا إلى (٢٧) منطقة انتخابية، غير متساوية الحجم؛ حيث منح كل منها عدداً محدداً من مقاعد البرلمان، بناءً على تعداد سكانها؛ فروما – مثلا – حصلت على (٥٠) مقعدًا. ومن خلال تلك المناطق قسمت المقاعد بطريقة نسبية. ومن أجل أن يصبح الفرد عضوًا في البرلمان فعلى عضو الحزب أن ينتخب مباشرة في إحدى المناطق من حوالي (٦٠) ألف صوت. وقد خصص لهذا النظام ٩٠٪ من المقاعد في مجلسي البرلمان. أمَّا الأصوات التي لم يحظَ بها المرشحون الناجحون فتتحول إلى واحدة من الدوائر الانتخابية القومية، التي تقسم نسبيا وتستخدم في تحديد النسبة الباقية من المقاعد، وهي ١٠٪، وبهذا يستفيد منها مرشحون دون أن ينتخبوا مباشرة.

وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ بمقدور الناخبين إدراج ما يفضلونه من بين المرشحين على قائمة الحزب؛ للحيلولة دون استغلال الأحزاب سلطتهم في القدرة على كتابة قوائم أحزابهم. وعملياً فإنَّ بمقدور الأحزاب التلاعب بتلك الأرقام لصالح الأعضاء المفضلين؛ أي أنه بمقدور الأعضاء الموالين لأحد التجمعات داخل حزب دخول البرلمان.

ولما كان من غير الصعب تحقيق تلك الحدود فإنَّ النظام بطبيعته أفاد الأحزاب الصغيرة. ولقد زاد الأمر سوءًا أنَّ المجلس الأدنى يتضمن (٦٣٠) مقعدًا. ثم إنَّ تصميم قانون الانتخابات لا يوفر أية آلية لاستبعاد الأحزاب الصغيرة، بل إنه فيما يبدو يشجعهم، هذا بالإضافة إلى أنَّه لا يوفر الحوافز لتلافي التشرذم وتفتت الأحزاب. كل ذلك أدى إلى تفكك النظام الحزبي الإيطالي في العقد السابع من القرن الماضي؛ حيث كان هناك (١٧) حزباً ممثلين في البرلمان مقارنة بثمانية في ١٩٤٧م. وقد أدى ذلك إلى اضطرابات سياسية وحكومات ائتلافية غير مستقرة؛ حيث كان متوسط فترة خدمة الحكومة حوالي تسعة أشهر. ولما كان الناخبون لا يملكون التحكم في أي من المرشحين الذين يدخلون البرلمان فإنَّ الأحزاب السياسية كانت معزولة عن تطلعات المجتمع المدني. ثم إنَّ العلاقة بين النخب السياسية وعامة الناس تحولت

٤,٣,٣ الناخبون المغتربون :

البرلمان الإيطالي هو واحد من عدد قليل من البرلمانات في العالم التي تحجز مقاعد لمواطنيها المقيمين في الخارج؛ إذ إنَّ هناك (١٢) مقعدًا لهم في مجلس الوكلاء، و(٦) في مجلس الشيوخ. وقاعدة الناخبين المغتربين تشمل (٤) دوائر، كل منهم ينتخب على الأقل وكيل وعضو مجلس الشيوخ:

أوروبا، بما في ذلك روسيا وتركيا.

أمريكا الجنوبية.

أمريكا الشمالية والوسطي.

أفريقيا وآسيا وأستراليا ونيوزيلندا (Oceania) والقطب الجنوبي.

وبقية المقاعد موزعة بين المناطق الانتخابية في الخارج بنسبة عدد الإيطاليين المقيمين في كل منها.

وقد كان لجميع المواطنين الإيطاليين خارج إيطاليا الحق في التصويت على كل الاستفتاءات وفي كل الانتخابات التي تعقد في إيطاليا، على شريطة التسجيل في القنصلية الإيطالية الخاصة بالمنطقة التي يعيشون فيها. إلا أنه حتى نهاية عام ٢٠٠١م كان على كل مواطن يرغب في الانتخاب أن يعود شخصياً إلى المدينة التي سجل في سجلها الانتخابي في إيطاليا للتصويت. والاستثناء الوحيد لذلك هو في الانتخابات الإيطالية للبرلمان الأوروبي، الذي يمكن للناخبين فيه أن يصوتوا في أقرب قنصلية، إذا ما كانت إقامتهم في أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي.

وحتى عام ٢٠٠١م كانت إيطاليا تقدم لمواطنيها المقيمين في الخارج تذكرة قطار مجانية للعودة إلى بلدهم في إيطاليا للانتخاب، غير أنَّ الجزء المجاني من رحلة القطار كان الجزء الذي في إيطاليا، وعليهم التكفل بأية تكاليف يتكبدونها في الحضور من أماكن إقامتهم حتى الحدود الإيطالية. وبناء عليه فلم تكن رحلة القطار المجانية حافزاً للمشاركة في الانتخابات للمجتمعات الإيطالية التي تعيش في أماكن بعيدة.

كالولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين وأستراليا. ولهذا السبب فقليل من الإيطاليين المغتربين استفادوا من حق التصويت، إلا إذا كانوا يعيشون في بلاد قرب حدود إيطاليا، كألمانيا وسويسرا وفرنسا والنمسا.

وكان نتيجة ذلك أنَّ أقليات إيطالية عديدة من المغتربين وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية قد احتجوا عدة مرات على غياب تمثيلهم السياسي، خاصة إذا كانوا يدفعون ضرائب على ممتلكاتهم في إيطاليا.

وبعد عدة سنوات من المطالبات والحوار الحاد، مررت الحكومة الإيطالية قانوناً في نهاية ٢٠٠١م يسمح للمواطنين الإيطاليين المغتربين بالتصويت عن طريق بطاقات انتخاب بريدية، شريطة التسجيل للانتخاب في القنصليات القريبة منهم. وكان أول تصويت للإيطاليين المغتربين بالبريد هو لاستفتاءين عام ٢٠٠٣م، وانتخابات مجلسي البرلمان الإيطالي عام ٢٠٠٦م.

٥

النموذج الرئاسي: الكونجرس :

٥,١ نموذج الهيئة التشريعية الرئاسية :

إنَّ الكونجرس أو تجمع الشعب في السياسة هو بالأساس اسم الكيان التشريعي في دولة تديرها حكومة وفق نظام الكونجرس. أمَّا الاستخدامات غير السياسية فتشير إلى تجمع وطني أو دولي؛ حيث يجتمع عدد غفير من الناس تجمعهم مصالح أو غايات مشتركة، مثل المؤتمر الأكاديمي. والدول التي لديها كونجرس ونظام رئاسي تشمل:

كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية: الجناح التشريعي الثنائي لحكومة الولايات المتحدة الفدرالية.

كونجرس الاتحاد: الجناح التشريعي لحكومة المكسيك.

كونجرس الجمهورية: المجلس التشريعي الأحادي لجمهورية بيرو.

كونجرس الأمة الأرجنتينية: الجناح التشريعي لحكومة الأرجنتين.

كونجرس الفلبين: الجناح التشريعي لحكومة الفلبين.

الكونجرس القومي البرازيلي: الجناح التشريعي لحكومة البرازيل.

الكونجرس القومي التشيلي: الجناح التشريعي لحكومة تشيلي.

الكونجرس القومي لإكوادور: الجناح التشريعي الأحادي لإكوادور.

كونجرس الجمهورية: الجناح التشريعي الأحادي لجواتيمالا.

الكونجرس القومي: الجناح التشريعي لحكومة هندوراس.

كونجرس ولايات ميكرونيسيا المتحدة: الجناح التشريعي الأحادي للولايات ميكرونيسيا المتحدة.

كونجرس الجمهورية الدومنياكنية: الجناح التشريعي الثنائي لجمهورية الدومنيكان.

كونجرس باراجواي: الجناح التشريعي لباراجواي.

الكونجرس القومي لبوليفيا: الجناح التشريعي لبوليفيا.

كما أن هناك أشكالا مختلفة للكونجرس؛ منها:

الكونجرس القومي للشعب: هو الجناح التشريعي لجمهورية الصين الشعبية، ولكنه ليس نظام كونجرس.

الكونجرس في فرنسا: هو اجتماع رسمي واستثنائي لمجلسي البرلمان لتعديل الدستور.

كونجرس الوكلاء الأسبان: وهو المجلس الأدنى للمجلس العام الذي يشكل الجناح التشريعي لأسبانيا، مع ملاحظة أنَّ نظام الحكم في أسبانيا حكم ملكي.

٥,٢ كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية :

كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية هو الكيان التشريعي للحكومة الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتكون من غرفتين، هما: مجلس الشيوخ، ومجلس النواب. ويجتمع الكونجرس في مبنى الكابيتول (United States Capitol)، بالعاصمة واشنطن دي سي (Washington. D.C)، التي لا تتبع أي من الولايات الخمسين، فهي تابعة لمقاطعة كولومبيا (District of Columbia).

والتعبير "كونجرس" يشير أيضا إلى دورة الكونجرس، وفق فترة خدمة النواب؛ أي أن كل كونجرس يغطي سنتين، تسمى السنة الأولى بالدورة الأولى؛ والسنة الثانية تسمى بالدورة الثانية. وبدأت الدورة الأولى لكونجرس (١١٩) في ٤ يناير ٢٠٠٧م.

ويتضمن مجلس النواب (٤٣٥) عضوًا مصوتين؛ حيث يمثل كل عضو دائرة كونجرس انتخابية ويخدم لمدة سنتين. ومقاعد المجلس مقسمة بين الولايات وفق تعداد سكانها، ويشارك فيه ممثلون لا يدلون بأصواتهم عن مقاطعة كولومبيا وملكيات الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهي: ساموا الأمريكية (American Samoa)، وهي جزيرة في جنوب المحيط الهادي. وجوام (Guam)، وهي جزيرة في غرب المحيط الهادي. وجزر فرجين (Virgin Islands) الولايات المتحدة في البحر الكاريبي. وترسل كومنولث بورتو ريكو (Puerto Rico)، وهي حكومة شبه مستقلة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية؛ مراقبًا مقيمًا لا يصوت ويخدم لمدة أربع سنوات. أمَّا جزر نورثرن مارينا (Northern Mariana Islands) وهي (١٥) جزيرة في غرب المحيط الهادي بين ولاية هاواي والفلبين، وهي كومنولث في اتحاد سياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية فستنتخب أول ممثل لها في المجلس في يناير ٢٠٠٩م.

والممثلون والمراقبون يشاركون في الحوارات، ويصوتون في اللجان.

و أعضاء مجلس الشيوخ هم (١٠٠) عضو؛ حيث يمثل كل ولاية عضوان يخدمان ستة سنوات غير متوازية، بحيث ينتخب ثلث مجلس الشيوخ كل عامين. ويتم اختيار أعضاء مجلس الشيوخ والنواب بالانتخاب المباشر.

ويسند دستور الولايات المتحدة الأمريكية كل السلطات التشريعية إلى الكونجرس؛ أما مجلس النواب و مجلس الشيوخ فشريكان متساويان في العملية التشريعية، ولا يجوز إصدار تشريع دون تراضي المجلسين؛ إذ يمنح الدستور لكل مجلس صلاحيات فريدة ليست متوفرة للآخر. والمادة الثانية من الدستور تعطي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سلطة من مجلس الشيوخ وبمشورته وموافقته، لعقد معاهدات، على شريطة موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين. كما أنَّه يرشح ويعين بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ: سفراء، ووزراء، ومستشارون عموميون، وقضاة لمجلس القضاء الأعلى، ومسئولون آخرون للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أنَّ الكونجرس قد يسند إلى الرئيس أو إلى المحاكم القانونية أو إلى رؤساء الأقسام - وفق القانون - تعيين أولئك المسئولين الأقل شأنا، وفق ما يرونه ملائماً. إنَّ المجلس النيابي له وحده سلطة إدانة المسئولين الفدراليين، بينما يملك مجلس الشيوخ وحده حق محاكمتهم إذا ما صوَّت المجلس على إدانتهم(١٧٦-١٧٧).



١,٢,٥ نبذة تاريخية :

كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية الحالي ترجع جذوره إلى كونجرس القارة الأول (First Continental Congress)، وهو اجتماع لنواب يمثلون (١٢) من (١٣) مستعمرة بريطانية في شمال أمريكا عقد في خريف ١٧٧٤م (١٧٨). وفي ٤ يوليو عام ١٧٧٦م اجتمع كونجرس القارة الثاني (Second Continental Congress)، وتبنى وثيقة إعلان الاستقلال (Declaration of Independence) مشيراً إلى الدولة الجديدة بالولايات المتحدة الأمريكية.

وتكون اتحاد مصالح مشتركة غير قوي بين الولايات، وفق مواد الكونفدرالية والاتحاد المتواصل (Articles of Confederation and Perpetual Union)، التي أصبحت سارية المفعول في عام ١٧٨١م. وتأسس كونجرس الكونفدرالية (Congress of the Confederation) كمجلس واحد تحظى فيه كل ولاية بتمثيل متساوي مع الآخرين، مع احتفاظ كل ولاية بحق استعمال النقض (veto) لغالبية القرارات. ولقد كانت الحكومة الكونفدرالية التي تمثل اتحاداً لتكوين دولة ضعيفة بالمقارنة بالولايات. حيث إنَّ الحكومة لم يكن لها جناح تنفيذي أو قضائي، والكونجرس كان له سلطة بسيطة. وكان للكونجرس سلطة بالنسبة للشئون الخارجية والعسكرية، ولكن ليس من حقه فرض ضرائب أو تنظيم التجارة بين الولايات، أو تفعيل القوانين(١٧٩). كما أنَّ الولايات ظلت مستقلة وتملك حرية التغاضي عن أي تشريعات يقرها الكونجرس(١٨٠).

وقد كان من تداعيات عدم فعالية الحكومة الفدرالية، تحت مواد الكونفدرالية أن قام الكونجرس بالدعوة إلى مؤتمر عام ١٧٨٧م؛ لمراجعة مواد الكونفدرالية، ولكنَّ المؤتمر انتهى بكتابة دستور جديد كلية. وقد دعا جيمس ماديسون (James Madison) مندوب ولاية فرجينيا في خطة فرجينيا (Virginia Plan) التي صاغها إلى تكوين مجلسين للكونجرس؛ مجلس أدنى ينتخب مباشرة من الناس، ومجلس أعلى ينتخبه المجلس الأدنى. غير أنَّ الولايات الصغرى كانت تفضل المجلس الواحد، مع تمثيل متساوي لكل الولايات. وبهذا قدم ويليام باترسون (William Paterson) خطة نيوجرسي (New Jersey Plan) كاقتراح مقابل ذلك. وتم التوصل إلى تسوية؛ حيث يمثل مجلس النواب النسب السكانية، بينما يعطى مجلس الشيوخ تمثيلاً متساوياً لكل الولايات. وحتى تحتفظ الولايات بسلطتها يقوم مشرعو الولاية بانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بدلا من الانتخاب الشعبي.

ولقد خول الدستور سلطة أكبر للحكومة الفدرالية، مثل: تنظيم التجارة بين الولايات، وإدارة الشئون الخارجية والعسكرية، وصك عملة وطنية. وكان ذلك أساسيا لنجاح الدولة الجديدة، ولكنَّ الولايات احتفظت باستقلالها بالنسبة للشئون الأخرى(١٧٩). ولحماية الشعب من إساءة استخدام السلطة على المستوى الفدرالي نص الدستور على مبدأ الفصل بين السلطات (separation of powers)، مع تقسيم المسئوليات بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، هذا إلى

جانب النص على تقسيم الهيئة التشريعية إلى مجلسين؛ حتى يكون هناك نظام رقابة وموازنة (checks and balances)(١٧٩). وقد تم التصديق على الدستور في نهاية عام ١٧٨٨م، على أن يطبق كاملاً في ٤ مارس ١٧٨٩م.

وفي الفترة التي أعقبت "عصر غنى الحرب الأهلية" (Civil War Gilded Age) بزغ نجم الجمهوريين الذين سيطروا على الكونجرس. وشهدت فترة التقدم (Progressive Era) التعديل السابع عشر للدستور (Seventeenth Amendment)، الذي صدق عليه في ١٩١٣م، والذي جعل انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ انتخاباً مباشرًا.

ولقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب الأهلية وإعادة الإعمار بين العقد السابع والعقد التاسع من القرن التاسع عشر توسعاً لا نظير له في الاقتصاد والصناعة والسكان. كما شاهد مستهل القرن العشرين ظهور قيادة حزبية قوية في مجلسي الكونجرس؛ ففي مجلس البرلمان أصبح مكتب المتحدث ذا سلطة كبيرة، والقادة في مجلس الشيوخ كانوا أقل سلطة، وإن حافظ فرادى أعضاء مجلس الشيوخ على غالبية نفوذهم. وعقب الثورة ضد المتحدث جو كانون (Joe Cannon) في عام ١٩١٠م، ظهر نظام الأقدمية؛ حيث أصبح الأعضاء رؤساء لجان أقوياء خلال سنوات خدمتهم، بصرف النظر عن القيادة. وبقي رؤساء اللجان- خاصة- أقوياء في كل من المجلسين، حتى إصلاحات السبعينات والتسعينات في القرن العشرين.

وعقب انتخاب الرئيس فرانكلين روزفلت (Franklin Delano Roosevelt) عام ١٩٣٢م شوهدت عملية انتقال في السلطة من الكونجرس تجاه الرئاسة؛ حيث قدَّم البيت الأبيض (White House) عدة مبادرات لصفقات جديدة (New Deal) إلى الكونجرس للموافقة عليها بدلا من بداية التشريعات في الكونجرس(١٧٩). غير أنَّ ذلك تغير في أعقاب فضيحة ووترجيت (Watergate scandal)، وأحداث أخرى من استغلال السلطة في إدارة الرئيس نيكسون (Richard Milhous Nixon)، فعاد الكونجرس إلى تفعيل سلطته في رقابة السلطة التنفيذية، ووضع التشريعات(١٧٩).

وخلال إدارة فرانكلين روزفلت الطويلة في الفترة ١٩٣٣-١٩٤٥م؛ تحكم الحزب الديمقراطي في مجلسي الكونجرس؛ ولكنَّ الجمهوريين كسبوا التحكم في كلا المجلسين خلال انتخابات عام ١٩٤٦م ليعودوا فيخسروها عام ١٩٤٨م. وبانتخاب دوايت أيزنهاور (Dwight D. Eisenhower) رئيساً عام ١٩٥٢م سيطر الجمهوريون على المجلسين مرة أخرى. غير أن الديمقراطيين عندما كسبوا الأغلبية في انتخابات ١٩٥٤م ظلوا حزب الأغلبية في المجلسين خلال معظم فترة الأربعين سنة التالية. ولم يستطع الجمهوريون السيطرة إلا على مجلس الشيوخ لمدة ستة سنوات في الفترة ١٩٨١-١٩٨٧م. لكن الجمهوريين حصلوا على الأغلبية في المجلسين في انتخابات ١٩٩٤م، وظلوا متحكمين في كلا المجلسين حتى ٢٠٠٦م؛ باستثناء مجلس الشيوخ في معظم عام ٢٠٠١م وعام ٢٠٠٢م عندما حصل الديمقراطيون على الأغلبية

بتخلي جيم جفوردز (Jim Jeffords) عن الحزب الجمهوري؛ ليصبح مستقلاً مشاركاً في اجتماعات الديمقراطيين السياسية (caucus). وفي عام ٢٠٠٦م فاز الديمقراطيون بأغلبية في مجلس النواب بينما تساوى عدد أعضاء الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في مجلس الشيوخ بعدد (٤٩)، إلى جانب إثنين مستقلين؛ هما يوسف ليبرمان (Joseph Lieberman) عضو مجلس الشيوخ عن ولاية كنكتكت (Connecticut)، وبرني ساندرز (Bernie Sanders) عن ولاية فرمونت (Vermont).

لكنَّ عضوي مجلس الشيوخ المستقلين انضما إلى الديمقراطيين فأصبحت لهم الأغلبية في الكونجرس ١١٠ (٢٠٠٧-٢٠٠٨م).

٥,٢,٢ السلطة :

المادة الأولى من الدستور (Article I of the Constitution) أرست غالبية السلطات المخولة للكونجرس، والتي تتضمن العديد من السلطات الجلية، التي عدّدها الجزء (٨) من هذه المادة. كما أنَّ ملحقات الدستور (Constitutional amendments) قد منحت المزيد من السلطات للكونجرس. هذا إلى جانب السلطات الضمنية والتي يمكن استنباطها من بند الضرورة واللياقة (necessary-and-proper clause) في الدستور.

فالكونجرس له سلطة على الشئون المالية والميزانية من خلال ما يسمي بسلطة المحفظة المالية (power of the purse) المنصوص عليها، كما يلي: "وضع وجمع الضرائب والجمارك، سواءً كانت ضرائب ورسوم على البضائع المستوردة (imports). أم ضرائب ورسوم على البضائع والمبيعات المحلية (excises)؛ لدفع الديون، ولدعم الدفاع العام، والرفاهية العامة للولايات المتحدة". وسلطة المحفظة المالية هي قدرة مجموعة على ملاحظة أنشطة مجموعة أخرى والتحكم فيها عن طريق حجز الدعم عنها، أو وضع شروط لاستخدام المال المخصص لها. ويمكن استخدام تلك السلطة بطريقة إيجابية؛ مثل تخصيص تمويل أكبر لبرامج تحقق نتائج معينة ومحددة مسبقا، أو توظف بأسلوب سلبي؛ وذلك بقطع التمويل عن مؤسسة أو قسم أو برنامج، وهذا يكون بمثابة إلغائه عمليا. وعادة ما توظف سلطة المحفظة المالية بقوى حكومية لا تملك سلطة تنفيذية مباشرة، ولكنها تسيطر على الميزانية وفرض الضرائب.

وتؤدي سلطة المحفظة المالية دورًا حاسمًا في علاقة الكونجرس الأمريكي ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الآلية الأساسية التي استخدمت تاريخياً لتحديد السلطة التنفيذية. ومن الأمثلة الحديثة: قانون المساعدة الأجنبية لعام ١٩٧٤م (Foreign Assistance Act of 1974) الذي أوقف كل الدعم المالي للقوات العسكرية في جنوب فيتنام، وهذا كان - عملياً- إيقاف لحرب فيتنام. ومثال آخر، هو وضع الكونجرس قيوداً على نفقات الرئيس رونالد ريجان (Ronald Reagan) على القوات العسكرية؛ مما أدى لانسحاب المشاة البحرية من لبنان. ولعل فضيحة إيران-كونترا (Iran-Contra scandal) في العقد الثامن من القرن العشرين(١٨٠-١٨٨)، هي مثال على تقويض سلطة المحفظة المالية؛ حيث رفض الكونجرس أي مساعدات إضافية لميليشيا الكونترا (Contras) التي كانت تحارب جبهة ساندينيستا للتحرير (Frente Sandinista de Liberacion Nacional) في نيكاراجوا، غير أنَّ السلطة التنفيذية لم ترضخ للكونجرس فلجأت إدارة ريجان إلى جمع التبرعات الخاصة، ووضعوا مخططاً معقداً بمشاركة مؤسسات خاصة؛ لعقد صفقات أسلحة مع إيران؛ لتوفير أموال غير رسمية لا تقع تحت سلطة الكونجرس. وفي الوقت الحاضر، يلعب استخدام سلطة المحفظة المالية، وتحديد الميزانية جزءاً من النقاش الدائر في الكونجرس حول معارضة حرب العراق؛ ففي ٢٣ مارس ٢٠٠٧م وافق مجلس النواب على ميزانية إضافية للحرب، بشرط وضع جدول لإنهاء وجود القوات المحاربة في العراق، إلا أنَّ التشريع لم يوضع موضع التنفيذ.

ويتوسع الملحق السادس عشر للدستور في سلطة الكونجرس في فرض الضرائب لتشمل ضرائب الدخل(١٨٩). كما يمنح الدستور للكونجرس سلطة التحكم في المخصصات المالية، وتلك السلطة وسيلة مهمة لرقابة وكبح جماح السلطة التنفيذية(١٨٩). ومن السلطات الأخرى الممنوحة للكونجرس سلطة إقتراض المال بائتمان الولايات المتحدة، وتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وصك الأموال.

ومن حق الكونجرس: تأسيس مكاتب البريد، وطرق البريد، وإجازة اختراعات، وحقوق طبع، وضبط المعايير للأوزان والقياسات، وإنشاء محاكم أدنى من المحكمة العليا، وسن القوانين التي قد تلزم وتتلاءم مع ممارسة السلطات المنصوص عليها في الدستور والسلطات الأخرى المخولة بالدستور لحكومة الولايات المتحدة أو أي وزارة أو أي شخص مكلف بها. كما أنَّ من حق الكونجرس ضم ولايات جديدة للاتحاد وفق المادة (٤)، وهناك سلطات أخرى منحت أو صدق عليها بتعديلات دستورية.

وللكونجرس السلطة لحل التأزم في الجماعة الانتخابية (Electoral College)؛ عندما لا يحصل أي من مرشحي الرئاسة على الأغلبية الانتخابية، وخاصة عند تساوي الأصوات دون فرجة في التنازل عن الموقف أو التسوية. عندها فيمكن للكونجرس انتخاب الرئيس من بين الثلاثة المرشحين الحاصلين على أكثر عدد من الأصوات. وبالمثل إذا لم يحظَ أي مرشح نائب رئيس على الأغلبية الانتخابية؛ فيمكن للكونجرس انتخاب نائب الرئيس من بين إثنين من المرشحين الحاصلين على أكثر عدد من الأصوات. ولقد كان العديد من أعضاء لجنة وضع الدستور يتوقعون أنَّ اختيار الرئيس بواسطة مجلس النواب سوف يكون أمراً شائعاً في المستقبل، مع أنَّ الرئيس جورج واشنطن الرئيس الأول للجمهورية قد انتخب بأغلبية ساحقة كأول رئيس دستوري للولايات المتحدة الأمريكية.

وأهم سلطات الكونجرس هي: استئثاره بالسلطة التشريعية، ودوره المهم في الدفاع الوطني فهو وحده الذي يملك حق إعلان الحرب، وزيادة القوات المسلحة، والحفاظ عليها ووضع اللوائح الخاصة بالقوات العسكرية.

وواحدة من مهام الكونجرس البعيدة تماماً عن التشريع هي سلطة رقابة الكونجرس (congressional oversight) التي تخوله سلطة التحري ومراقبة السلطة التنفيذية. وعادة ما تخول تلك السلطة إلى لجان كونجرس الولايات المتحدة؛ مثل: لجان مستمرة (standing committee)، أو لجنة مختارة وخاصة (select and special committee)، أو لجان مختارة (select committees)، أو لجان مشتركة (joint committee) مكونة من أعضاء من كلا المجلسين. كما يملك الكونجرس السلطة الحصرية؛ لعزل أو السماح بمحاكمة (impeachment) وعزل الرئيس.

وتجرى التحريات لجمع معلومات عن احتياجات التشريعات المستقبلية، ولاختبار فاعلية قوانين قد أصدرت من قبل، وللتحري عن مؤهلات وأداء أعضاء ومسئولين في الأجنحة الأخرى. وقد تعقد اللجان جلسات استماع، وإذا لزم، تجبر أفرادًا على المثول أمامها للشهادة من خلال استدعاء قانوني. والشهود الذين يرفضون الشهادة يمكن أن يعاقبوا بالاستهانة بالكونجرس، والذي يشهد زورا قد توجه إليه تهمة قسم يمين كاذبة؛ إذ أنَّ الشهود يؤدون يميناً بأنَّ كل ما

يقولونه على منصة الشهادة صدق. وغالبية اجتماعات الاستماع مفتوحة للجماهير، باستثناء لجان المخابرات في مجلس الشيوخ والمجلس. وعادة ما تبث على الإعلام الاجتماعات المهمة في المجلسين.

والمادة الأولي قسم (٩) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية تضع حدودًا على سلطة الكونجرس، فليس من حق الكونجرس:

تعليق امتياز الإخطار القانوني (habeas corpus)، باستثناء متطلبات أمن الشعب في حالات التمرد والغزو.

تمرير قرارات مصادرة الحقوق أو الملكية أو قوانين تطبق بأثر رجعي.

منح ألقاب نبلاء.

والإخطار القانوني المعروف "بالهابياس كوربس"، إجراء قانوني يضمن به الفرد تلافي توقيف غير قانوني له أو لأي شخص آخر. وتاريخياً يعتبر الإخطار القانوني من الآليات القانونية المهمة، لحماية حرية الأفراد ضد تصرفات الحكومة العشوائية(١٩٠-١٩٣). وهناك بعض الانتقادات من الاستثناءات الحديثة التي أدخلت على هذا الحق(١٩٤)، وخاصة ما أجازه الكونجرس للحكومة(١٩٥).

وهناك قيود عديدة أخرى تحددها تعديلات دستورية، خاصة التعديل العاشر أو وثيقة الحقوق؛ حيث إنَّ البند الأخير من وثيقة الحقوق ينص على أنَّ السلطات التي لم تسند إلى الولايات أو التي لم تحرمها على الولايات سوف تؤول إلى الولايات أو الشعب.

ومن بين السلطات العديدة التي نصت عليها المادة الأولي قسم (٨) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية أنَّ الكونجرس سوف تكون فيما السلطة لما يلي:

تحديد وجمع الضرائب والجمارك، والضرائب على البضائع المستوردة والمصدرة، أو البضائع في الأسواق المحلية؛ لدفع الديون، وتوفير نفقات الدفاع العام والنفع العام؛ في الولايات المتحدة الأمريكية. على أن تكون كل الجمارك والضرائب على البضائع المستوردة والمصدرة، أو البضائع في الأسواق المحلية موحدة خلال الولايات المتحدة.

اقتراض المال بحسابات ائتمان الولايات المتحدة الأمريكية.

تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية وبين الولايات ومع القبائل الهندية.

وضع أسلوب متسق للحصول على الجنسية.

وضع قوانين متناسقة لموضوع الإفلاس في الولايات المتحدة الأمريكية.

صك النقد، وتنظيم قيمته، وقيمة النقد الأجنبي.

تحديد معايير المقاييس والأوزان.

وضع عقوبات لتزوير شهادات الإئتمان، ونقد الولايات المتحدة الأمريكية الحالي.

تأسيس مكاتب بريد، وخطوط توزيع البريد.

تشجيع التقدم في العلوم والفنون المفيدة، بضمان الحقوق الحصرية للمؤلفين والمخترعين في مؤلفاتهم

واكتشافاتهم لفترة محددة.

تأسيس محاكم قضائية أدنى من المحكمة الدستورية العليا.

تعريف أعمال القرصنة والجنايات التي تقترف في أعالي البحار، والاعتداءات على القانون الدولي والعقوبات عليها.

إعلان الحرب، وإصدار خطابات الدمغ والثأر (letters of marque and reprisal) وهي بمقتضى تخويل رسمي من الحكومة لوكيل تنصبه للبحث والاستيلاء أو لتحطيم معدات معينة لجماعة معتدية وفق القانون الدولي، ووضع القواعد الخاصة بالأسر على الأرض أو المياه.

تكوين ودعم الجيوش؛ بحيث لا تخصص أموال لهذا الاستخدام لمدة تتعدى سنتين.

توفير ودعم البحرية.

وضع قواعد للحكومة، وتنظيمات لقوات الأرض والبحرية.

تسهيل تعبئة ميليشيا (militia)؛ لتنفيذ قوانين الاتحاد، ودحض حركات العصيان، ودفع الغزوات.

العمل على تنظيم وتسليح وانضباط المليشيا، مع إبقاء حق الولايات على تعيين الضباط وسلطة تدريب المليشيا؛ وفق قواعد الانضباط التي يبينها الكونجرس.

ممارسة حصرية للتشريع في كل الظروف مهما كانت، في منطقة (District) لا تزيد عن عشرة أميال (١٦ كيلومتر) مربعة بمصادرتها من ولايات معينة مع موافقة الكونجرس؛ لتكون مقعد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ولممارسة السلطة على كل الأماكن المشتراة برضاء مشرعي الولاية لإنشاء قلاع، ومرافئ، ومخازن أسلحة، وتمويل عسكري، ومباني أخرى لها حاجة.

وهناك سلطات أخرى للكونجرس منحتها أو أكدتها ملحقات الدستور؛ فالملحق (١٣) (١٨٦٥)، والملحق (١٤) (١٨٦٨م)، والملحق (١٥) (١٨٧٠م) يعطي الكونجرس السلطة؛ لوضع تشريعات لضمان حقوق الأفريقيين الأمريكيين، بما في ذلك حقوق التصويت، والحقوق القانونية والحماية المتساوية أمام القانون(١٨٩).

ومن السلطات الضمنية للكونجرس ما جاء في بند "الضروري والملائم" من الدستور بالسماح للكونجرس بوضع القوانين الضرورية والملائمة؛ لتفعيل السلطات السالفة الذكر، وكل السلطات الأخرى التي يسندها الدستور إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، أو إلى أي قسم منها، أو إلى أي مسئول فيها.

٥,٢,٣ المراجعة والموازنة :

يوفر الدستور قدرًا من المراجعة والموازنة (checks and balances) بين الأجنحة الثلاثة للحكومة الفدرالية. وفي الواقع فإنَّ نفوذ الكونجرس على الرئاسة يتغير من فترة إلى أخرى؛ فالدرجة التي قد تغتصب من الكونجرس سلطاته تعتمد إلى حد كبير على القيادة، والنفوذ السياسي وجرأة التعديات التي يحاولها رئيس الولايات المتحدة.

ولقد توقع مؤلفو الدستور أن تقع السلطة الكبري في أيدي الكونجرس، وهذا من أسباب ضمها إلى البند الأول من الدستور(١٩٦).

وفي الحقيقة فإنَّ عهود الرؤساء الأوائل شهدت تقاسماً متساوياً للسلطة بينهم وبين الكونجرس جزئيا لأنهم قيدوا استخدامهم لحق النقض للقضايا التي تتعارض مع الدستور.

ولقد كان في إجراءات محاكمة الرئيس أندرو جونسون (Andrew Johnson) تثبيتاً للتوجه إلى التقليل من سلطة الرئيس مقارنة بالكونجرس(١٩٧-٢٠٧). وفي نهاية القرن التاسع عشر، حاول الرئيس جروفر كليفلاند (Stephen Grover Cleveland) بجرأة أن يسترد سلطة الجناح التنفيذي(٢٠٨-٢١٧)؛ فاستخدم حق النقض في (٤٠٠) مشروع قانون خلال فترة رئاسته الأولى. ولقد شهد القرن العشرين والواحد والعشرين تصاعداً في سلطة الرئيس في عهد:

- تيودور روزفلت (218)(Theodore Roosevelt-225) في الفترة ١٩٠١-١٩٠٩م.
- ثوماس وودرو ويلسن (226)(Thomas Woodrow Wilson-229) في الفترة ١٩١٣-١٩٢١م.
- فرانكلين روزفلت(٢٣٠-٢٤٧) في الفترة ١٩٣٣-١٩٤٥م.
- رتشارد نكسون (248)(Richard Milhous Nixon-256) في الفترة ١٩٦٩-١٩٧٤م.
- رونالد ريجان (257)(Ronald Wilson Reagan-279) في الفترة ١٩٨١-١٩٨٩م.
- جورج دابليو بوش (George Walker Bush) في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨م؛ التي يعتبرها كثير من المحللين السياسيين فترة إمبراطورية(٢٨٠-٢٨١).

وقد حدد الكونجرس في السنوات الأخيرة سلطات الرئاسة التنفيذية بإصدار قوانين منها مرسوم تحكم الكونجرس في الميزانية والحجز لعام ١٩٧٤م (Congressional Budget and Impoundment Control Act of 1974)، وقرار سلطات الحرب (War Powers Act of 1973). غير أنَّ الرئاسة ظلت أكثر تسلطاً عما كانت عليه في القرن العشرين.

ومن أجل هذا ظهر تعبير الرئاسة الملكية، الذي شاع في العقد السادس، واستخدمه المؤرخ أرثر شليسينجر (Arthur M. Schlesinger. Jr.)(282) في وصف الرئاسة الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث دلت الأحداث المتتابعة على خروج رئيس الولايات المتحدة عن نطاق التحكم، وتعدى حدوده الدستورية، وخاصة في الفترات الأخيرة(٢٨٣)، وتدهورت الرقابة من جانب الكونجرس على تصرفات الرئيس(٢٨٤).

ومن مشاهدات المؤرخ شليسينجر أنَّه في العقد الثالث من القرن العشرين كان طاقم الرئيس بسيطاً، وكان غالبيتهم موجودين في مبنى السلطة التشريعية، أي الكابيتول، حيث كان للرئيس مكتبٌ تقليدي هناك، ولكنَّ المكتب اليوم لا يستخدم إلا في مناسبات احتفالية، مقارنة بالحال في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حيث كان مبنى الكابيتول مركز الرؤساء وأطقمهم على أساس يومي(٢٨٢).

إلا أنَّ الرئاسة التنفيذية تغيرت كلية تحت قيادة الرئيس فرانكلين دي روزفلت خلال الكساد الكبير (Great Depression) والحرب العالمية الثانية؛ فلقد كانت شخصيته جذابة في عصر الإعلام الإلكتروني الجديد، ونمت الوكالات التنفيذية وفق برنامج "الصفقة الجديدة" (New Deal).

حيث كانت الصفقة الجديدة مجموعة من البرامج بدأت بين عام ١٩٣٣م وعام ١٩٣٨م؛ بهدف الإنقاذ، والإنعاش، والإصلاح للناس، ولإقتصاد الولايات المتحدة في وقت الكساد الأعظم(٢٨٥-٢٨٦). هذه العوامل إلى جانب تكوين المجموعة الاستشارية الخاصة للرئيس ("Brain Trust" advisors)، المكونة من ثلاثة أساتذة قانون من جامعة كولومبيا (Columbia)، وإنشاء المكتب الإداري للرئيس (Executive Office of the President (EOP) عام ١٩٣٩م، أدى إلى تغيير جذري في الرئاسة التنفيذية.

وفي الوقت الحاضر فلدى الرئيس طاقم إداري كبير، يوجد في الجناح الغربي المكتظ، أو في الطابق السفلي للبيت الأبيض، أو في مبني مكتب أيزنهاور التنفيذي، وهو مبني إلى جوار البيت الأبيض كان مركز وزارة الدفاع والخارجية قديماً. ولما اكتظ الجناح الغربي بموظفي الرئيس اضطر الرئيس ريتشارد نكسون إلى تغطية حمام السباحة الرئاسي وتحويله إلى غرفة صحافة.

ومن دلائل تحول الولايات المتحدة إلى رئاسة ملكية:

على الرغم من زيادة عدد الموظفين فقد عين العديد من الموظفين الذين لهم ولاء شخصي للشخص الذي يشغل منصب الرئيس، وغير الخاضعين للموافقة الخارجية، أو المساءلة.

رئيس طاقم البيت الأبيض (Chief of Staff White House) منصب تطور إلى مركز تنفيذي قوي عندما يحتله شخص ذو إرادة قوية في عهد رئيس يخول كل شئون الحكم اليومية إلى مجلس الوزراء وإلى رئيس طاقم البيت الأبيض؛ فدونالد ريجان (Donald Thomas Regan) كرئيس طاقم البيت الأبيض للرئيس رونالد ريجان كان يعتبر بمثابة رئيس للوزارة.

هناك حلقة من المجموعات والمنظمات الاستشارية المتنوعة المشارب تحيط بالرئاسة لدعم أقسام مجلس الوزراء؛ مما أدى لتضاءل نفوذ المجلس، ومن بين تلك المنظمات مجلس الأمن القومي (National Security Council NSC)، ومكتب الإدارة والميزاني (Office of Management and Budget (OMB).

مجلس الشيوخ، لم يعد يقدم استشارة بخصوص تعيينات مكتب الرئاسة الإداري (Executive Office of the President (EOP) باستثناء القليل، كما أن رضاه لم يعد مهمًا وإن احتفظ بهذا الحق

بالنسبة للوزراء. وبهذا يمكن للعاملين في المكتب أن يتصرفوا باستقلالية دون أي اعتبار للكونجرس أو محاسبة متوقعة منه.

ولقد ذكر بعضهم أنَّ النطاق الواسع من المنظمات الجديدة، وأهمية رئيس الطاقم، والعدد الكبير من المسئولين في البيت الأبيض. قد خلقوا حاشية ملكية اعتبارية حول الرئيس، حيث إنَّ الأعضاء لا يحاسبون من أحد غير الرئيس، بل إنهم كثيراً ما يتصرفون باستقلالية عنه كذلك.

ورئاسة رتشارد نكسون ورونالد ريجان - بالأخص - وصفت بأنَّها محاطة بعدة حاشيات؛ حيث الموظفين الصغار يتصرفون أحياناً بصورة مخالفة لكل من الأوامر التنفيذية ومراسيم الكونجرس. ومن بين ذلك تصرفات بعض الموظفين في فضيحة فندق وترجيت (Watergate) في عهد نيكسون؛ حيث قام بعض معاوني الرئيس باقتحام مركز انتخابات الحزب الديمقراطي ليلاً للتعرف على أسرار حملة انتخاب الرئاسة، وضبطتهم الشرطة أثناء العملية، وأحيلوا للمحاكمة (كما ورد في احدى الروايات). وخلال رئاسة ريجان قام الكولونيل أوليفر نورث (Oliver NorthColonel) بتسهيل دعم الكونترا في نيكراجوا رغم التحريم الصريح لذلك بكونجرس الولايات المتحدة. ولقد كان هاوارد بيكر (Howard Henry Baker. Jr.) رئيس طاقم البيت الأبيض ناقداً لتفشي وتعقيد عدم المساءلة لبطانة الرئيس(٢٨٧).

غير أنَّ هناك من يرى أنَّ الرئاسة ليست بطبيعتها جانحة إلى الملكية؛ وذلك بدليل أن:

المكتب الإداري للرئيس يشكل جزءاً بسيطا للغاية من حجم البيروقراطية الفدرالية. كما أنَّ الرئيس له نفوذ ضئيل في تعيين غالبية أعضاء البيروقراطية الفدرالية.

عدد العاملين في المكتب الإداري للرئيس ضئيل، وليس لهم وجود متواصل كمؤسسة.

تنظيم وأداء غالبية الحكومة الفدرالية محدد بالقانون الفدرالي، وسلطة الرئيس بالنسبة إلى إعادة تنظيم الحكومة الفدرالية ضئيلة.

يركز الدستور كل سلطات التنحية في يد الكونجرس؛ حيث يمنح مجلس النواب السلطة والمسئولية لتوجيه التهم (Impeachment) للمسئولين الفدراليين، سواء كانوا تنفيذيين أم قضائيين بالخيانة، أو الرشوة أو المخالفات الكبرى الجنائية والجنح. ويمنح مجلس الشيوخ سلطة ومسئولية محاكمة كل المدانين. ويتطلب توجيه تهم التنحية أغلبية بسيطة في المجلس، إلا أنَّ موافقة ثلثي مجلس الشيوخ مطلوبة للحكم بالتنحية.

وأي مسئول يدان ينحى عن منصبه تلقائياً، إلى جانب أنَّ مجلس الشيوخ قد يقرر منع المدعى عليه من أي منصب حكومي في المستقبل.

وإجراءات إدانة مسئول من الجهاز التنفيذي - بما في ذلك الرئيس - قد لا يكون لها تداعيات أخرى غير التنحية، إلا أن الحزب قد يواجه عقوبات جنائية في محكمة عادية؛ ففي تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية اتهم مجلس النواب حوالي (١٦) مسئولاً، منهم (٧) حكم عليهم، وواحد آخر استقال قبل أن يكمل مجلس الشيوخ محاكمته. ورئيسان – فقط- وجهت إليهما اتهامات بالمجلس: أندرو جونسون عام ١٨٦٨م، وبل كلنتون عام ١٩٩٩م؛ ومحاكمة كلاهما انتهت بالبراءة. في حالة جونسون، كان هناك صوت واحد أقل من ثلثي مجلس الشيوخ، وهو النصاب اللازم لإدانته. وفي عام ١٩٧٤م

استقال رتشارد نكسون من منصبه بعد أن بدا من إجراءات الاتهام في لجنة المجلس القانونية أنَّه سينحى عن الرئاسة. والدستور يعطي مجلس الشيوخ – وحده – صلاحيات معينة؛ فالرئيس يرشح للتعيين مسئولين في وزارته وقضاة وكبار مسئولين، فقط بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ؛ حيث يصدق على المرشحين، لكنَّ الرفض ليس مستبعدًا. كما أنَّ كل الاتفاقيات التي يجرى التفاوض عليها يلزم أن يقرها مجلس الشيوخ بأغلبية ثلثي الأصوات حتى تسري. أمَّا مجلس النواب فليس له دور رسمي في التصديق على تعيين مسئولين فدراليين أو إقرار الاتفاقيات.

وفي عام ١٨٠٣م بدأت محكمة القضاء الأعلى الدستورية (Supreme Court of the United States) عملية المراجعة القضائية في التشريع الفدرالي المتعلق بقضية ماربري ضد ماديسون (Marbury v. Madison)، مع التأكيد على أنَّ الكونجرس لا يستطيع أن يمنح المحكمة سلطة غير دستورية(٢٨٨-٢٩٠). والقضية نتجت عن أنَّ الرئيس جون آدمز (John Adams. Jr.) قبل نهاية خدمته بفترة وجيزة عين ويليام ماربري (William Marbury) قاضياً محليا، أي قاضي السلام (justice of the peace (JP))، في مقاطعة كولومبيا. وقاضي السلام منصب قاض ليس له تدريب قانوني، ولكنه يقوم بعقد القران، وحضور أداء اليمين، وقد يحكم في قضايا تجاوز السرعة في المرور. غير أنَّ مسوغات التعيين لم تكن أرسلت إلى جون مارشال (John Marshall) وزير الدولة، أي الخارجية (Secretary of State) آنذاك(٢٩١-٢٩٣). وعندما تولي توماس جفرسون (Thomas Jefferson) مقاليد الرئاسة طلب من وزير الخارجية الجديد جيمس ماديسون (James Madison. Jr.) أن يوقف تعيين ماربري وآخرين في وظائفهم. فقدم ماربري وثلاثة آخرون دعوى أمام مجلس الدولة؛ لإرغام ماديسون على تعيينهم. ورفض مجلس الدولة دعوى ماربري؛ لأنَّ القانون الذي يرتكز عليه طلبه غير دستوري.

والدستور لا يشير صراحة إلى أنَّ من حق المحاكم ممارسة المراجعة القانونية. غير أنَّ مبدأ قدرة المحاكم على إعلان أن قوانين معينة غير دستورية كان قد طرأ للآباء المؤسسين (Founding Fathers) الذين أنشأوا الدولة ووضعوا الدستور. فعلى سبيل المثال، ذكر ألكسندر هاملتون (Alexander Hamilton) المبدأ(٢٩٤)، وتوسع فيه في الفدرالي رقم (٧٨) (295)(Federalist No. 78-298)، أي الورقة رقم (٧٨) في الأوراق الفدرالية المعروفة باسم (Publius)، وهو اسم عضو في مجلس الشورى في الجمهورية الرومانية، كان يشار إليه بصديق الناس. أما الحرفيون المتزمتون (originalists)(299) في مجلس الدولة فيرون أن ما لا ينص عليه الدستور بصراحة فإنَّ محاولة الاستنباط عملية غير دستورية(٣٠٠-٣٠٢).

ومن مهام الكونجرس عقد تحريات بهدف الحصول على معلومات عند الحاجة لتشريعات مستقبلية، ولاختبار فاعلية قوانين تم إصدارها، وللتقصي عن أداء أعضاء ومسئولين في الأجنحة الأخرى من الحكومة. ولهذا الهدف فقد تعقد لجان الكونجرس جلسات استماع (hearings)، وإذا اقتضت الحاجة فقد يجبر بعض الأفراد على الشهادة بإصدار مرسوم استدعاء (subpoenas). أما الشهود الذين يرفضون الشهادة فقد يصدر في حقهم إشعار بعدم الإذعان للكونجرس (contempt of Congress)، ومن يكذب في شهادته فتوجه إليه تهمة الحنث في اليمين، حيث يسبق الشهادة قسم مثل الذي يؤدى أمام المحكمة. وجميع جلسات الاستماع أمام اللجان مفتوحة لعامة الناس، فيما عدا لجان الاستخبارات. كما أنَّ وسائل الإعلام العامة تنشر تقارير عن جلسات الاستماع المهمة.

٥,٢,٤ وسائل التشريع :

٥,٢,٤,١ الدورة :

يقوم مجلس النواب بانتخاب المتحدث ليرأس النقاش، أمَّا رئيس مجلس الشيوخ المؤقت (President pro tempore) فيبقى في منصبه دوماً، وعادة ما ينتخب رئيس مؤقت لمجلس الشيوخ لو تقاعد من سبقه.

وتقسَّم دورة الكونجرس إلى جلستين (sessions)؛ جلسة في كل سنة، وقد يستدعى الكونجرس لعقد جلسات إضافية أو خاصة. ووفق الدستور يجتمع الكونجرس على الأقل مرة في السنة. وتبدأ الجلسة الجديدة في ٣ يناير من كل عام، أو أي تاريخ يرتئيه الكونجرس. وقبل التعديل العشرين للدستور (Twentieth Amendment)، كان الكونجرس يعقد أول اجتماع في دورته في أول يوم إثنين في ديسمبر إلى أبريل أو مايو، وهذا اجتماع طويل. ومن ديسمبر إلى ٤ مارس في الاجتماع الثاني، وهو اجتماع قصير. والكونجرس الجديد يجتمع لعدة أيام؛ للافتتاح، وأداء اليمين للأعضاء الجدد، والتنظيم.

والدستور يمنع أي من المجلسين من الاجتماع في أي مكان خارج مبني الكابيتول، أو من فض الاجتماع أو تأجيله لأكثر من ثلاثة أيام دون التراضي مع المجلس الآخر. والقصد من ذلك هو تحاشي قيام أحد المجلسين بإعاقة الأعمال التشريعية برفض الاجتماع ببساطة. ولتلافي الحصول على اتفاق (consent) خلال العطلات فقد يقوم مجلس النواب أو مجلس الشيوخ أحيانا باجتماعات صورية (pro forma) قد تستمر أحيانا لعدة دقائق فقط، كل ثلاثة أيام. وموافقة كلا المؤسستين مطلوبة؛ لفض الاجتماع نهائياً، أو لأجل غير مسمى (sine die) في نهاية كل اجتماع للكونجرس. فإذا لم يتفق المجلسان على تاريخ فالدستور يسمح لرئيس الجمهورية بفضٍّ الخلاف.

٥,٢,٤,٢ الاجتماعات المشتركة:

الاجتماعات المشتركة (Joint Sessions) لكونجرس الولايات المتحدة تعقد في مناسبات خاصة تتطلب قرارات مشتركة من المجلسين. وتتضمن تلك الاجتماعات رصد أصوات الكلية الانتخابية (electoral votes) عقب انتخابات الرئيس، وخطاب الرئيس لحالة الاتحاد (President's State of the Union address).

والاجتماعات الأخرى التي تضم المجلسين هي الاجتماعات المشتركة للكونجرس، والتي تعقد بعد اتفاقات تراضي جماعي للانفضاض ثم الاجتماع. أما اجتماع الكونجرس في حفلات تنصيب الرئيس (Presidential Inaugurations) فقد تكون اجتماعات مشتركة، لو كان المجلسان مجتمعين في ذلك الوقت، وإلا فإنَّ اجتماعهما مجرد حشد رسمي.

وعادة ما يقدم الرئيس خطاب حال الاتحاد في أي وقت، خلال الشهرين الأولين من اجتماع الكونجرس؛ حيث يقوم بتقييم وضع الدولة، ويقدم الخطوط العريضة لمقترحاته التشريعية (legislative) لاجتماع الكونجرس. والخطبة تتبع نموذج خطبة العرش البريطانية، وهي إجبارية وفق دستور الولايات المتحدة الأمريكية، وإن لم يكن من الضروري تقديمها كل سنة. ولقد أبطل توماس جفرسون (Thomas Jefferson) الممارسة الأصلية، وهي إلقاء الخطبة أمام مجلسي الكونجرس؛ حيث رأي أنَّها ستتحول إلى تقليد ملكي. وبدلا من ذلك قام جفرسون ومن أعقبه بإرسال رسالة مكتوبة إلى الكونجرس كل سنة. وفي عام ١٩١٣م أعاد الرئيس وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) تقليد تقديم الخطاب شخصياً، ولم يخرج عن العادة منذ ذلك أحد إلا نادرًا.

ويرأس الاجتماعات المشتركة تقليدياً متحدث المجلس باستثناء الاجتماع المشترك الذي تحصي فيه الأصوات الانتخابية للرئيس؛ حيث يقتضي الدستور أن يرأس نائب الرئيس - بصفته رئيس مجلس الشيوخ - الجلسة المشتركة.



٥,٢,٤,٣ القوانين والقرارات :

الاقتراحات تقدم إلى الكونجرس في صورة مسودة مشروع قانون (bill)، أو قرار مشترك (joint resolution)، أو قرار جماعي (concurrent resolution)، أو قرار بسيط (simple resolution).

وتقدم غالبية الاقتراحات التشريعية كمسودات قوانين، إلا أنَّ بعضها قد يقدم كقرارات مشتركة. وهناك فروق بسيطة في الواقع بين الإثنين؛ باستثناء أنَّ القرارات المشتركة قد تحتوي على مقدمات توضيحية لاتحتويها مسودات القوانين. والقرارات المشتركة هي الأسلوب المعتاد في اقتراح تعديل دستوري أو في إعلان الحرب.

وبالمقابل فإنَّ القرارات الجماعية هي التي تمرر بالمجلسين، والقرارات البسيطة التي تمرر بمجلس واحد ليس لها قوة القانون؛ حيث إنَّها تخدم كتعبير عن رأي الكونجرس، أو لتنظيم لوائح العمل.



٥,٢,٤,٤ القوى الضاغطة (اللوبي) :

المروجون أو قوى الضغط أو اللوبي (lobbyists) يؤدون دورًا كبيرًا في الكونجرس الأمريكي. وكلمة لوبي تعني ردهة؛ حيث يتقابل المروجون لتشريع معين مع أعضاء الكونجرس في ردهات الكابيتول، ويضغطون عليهم للتأثير على أصواتهم. ولقد دفع ذلك بعض المحللين السياسيين باعتبار اللوبي مجلسًا ثالثًا يعقد في ردهات الكونجرس بدلا من قاعاته(٣٠٣).

ويتمتع المروجون بنفوذ كبير على أعضاء الكونجرس، من خلال قوة الإقناع، وكثيرا بالإغراء وسبل غير مشروعة، مثل وعدهم بالدعم في الانتخابات(٣٠٤-٣٠٧).

واللوبي عادة ما يوجه إلى مجلس الشيوخ، ومجلس النواب، ومشرعي الولايات. والمروجون قد يمثلون مصالح زبائنهم، أو منظماتهم في التداول والتعامل مع مؤسسات السلطة التنفيذية، أو المحاكم. وقدرة الأفراد والجماعات والمجموعات والشركات والمؤسسات على اللوبي أو الترويج لمصالحهم في ردهات الحكومة محمي بحق الالتماس (right to petition) في الملحق الأول من دستور الولايات المتحدة. وعلى هذا فمجموعات اللوبي يقضون وقتاً مع المشرعين؛ لتوضيح أهداف المنظمات التي يمثلونها.

وبالطبع فإنَّ القليل من أفراد الشعب العاديين يملكون المقدرة على القيام بدور اللوبي أو الالتماس، مقارنة بجيوش المحامين المحنكين الذين يمثلون الجهات ذات المصالح الخاصة(٣٠٨).

وهناك اعتقاد بأنَّ تقليد اللوبي بدأ بين عام ١٨٦٩م وعام ١٨٧٧م، خلال رئاسة أوليسيس جرانت (209)(Ulysses S. Grant-217)؛ حيث لم تسمح له زوجته بالتدخين في البيت الأبيض، فكان يتمتع بسيجاره في ردهة فندق ويلارد (Willard Hotel) القريب. ولما كان السياسيون وغيرهم يلحظون وجوده هناك فقد كانوا يلجأون إليه بصورة رتيبة في وقت راحته، ليطلبوا منه بعض الخدمات، وهو في روح عالية. غير أنَّ ممارسة اللوبي أقدم من ذلك بكثير، حيث بدأ استخدام التعبير في المملكة المتحدة عندما كان أصحاب المصالح الخاصة يتقابلون مع أعضاء مجلس البرلمان في ردهات مجالس العموم. وقد احتدم اللوبي في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة المزارعين وأصحاب المزارع(٣١٨).

وكثيرا ما يقدم أعضاء الكونجرس تشريعات بطلب من الذين يروجون لتمرير أو رفض تشريعات تؤثر على مصالح مجموعة خاصة؛ مثل: شركة، أو اتحاد عمال، أو جامعة، أو جماعة، أو حكومة ولاية، أو حكومة أجنبية. وفي كثير من الأحوال يكتب المروجون تشريعات، ويعطونها لعضو من أعضاء الكونجرس لتقديمها، وكذلك يكتبون لأعضاء الكونجرس ما يسمى بمشاريع تشريعات السوط (whip bills)؛ حيث إنَّ الأعضاء يقدمون تلك المشاريع بصورة عاجلة أو كتذييل لمشروع قانون هام؛ مثل: الميزانية. ويكادون يرغمون الآخرين على التصويت عليها.

وعلى مروجي الكونجرس قانونياً التسجيل في قاعدة بيانات (database) مركزية، وهم في العادة موظفون في منظمات سياسية، وشركات، وحكومات ولايات، وحكومات أجنبية، والعديد من المجموعات المختلفة. وفي عام ٢٠٠٥م كان هناك (٣٥) ألف مروج للكونجرس مسجلين، وهذا العدد ضعف ما كان عليه عام ٢٠٠٠م (٣١٩). وكان على رأس المروجين

أعضاء سابقين للكونجرس، والبعض من عائلات أعضاء في الكونجرس. فعلى سبيل المثال، هاري ريد (Harry Reid)، ودنيس هاسترت (Dennis Hastert)، وعضو مجلس النواب السابق توم ديلي (Tom DeLay)، وروي بلنت (Roy Blunt) كان لديهم أقارب مباشرون مروجين أو كانوا مروجين(٣٢٠-٣٢١).

وهناك قوائم بالمروجين وجماعات الضغط تنشر سنوياً(٣٢٢). كما أنَّ هناك وثائق توجه اللوبي إلى الطرق الفعالة في الإقناع(٣٢٣-٣٢٤). وأقوى لوبي في الكونجرس في الوقت الحاضر هو اللوبي الإسرائيلي(٣٢٥)، وإن كان هناك خلاف حول مدى قوته(٣٢٦-٣٢٧).

وقد نشرت تقارير ودراسات في يوليو ٢٠٠٥م بتحاليل لمئات من وثائق تسجيل اللوبي في ضوء قانون إفصاح أنشطة اللوبي (Lobbying Disclosure Act)، وقانون تسجيل وكلاء الأجانب (Foreign Agents Registration Act)، ومصادر تنظيمية أخرى؛ حيث اتضح أنه منذ عام ١٩٩٨م،فإنَّ ٤٣٪ من (١٩٨) من أعضاء الكونجرس الذين تركوا الحكومة لممارسة الحياة العامة مسجلين كلوبي(٣٢٨).

وهذا يعكس تغييراً جذرياً في مواقف المشرعين من اللوبي في السنوات الأخيرة(٣٢٩).

فتقليدياً، كان المشرعون يحجمون عن هذا اللون من العمل في الماضي. حيث إنهم اعتبروا تلك المهنة مشبوهة وملوثة، وترفعوا عن قبولها بمجرد انتخابهم ولو لدورة واحدة. كذلك كانت مكاتب اللوبي والمجموعات التجارية تتهيب استئجار أعضاء كونجرس سابقين؛ حيث كانت سمعتهم أنهم كسالى في عملية اللوبي، وليسوا مستعدين لطلب أي عمل من زملائهم السابقين.

تغير كل ذلك في العقد الثامن من القرن العشرين، في ظل ارتفاع رواتب العاملين في مهنة اللوبي، وزيادة الطلب عليهم، مع تغيير في تركيبة الكونجرس وفي الحزب المتحكم فيه مما غير موقف أعضاء الكونجرس بالنسبة لملاءمة قيام مسئول منتخب سابقا بالعمل في اللوبي. وعلى هذا فإنَّ المشرعين السابقين يتحرقون للعمل في شارع ك (K Street) حيث مكاتب اللوبي في العاصمة؛ للعلاقة الحميمة التي تربطهم بزملائهم السابقين، ولتوظيف ما لديهم من اتصالات أخرى.

وفي دراسة لحالة خاصة عن مشتغل ناجح في مهنة اللوبي، حالة النائب بوب لفنجستون (Bob Livingston) النائب السابق من ولاية لويزيانا، والذي انتخب أثناء عضويته في البرلمان كمتحدث، ولكنه تنحى واستقال من مقعده عام ١٩٩٩م عقب فضيحة جنسية؛ ففي أقل من ست سنوات من استقالته نمت مجموعته العاملة في اللوبي؛ لتصبح في المرتبة الثانية عشرة من حيث الحجم كمكتب غير حقوقي يعمل في اللوبي، بدخل وصل إلى أربعين مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٤م. وفي نفس الوقت ساهم لفنجستون وزوجته وإثنين من لجان النشاط السياسي (political action committees) المعروفة بالباكس (PACs) التابعة له بأكثر من نصف مليون دولار للحملات الانتخابية لبعض المرشحين أو للباكس التابعة لهم(٣٢٨).

وفي الوقت الحاضر، فهناك أكثر من (١٧) ألف لوبي محترف في العاصمة الأمريكية بعضهم يعمل في مكاتب لوبي ومحاماة، وبعضهم متعاقد مع زبائن أجانب، أو يعمل لحساب جمعيات وشركات تجارية، أو حكومات ولايات، وحكومات محلية(٣٢٢).

وفي عام ١٩٩٥م سعى الكونجرس رقم (١٠٤)، إلى إصلاح عملية اللوبي؛ بتشريع قانون الإفصاح عن نشاط اللوبي (Lobbying Disclosure Act of 1995(LDA)، والذي يعرف القائمين باللوبي، والذين يتلقون أجرًا على أنشطتهم. ويتطلب منهم التسجيل مع أمين سر (Clerk) مجلس النواب، وسكرتير مجلس الشيوخ في التقارير نصف السنوية للأنشطة. هذا التشريع تم تعديله بقانون تعديلات الإفصاح الفني للقائمين باللوبي لعام ١٩٩٨م (Lobbying Disclosure Technical Amendments Act of 1998)؛ حيث إنَّ التشريعين يتطلبان الإفصاح بتقرير عن كل النفقات الكبرى، والتشريعات التي تأثرت بجهود اللوبي(٣٣٠). ولقد حفزت ظاهرة زيادة عدد المشرعين السابقين العاملين في مهنة اللوبي عضو مجلس الشيوخ رس فينجولد (Russ Feingold) الديمقراطي من ولاية ويسكنسون إلى اقتراح بتعليق بعض مميزات المشرعين السابقين العاملين في مهنة اللوبي في تل الكابيتول (Capitol Hill)، مثل الدخول غير المشروط إلى الأماكن المخصصة للأعضاء فقط، مثل قاعة مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

ولقد أدت فضيحة جاك أبراموف (331)(333-Jack Abramoff) إلى إصدار تشريع الشفافية والمحاسبة التشريعية (Legislative Transparency and Accountability Act of 2006)، وهو مشروع قانون جرى نقاشه في مجلس الشيوخ في مارس ٢٠٠٦م؛ حيث صدق عليه مجلس الشيوخ في أول أسبوع من أبريل، لإصلاح ممارسات اللوبي. وينص مشروع القانون على ما يلي:

١. حظر الأشخاص العاملين في اللوبي عن شراء هدايا أو وجبات للمشرعين؛ لكن ذلك القانون يتغاضى عن ثغرة وهي أن تقوم المنظمات والمكاتب التي يعملون لحسابها بالكثير من المغريات المجانية.

٢. الرحلات المدعومة بجهة خاصة مسموح بها للمشرعين، مع الحصول على موافقة مسبقة من لجنة الأخلاق المكلفة.

٣. على العاملين في مهنة اللوبي تسليم تقارير بصورة مستمرة عن أنشطتهم؛ لنشرها في المجالات العامة.

وقد عقب منتقدون من أمثال فرد ويرثهايمر (Fred Wertheimer) رئيس مجموعة الرقابة غير الحزبية على مشاريع القوانين الخاصة باللوبي المقترحة من قبل مجلس الشيوخ ومجلس النواب بأنَّها تفسح للوبي مجالاً للممارسة بحرية، كما كانوا يفعلون مسبقاً.

ومؤخراً، فقد قدم مشروع قانون يتضمن إصلاح اللوبي والسلوك الأخلاقي وهو القيادة الأمينة والحكومة المفتوحة (Honest Leadership and Open Government Act) لعام ٢٠٠٧، وقد تمت الموافقة عليه بمجلس النواب في ٢٤ مايو ٢٠٠٧م، كما تمت الموافقة على صيغة أخرى لمشروع القانون بأغلبية ساحقة في ٣١ يوليو ٢٠٠٧م (٣٣٤).

٥,٢,٤,٥ خطوات التشريع :

مسودات القوانين والمقترحات الأخرى يمكن أن تقدم عن طريق أي عضو في أي مجلس، إلا أنَّ الدستور يحدد بأنَّ كل مشاريع القوانين الخاصة برفع الإيراد القومي سوف تبدأ من مجلس النواب؛ ولهذا فليس من سلطة مجلس الشيوخ تقديم مسودات مشاريع لفرض الضرائب. إلى جانب ذلك، فإنَّ مجلس النواب يتمسك بأنَّه ليس من سلطات مجلس الشيوخ أن يقدم مشاريع قوانين مخصصات، أو قوانين تسمح بإنفاق الأموال الفدرالية. وتاريخياً فقد خالف مجلس الشيوخ التفسير الذي يروجه مجلس النواب. غير أنَّه كلما قدم مجلس الشيوخ مشروع قانون مخصصات فإنَّ المجلس يرفض النظر فيه، وبهذا يحل الخلاف بصورة واقعية. إلا أنَّ مجلس الشيوخ رغم عدم القدرة على تقديم مشاريع قوانين خاصة بالمخصصات والإيراد فإنَّه يحتفظ بسلطته في تعديلها أو رفضها.

كل مسودة قانون تمر بعدة مراحل في كل مجلس من مجالس الكونجرس. المرحلة الأولى تتضمن التداول في لجنة؛ حيث تبحث كل التشريعات بلجان دائمة (standing committees)، كل منها له صلاحية في موضوع معين، مثل الزراعة والمخصصات المالية (Appropriations).

ومجلس النواب يتبعه (٢٠) لجنة، أما مجلس الشيوخ ففيه (١٦) لجنة. وفي بعض الحالات ترسل مسودات القوانين إلى لجان مختارة (select committees)، عادة ما تكون لها صلاحيات أقل من اللجان الدائمة.

وكل لجنة دائمة أو مختارة يديرها رئيس كرسي ينتمي إلى حزب الأغلبية، وعضو رفيع (ranking member) من حزب الأقلية. واللجان مسموح لها بأن تعقد استماعات، وتجمع قرائن وأدلة عند نظرها في مسودة قانون، وقد تنقح مشروع قانون، ولكن المجلس ككل يملك الحق في الموافقة أو رفض تنقيحات أو تعديلات اللجنة. وبعد النظر في أمرٍ وإجراء النقاش حوله تصوَّت اللجنة على إذا ما كانت ترغب في رفع الأمر إلى المجلس كله.

فإذا ما رفعت اللجنة مشروع القانون أو الأمر إلى المجلس ككل فقد يقوم المجلس بنقاشها وتنقيحها. وتفاصيل الطريقة التي يجرى بها ذلك تختلف في مجلس النواب ومجلس الشيوخ حيث يجرى التصويت النهائي عليها. أما إذا قررت اللجنة عدم رفع مشروع القانون إلى المجلس فهذا يعتبر رفضاً لاقتراح المشروع. وكل من المجلسين لديه سبل يمكن التداول بها في هذا الأمر، سواء بتخطي اللجنة أم إيقاف قرارها، ولكنْ قلما استخدمت تلك الوسائل.

وبمجرد الموافقة على مشروع قانون بأحد المجلسين يرسل المشروع إلى المجلس الآخر، الذي قد يمرره أو يرفضه أو يعدله. فإذا قام المجلس الثاني بتعديل مشروع قانون فإنَّ الفرق بين الصيغتين يجب أن يوفق بينهما في لجنة مؤتمر (conference committe)؛ أي لجنة مؤقتة (ad hoc committee) مكلفة خصيصا بهذه المهمة، وتتضمن مندوبين يعينهما المجلسين للتقريب بين وجهات النظر. وفي كثير من الحالات تقوم لجان المؤتمر بتعديلات جذرية لمشروع القانون،

وتضيف نفقات غير مطلوبة؛ بحيث تكون الصيغة الناتجة مختلفة تماماً عن الصيغ المطروحة من كل من المجلسين. والسبب في ذلك هو أنَّ لجنة المؤتمر تدخل في عملية مفاوضات أو مقايضات يتنازل فيها طرف عن أمر مقابل إضافة نقاط جديدة قد لا تتعلق بالمشروع الأصلي؛ حتى إنَّ الرئيس رونالد ريجان علق ساخرا على العملية بأنه لو قدم للجنة مؤتمر مشروع تفاحة وبرتقالة فإنَّ اللجنة ستنتهي بتقديم كمثرى(٣٣٥). فإذا ما مرر المجلسين ما ترفعه لجنة المؤتمر إليهما فيصدر القانون، وإلا فإنَّ القانون يفشل.

وعقب تمرير مشروع قانون بالمجلسين يرفع المشروع إلى الرئيس؛ حيث يمكن له التوقيع عليه فيصبح قانوناً، أو أن يستخدم حق النقض فيعيده إلى الكونجرس مع اعتراضاته عليه. وفي تلك الحالة لا يصبح المشروع قانوناً، إلا إذا تغلب الكونجرس على النقض بالتصويت بأغلبية ثلثي الأعضاء.

كما يمكن للرئيس أن يتجاهل المشروع المقدم إليه للتوقيع دون التوقيع عليه أو استخدام حق النقض. في تلك الحالة ينص الدستور على أنَّ مشروع القانون يصبح قانونا تلقائيا بمرور عشرة أيام، باستثناء يوم الأحد. غير أنَّه لو انفض الكونجرس خلال تلك الفترة فلا يصبح المشروع قانوناً. وبهذا فيمكن للرئيس نقض أي مشروع قانون مقدم إليه في نهاية اجتماع الكونجرس بمجرد تجاهله، وهذه المناورة تسمى بنقض الجيب (pocket veto)؛ إذ لا يمكن لكونجرس متغيب التغلب على نقض الرئيس(٣٣٦-٣٣٩).

وكل مرسوم من الكونجرس أو قرار مشترك يبدأ بصيغة تشريع أو قرار وفق ما تحدد بالقانون. وفيما يلي هذه الصيغ:

تشريع أو مرسوم للكونجرس: "شرع بمجلس شيوخ، ومجلس نواب الولايات المتحدة الأمريكية المنعقد".

قرار مشترك: "تقرر بمجلس شيوخ، ومجلس نواب الولايات المتحدة الأمريكية المنعقد".

٥,٢,٤,٦ النصاب:

ينص الدستور على أنَّ أغلبية الأعضاء يشكل نصابًا (quorum) لأداء إجراء في كل مجلس. ولوائح كل مجلس تشير إلى أنَّ من المفترض وجود نصاب، إلا إذا تبين العكس عند طلب نصاب. ونادرًا ما يصر النواب وأعضاء مجلس الشيوخ على وجود نصاب بطلب التحقق من وجود نصاب (quorum calls)؛ بالمناداة العلنية على الأعضاء واستجابتهم علنياً؛ للتحقق من وجودهم وإحصاء عدد الحاضرين، مثل عملية التتميم على وجود الطلاب في المدارس. ولهذا ففي غالبية الأحوال يستمر النقاش حتى عند عدم وجود أغلبية(٣٤٠).

وقانونيًّا، فإنَّ النصاب هو أقل عدد من الأعضاء في مجموعة نقاش يلزم لأداء عمل تلك المجموعة؛ وعادة ما يكون النصاب بأغلبية المتوقع وجودهم رغم اختلاف النصاب في العديد من التكوينات النظامية(٣٤١).

والتعبير الشائع في النظم السياسية هو الكلمة اللاتينية "كورام" بمعنى " العدد الذي يجب أن يحضر منهم "(٣٤٢).

وعندما لا يوجد نصاب قانوني في مجلس تشريعي، فلا يمكن التصويت ولا يمكن تغيير الحال عما هو عليه. وبناء عليه فإنَّ بإمكان المصوتين الذين يحبذون الوضع القائم استخدام استراتيجية للحيلولة دون التغيير، تسمى في الولايات المتحدة باستراتيجية "تحطيم النصاب" (quorum-busting)؛ إذ لو أنَّ عددًا كبيرًا من المصوتين اختار عدم الحضور للتصويت فإنَّ الاقتراع يفشل لغياب النصاب القانوني، ويستمر الحال كما هو عليه. ومن أمثلة تحطيم النصاب في مجلس نواب الولايات استخدام الأقلية لأسلوب النصاب المختفي (disappearing quorum)؛ أي رفض التصويت رغم الوجود في القاعة، وكان ذلك حتى عام ١٨٩٠م. وفي العديد من المجالس التشريعية في الولايات مثل مجلس الشيوخ، ومجلس نواب الولايات في حالة غياب النصاب فيمكن إصدار الأمر باستدعاء المجلس؛ مما قد يدعو إلى القبض على الأعضاء الغائبين، وإحضارهم بالقوة إلى قاعة المجلس.

ومن الأمثلة المشهودة لاستراتيجية "تحطيم النصاب" ما حدث في مجلس نواب ولاية تكساس في عام ٢٠٠٣م، عند التصويت على مشروع قانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية التي كانت في صالح الجمهوريين في الولاية. ولما كان الديمقراطيون على يقين من هزيمتهم عند التصويت إذا توفر النصاب فقد قرروا الهروب جواً من الولاية إلى ولاية أوكلاهوما المجاورة؛ ليكونوا بمنأى عن طائلة قانون تكساس، وليمنعوا تمرير مشروع القانون. وأطلق على النواب الديمقراطيين القتلة (Killer Ds)؛ لأنَّهم مكثوا في أوكلاهوما حتى انتهت فترة المجلس التشريعي. وفي نفس السنة، تكرر الأمر في مجلس شيوخ تكساس؛ إذ فر أحد عشر عضو مجلس شيوخ ديمقراطيين إلى ولاية نيومكسيكو، ومكثوا (٤٦) يومًا. غير أنَّ أحدهم عاد لتكساس فاكتمل النصاب، وصوت ضدهم، مما اضطرهم إلى العودة.

والنصاب القانوني للحضور في مجلس تشريعي عادة ما يكون بأغلبية أعضاء المجلس، دون الأخذ في الاعتبار وجود مقاعد شاغرة. وعلى هذا فإنَّ مجلساً تشريعياً مكوناً من مائة مقعد، فيكون النصاب القانوني للحضور (٥١)، أي أكثر من

النصف، حتى لو كانت بعض المقاعد شاغرة. إلا أنَّ من الشائع في مجلس تشريعي وجود قاعدة تقتضي أنَّ عدم حضور نصاب لا يؤثر على مجريات الأمور إلا إذا أثيرت نقطة اعتراض. ووفق قواعد روبرت البرلمانية (Roberts Rules of Order) المتبعة في المجالس التشريعية حول العالم، فإنَّ أي تجمع حواري يتضمن عضوية مسجلة، ولا تحدد لوائحه نصاباً لصلاحية الاجتماع؛ فإنَّ النصاب هو أغلبية الأعضاء (٣٤٣-٣٤٤).

والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية دولتان واجهتا صعوبة في عملية النصاب في الاجتماعات سابقا؛ ففي مجلس اللوردات في برلمان المملكة المتحدة يمكن اتخاذ قرارات بشأن قضايا إجرائية بحضور ثلاثة أعضاء من مجموع (٧٥٣) عضوًا. أما في مجلس العموم فالنصاب هو (٤٠).

وفي الفترة ١٨٤٢-١٩١٣م، كان النصاب في الولايات المتحدة الأمريكية في أي مجلس حوار هو العدد الكافي من الأعضاء دون تحديد. ففي مجلس شيوخ الولايات المتحدة الأمريكية النصاب القانوني يتكون من رئيس لجنة التمويل ومرسال البيت الأبيض، أما في مجلس نواب الولايات المتحدة الأمريكية فالنصاب هو المتحدث فقط(٣٤٥).

ووفق البند الأول من دستور الولايات المتحدة فإنَّ النصاب القانوني لاجتماع في مجلس نواب الولايات المتحدة الأمريكية وفي مجلس شيوخ الولايات المتحدة الأمريكية هو أغلبية بسيطة من الأعضاء في كل منهما. أما مجلس الشيوخ فلديه متطلب إضافي في قاعدة (٦) من قواعده الدائمة، وهي أغلبية من الأعضاء المختارين ومؤدي القسم بصورة صحيحة (sworn majority of the members duly chosen and).

٥,٢,٤,٧ التصويت :

ويستخدم كلا المجلسين التصويت بالصوت بالإيجاب (aye) أو النفي (no)، ويعلن رئيس الجلسة (presiding officer) نتيجة التصويت. إلا أنَّ الدستور يتطلب تسجيل الأصوات (recorded vote) بمقتضى طلب خمس الأعضاء الحاضرين. وفي العادة إن لم تكن نتيجة التصويت الشفهي واضحة أو نشب خلاف بشأنها فقد أصبح التصويت المسجل ضرورياً. وفي مجلس الشيوخ يجرى التصويت بقيام أمين السر (clerk) بنداء الحاضرين (roll call)، واستجابة من يعلن اسمه بنعم أو لا. أمَّا في مجلس النواب فإنَّ ذلك لا يحدث إلا في الأمور الرسمية؛ نظرا لكثرة العدد. ويقوم الأعضاء – عادة – بالتصويت الالكتروني، وإذا كانت أصوات الموافقين والمعارضين متعادلة فلا يمر مشروع القرار. إلا أنَّ نائب رئيس الجمهورية إذا كان حاضراً فيمكنه كسر عملية التعادل في مجلس الشيوخ بالتصويت إلى جانب حزبه.

٥,٢,٥ الامتيازات :

٥,٢,٥,١ الحصانة :

وفق الدستور، فيتمتع أعضاء كلا المجلسين بالحصانة من القبض عليهم أو توقيفهم في جميع الأحوال، باستثناء الخيانة العظمى، وارتكاب الجنايات، وخرق الأمن. وتلك الحصانة تشمل كل الأعضاء خلال حضورهم اجتماعات المجالس التي ينتمون إليها أو السفر لحضورها أو التنقل بينها (١٨٩). والقبض هنا يفسر تفسيراً واسع النطاق، ويتضمن أي إيقاف أو تعطيل خلال عمليات تطبيق القانون؛ بما في ذلك استدعاءات المحاكم، وطلب المثول أمامها. ولوائح المجلس تحمي تلك الامتيازات بحرص شديد، فليس من حق الفرد التنازل عن حقه، وعليه الحصول على إذن من المجلس كله إذا أراد ذلك. أما لوائح مجلس الشيوخ فأقل حدة، وتسمح لكل عضو مجلس الشيوخ التنازل عن امتيازه وفق ما يراه ملائماً.

يضمن الدستور كامل حرية النقاش في المجلسين، كما يوفر الحماية خارجهما للأعضاء، وذلك لعدم المساءلة عن حديث أو حوار دار في أي من المجلسين؛ وبهذا فليس مشروعًا رفع دعوى تشهير ضد عضو في الكونجرس؛ لملاحظات أبداها في أي من المجلسين. غير أنَّ لكل مجلس لوائح تمنع البذاءة في الكلام، وقد تعاقب الأعضاء على خرقها.

وإعاقة أعمال الكونجرس تعتبر جريمة وفق القانون الفدرالي، وتعرف بإهانة الكونجرس. ولكل مجلس حق إدانة الأفراد لإهانة الكونجرس، ولكن ليس من حق المجلس تقرير العقوبة؛ بل إحالة الأمر للقضاء للبت فيه كأي قضية جنائية. فإذا أدين الفرد ووجد مذنباً بالاستهانة بالكونجرس فيمكن الحكم عليه بالسجن لمدة سنة.

٥,٢,٥,٢ الرواتب :

في الفترة ١٧٨٩-١٨١٥م كان أعضاء الكونجرس يتلقون ستة دولارات بدل تكاليف يومية خلال انعقاد الكونجرس، ولكنَّهم بدأوا يتلقون راتباً منذ عام ١٨١٥م؛ حيث كانوا يتسلمون ألفاً وخمسمائة دولار في السنة. وبحلول عام ٢٠٠٦ يتسلم أعضاء الكونجرس العاديين راتباً سنويا يبلغ ١٦٥,٢٠٠$، أمَّا مرتبات قيادة الكونجرس فوصلت إلى ١٨٣,٥٠٠$ سنويا، ومتحدث مجلس النواب يتلقي ٢١٢,١٠٠$ في السنة، بينما وصل راتب الرئيس المؤقت في مجلس الشيوخ إلى ١٨٣،٥٠٠$ سنوياً، بما يساوي راتب زعيم الأكثرية وزعيم الأقلية في مجلسي الكونجرس(٣٤٦-٣٤٧).



٥,٢,٥,٣ الحوافز :

تمت تغطية أعضاء الكونجرس الذين انتخبوا منذ عام ١٩٨٤م بنظام تقاعد موظفي الحكومة الفدرالية (Federal Employees Retirement System (FERS)، بينما كان يغطى المنتخبون منذ عام ١٩٨٤م بنظام تقاعد الخدمة المدنية (Civil Service Retirement System (CSRS). وفي عام ١٩٨٤م خير كل الأعضاء بالبقاء على برنامج تقاعد موظفي الحكومة الفدرالية أو التغيير لبرامج تقاعد الخدمة المدنية(٣٤٨). وكسائر موظفي الحكومة الفدرالية فإنَّ برامج تقاعد الكونجرس مدعمة من الضرائب إلى جانب إسهام المشاركين. وأعضاء الكونجرس التابعين لتقاعد موظفي الحكومة الفدرالية يساهمون بنسبة ١,٣٪ من راتبهم في خطة المعاش ويدفعون ٦,٢٪ من راتبهم في ضرائب التأمين الاجتماعي. والمعاش الذي يحصل عليه عضو الكونجرس بعد تقاعده يعتمد على سنوات الخدمة، ومتوسط أكبر راتب تلقاه في ثلاثة سنوات. وقانونياً لا تزيد قيمة المعاش السنوي الابتدائي للعضو عن ٨٠٪ من آخر راتب له. وفي عام ٢٠٠٦م وصل متوسط المعاش السنوي لعضو مجلس الشيوخ والنائب التابعين لبرنامج تقاعد الخدمة المدنية ٦٠,٩٧٢$، أمَّا الذين تقاعدوا تبعًا لبرنامج موظفي الحكومة الفدرالية أو تبعًا للجمع بين البرنامجين فلم يزد معاشهم عن ٣٥,٩٥٢$.

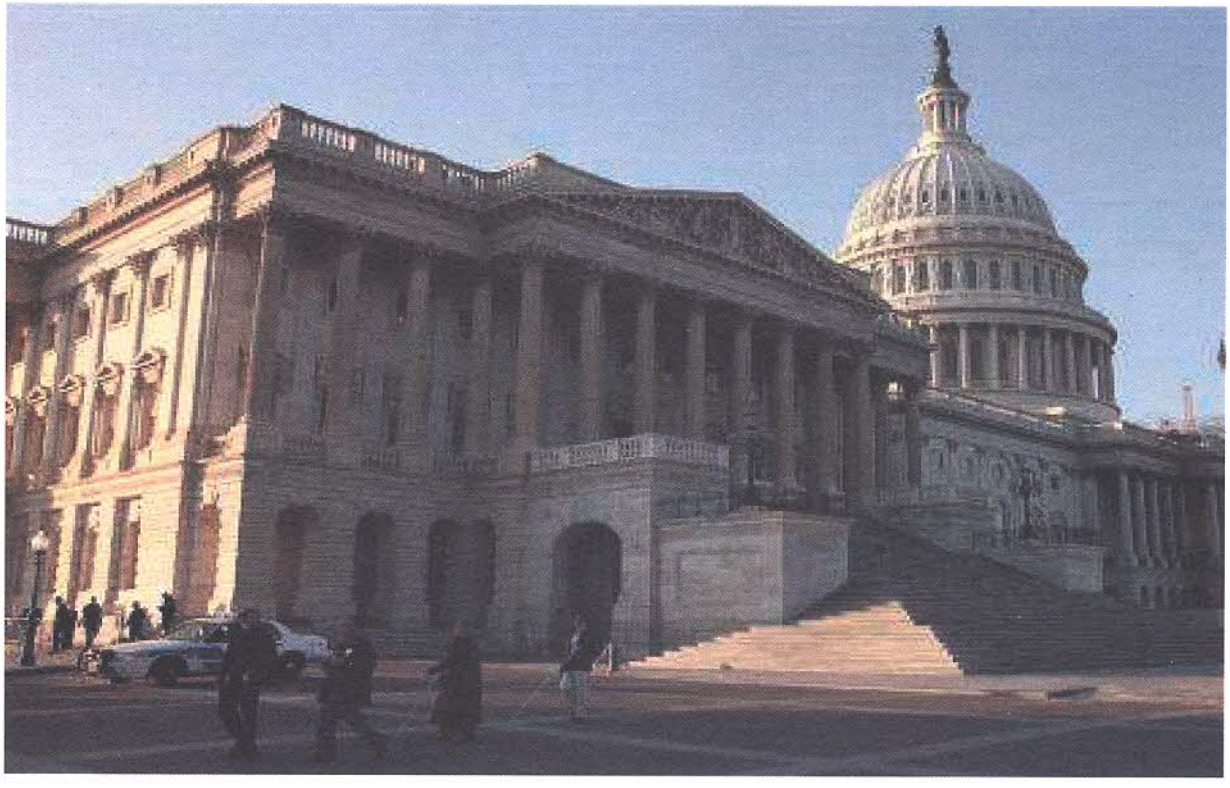

٥,٢,٥,٤ مكتبة الكونجرس :

من الامتيازات الأخرى استخدام مكتبة الكونجرس؛ حيث إنَّ من رسالات المكتبة خدمة الكونجرس والعاملين فيه. وتقوم هيئة خدمة بحوث الكونجرس بتوفير بحوث مفصلة وحديثة وغير حزبية لأعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب وموظفيهم؛ لمساعدتهم على القيام بواجباتهم الرسمية.



٥,٢,٥,٥ المراسلات :

امتياز الفرانكنج (franking privilege) يسمح لأعضاء الكونجرس إرسال بريد رسمي لمن يمثلونهم في دائرتهم الانتخابية على نفقة الحكومة. ورغم أنَّ ذلك التصريح لا يشمل المواد الانتخابية، فهناك مراسلات على حدود الشبهات ترسل إلى الناخبين قرب الانتخابات(١٧٩، ٣٤٩). والامتياز يشمل البريد الذي يرسل بكميات كبيرة للتوزيع على البيوت.

٥,٢,٦ مراتب ووظائف الكونجرس :

٥,٢,٦,١ عضو الكونجرس :

عضو الكونجرس هو المشرع سواء في مجلس الشيوخ أم مجلس النواب؛ ولهذا فإنَّ أعضاء مجلس البرلمان يدعون برجل الكونجرس (congressman)، أو إمرأة الكونجرس (congresswoman).

٥,٢,٦,٢ عميد مجلس النواب:

عميد (Dean) مجلس النواب في الولايات المتحدة الأمريكية هو أطول النواب خدمة متتابعة في مجلس النواب الأمريكي. والعميد الحالي هو ممثل ولاية ميتشجان جون دينجل (John Dingell) من الحزب الديمقراطي. والواجب التقليدي المرتبط بمركز العمادة هو أنه يتولي مراسيم تلقي اليمين الدستوري من المتحدث المنتخب، الذي يتولى مراسيم أداء اليمين من الأعضاء الجدد عقب ذلك.

والأقدمية في المجلس لها امتيازات أخرى؛ فالعميد يحصل على أفضل موقع مكتب في مبنى المجلس. هذا إلى جانب رئاسة أكثر اللجان نفوذاً إذا كان من حزب الأغلبية، أو تمثيل المعارضة فيها كعضو مميز إذا كان من حزب الأقلية، وذلك بتوافق مع المجلس السياسي لحزبه.

وليس من الواضح كيف تبلور المركز ولاقي اعترافا به، وإن كانت أهمية نظام الأقدمية وزيادة طول الخدمة قد ظهرت في بدايات القرن العشرين. وأول إثنين خدما لست فترات متعاقبة في مجلس الشيوخ الأمريكي؛ هما: إليسون دورانت سميث (Ellison DuRant Smith) المنتخب عام ١٩٠٨م، وكنيث ماككلر (Kenneth McKellar) الذي انتخب عام ١٩١٦م. وقد كان فردريك جيلت (Frederick H. Gillett) العميد عام ١٩٢٤م، وكذلك المتحدث قبل أن يصبح عضو مجلس الشيوخ، ولكنَّ العمداء الجدد يصلون إلى مراكزهم متأخرين في تاريخ خدماتهم، بحيث أصبح انتقالهم إلى مجلس الشيوخ مستبعدا.

ويمكن للعمادة أن تنتقل من عضو إلى آخر دون توقع؛ ففي انتخابات عام ١٩٥٢م أصبح النائب أدولف سابات (Adolph J. Sabath) أول مندوب ينتخب للفترة الرابعة والعشرين وبهذا تجاوز سجل خدمة (٢٣) فترة، الذي سجله المتحدث السابق جوزيف جرني كانون (Joseph Gurney Cannon)، والذي انقطعت فترة خدمته على عكس سابات الذي أصبح عميداً. ولم يحتج روبرت دوتون (Robert L. Doughton) من نورث كارولينا على هذا الانتخاب، حيث إنَّه كان ينوي التقاعد عند عمر (٨٩) سنة وشهرين؛ وهو عمر لم يتعداه أحد غير سدني بيتز (Sidney R. Yates) عام ١٩٩٨م، وإن كان كلود بير (Claude Pepper) الذي توفي في آخر فترة خدمته في ١٩٨٩م كان أكبر فائز في انتخابات المجلس. إلا أنَّ سابات مات قبل بدأ الفترة الجديدة، وأصبح دوتون العميد للشهور الأخيرة من فترة خدمته، قبل أن يصبح سام ريبرن (Sam Rayburn) عميد الكونجرس الجديد، وهو الذي سمي على اسمه مبني الكونجرس.

ومؤخراً فقد جاك بروكس (Jack Brooks) الديمقراطي من ولاية تكساس كرسيه في العام الذي كان من المتوقع أن يخلف فيه جيمي ويتن (Jamie L. Whitten) كعميد. وثاني عضو في مجلس النواب في طول الخدمة هو جون كونيرز (John Conyers) الديمقراطي من ولاية متشيجان الذي انتخب عام ١٩٦٥م، والثالث هو ديف أوبي (Dave Obey) الديمقراطي من ولاية ويسكونسن.

٥,٢,٦,٣ متحدث مجلس النواب :

الحزب الحائز على أغلبية مقاعد المجلس هو حزب الأغلبية وما يليه في عدد المقاعد هو حزب الأقلية. والمتحدث (Speaker) وبعض المسئولين الآخرين بما في ذلك رؤساء اللجان (committee chairmen) يتم اختيارهم من حزب الأغلبية، أمَّا المسؤولون المناظرون لهم في اللجان من حزب الأقلية فيسمون أعضاء رفيعون (ranking members). ونظرياً فليس من الضرورة أن يكون المتحدث من حزب الأغلبية؛ إذ إنَّ حزب الأقلية يستطيع انتخاب واحد منه متحدثا، إذا حصل على أصوات كافية مؤيدة من حزب الأغلبية.

ويوجه الدستور المجلس إلى اختيار متحدث المجلس، ورغم أنَّ الدستور لم ينص صراحة على أن يكون المتحدث عضواً في المجلس فقد جرت العادة على ذلك. كما أنَّ الدستور لا يحدد واجبات ولا سلطات المتحدث، بل يرجئها للوائح وتقاليد المجلس. ويتقلد المتحدث زعامة المجلس وكذلك زعامة حزبه. ويلحظ هنا أنَّ زعيم الحزب في المجلس ليس هو رئيس الحزب الذي قد لا يكون عضواً في المجلس. ووفق قانون خلافة رئيس الجمهورية

(Presidential Succession Act) لعام ١٩٤٧م فمتحدث المجلس يتولى رئاسة الجمهورية في حال وفاة الرئيس ونائب الرئيس أو عزلهما.

والمتحدث هو المسئول الذي يرأس جلسات المجلس، ولكنَّه لا يرأس كل نقاشات المجلس بالضرورة، بل يفوض المسئولية إلى أعضاء آخرين في معظم الأحوال. والمتحدث يعتلي مقعده في مواجهة أعضاء المجلس. وسلطة المتحدث أو من ينيبه عنه كمدير الجلسة له سلطات واسعة، أهمها أنَّه يتحكم في تحديد دور الأعضاء في مخاطبة المجلس، حيث لا يستطيع أحد الأعضاء الحديث دون أن يعطيه مدير الجلسة حق الكلام؛ كما أنَّ مدير الجلسة له وحده حق البت في أي نقطة نظام (point of order) ، وأي نقطة اعتراض يثيرها عضو خلال المناقشة بخصوص مخالفة لقاعدة من الإجراءات البرلمانية(٢٠٩). غير أنَّ قرار مدير الجلسة يمكن الطعن فيه أمام المجلس كله، ونادراً ما ينجح الطعن.

ويرأس المتحدث لجنة إدارة الحزب (party's steering committee)؛ لاختيار رؤساء اللجان الدائمة (standing committees)، وهو الذي يقرر أي اللجان تنظر في مشاريع القوانين (bills)، ويعين أعضاء لجنة القواعد (Rules Committee)، وأعضاء لجان المؤتمر (conference committees).

وإذا كان الحزب الذي يتحكم في رئاسة الجمهورية ومجلس الشيوخ غير الحزب الذي يتحكم في مجلس النواب فيصبح المتحدث بطبيعة الواقع زعيم المعارضة. ولما كان المتحدث حزبياً فإنه يستخدم سلطاته الهائلة عادة في التحكم في أعمال المجلس، وغالباً ما يستخدمها لمصلحة حزبه.

٥,٢,٦,٤ مسئولو مجلس النواب الآخرون :

يقوم كل حزب بانتخاب زعيم بلاط المجلس، أي زعيم الأقلية (Minority Leader) الذي يعتبر زعيم حزبه في المجلس وزعيم الأغلبية (Majority Leader) الذي يعتبر ثاني أعضاء حزبه رتبة في المجلس؛ حيث إنَّ المتحدث هو رئيس الحزب. وزعماء الأحزاب هم الذين يقررون موقف أعضاء حزبهم من أي مشروع قانون، سواء بالدعم أم المعارضة. كما ينتخب كل حزب كرباج أو سوط (whip) لمساعدة الرئيس؛ حيث يعمل على التأكد من أنَّ أعضاء المجلس من حزبه يصوتون وفق رغبات رئاسة الحزب. وكرباج حزب الأغلبية حالياً هو جيمس كليبرن (James E. Clyburn)، وكرباج حزب الأقلية حالياً هو روي بلنت (Roy Blunt).

وعموماً، فإنَّ الكرباج أقل استقلالية من قيادة الحزب عن الحال في مجلس الشيوخ؛ حيث إنَّهم يصوتون وفق توجيهات القيادة. والحوافز في تجاوب الأعضاء مع الكرباج هي سلطة رئاسة الحزب في اختيار رؤساء اللجان. وعليه، فإنَّ رئاسة الحزب لها دور أكثر فعالية في مجلس النواب عنها في مجلس الشيوخ؛ ولهذا فإنَّ أجواء المجلس تعتبر أكثر تحزبية.

وكذلك، فإنَّ مجلس النواب يخدمه العديد من المسئولين الذين ليسوا أعضاء في المجلس؛ فالمدير المسئول كاتب (Clerk) المجلس، الذي يقوم بحفظ السجلات العامة، وعدّ الوثائق، ويشرف على المسئولين الصغار، بما في ذلك السعاة (pages).

كما أنَّه يرأس الجلسة في بداية كل كونجرس حتى انتخاب المتحدث. والمسئول الآخر هو مدير الإدارة المسئول (Chief Administrative Officer)، وهو مسئول عن الشئون الإدارية اليومية للمجلس من صرف الرواتب إلى خدمات الطعام. وقد تسلم مدير الإدارة المسئول بعض مسئوليات خدمات المعلومات (House Information Services) التي كانت تحت تحكم لجنة إدارة المجلس (Committee on House Administration)؛ حيث كان يرأسها تشارلي روز (Charlie Rose) النائب عن ولاية نورث كارولينا، وكذلك خدمات المطبوعات والتوزيع (Folding Room).

ووظيفة مدير الإدارة المسئول أنشئت عقب حصول الجمهوريين على أغلبية في المجلس ومجلس الشيوخ، فيما يسمى بثورة الجمهوريين (Republican Revolution) عام ١٩٩٤م حيث حلت الوظيفة محل وظيفتي البواب (Doorkeeper)، ومدير الخدمات غير التشريعية والمالية (Director of Non-Legislative and Financial Services) التي وجدت قبل عامين من إلغائها؛ رغبة في أن تكون هذه الفعاليات تحت إدارة غير حزبية.

والموظفون الآخرون يتضمنون القس (Chaplain)، الذي يقود الصلوات عند افتتاح المجلس يومياً، وضابط النظام (Sergeant-at-Arms)، الذي يرأس فرض القانون في المجلس ويحفظ النظام والأمن في رحاب المجلس. ويقوم بأعمال الشرطة الروتينية شرطة الكابيتول (Capitol Police) تحت إشراف مجلس شرطة الكابيتول الذي ينتمي إليه ضابط النظام.

كما يوجد طفل المجلس (Baby of the House) في مجلس النواب الأمريكي، وهو النائب باتريك ماكهنري (Patrick T. McHenry) الجمهوري، الذي ولد في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٥م وانتخب عام ٢٠٠٠م؛ وقد خلف آدم بتنام (Adam H. Putnam) العضو الجمهوري الذي ولد في ٣١ يوليو ١٩٧٤م. وثاني أصغر عضو حالياً هو أندريه كارسون (André Carson) الديمقراطي الذي ولد في ١٦ أكتوبر عام ١٩٧٤م.

٥,٢,٦,٥ رئيس مجلس الشيوخ المؤقت :

"الرئيس المؤقت" (President pro tempore) لمجلس الشيوخ هو ثاني أعلى رتبة رسمية في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة الأمريكية، وأعلى مرتبة للعضو في مجلس الشيوخ. فنائب رئيس الولايات المتحدة هو رئيس مجلس الشيوخ بحكم المنصب (ex officioPresident of the Senate)، وبالتالي فإنَّ الرئيس المؤقت هو أعلى منصب لشخصية رسمية في مجلس الشيوخ يمكن أن يرأس الجلسات في غياب نائب رئيس الجمهورية. و"الرئيس المؤقت" ينتخبه مجلس الشيوخ، وهو عادة أقدم عضو مجلس الشيوخ في حزب الأغلبية. وعادة لا يترأس جلسات مجلس الشيوخ نائب رئيس الجمهورية ولا الرئيس المؤقت، بل إنَّ الواجبات الروتينية عادة ما ينوط بها أعضاء مجلس الشيوخ الصغار من حزب الأغلبية حتى يتدربوا على الطرق البرلمانية . ورئيس مجلس الشيوخ المؤقت هو الثالث في الدور لتولي رئاسة الجمهورية بعد الرئيس؛ حيث يأتي دوره بعد نائب رئيس الجمهورية، ومتحدث مجلس النواب.

و"الرئيس المؤقت" الحالي لمجلس الشيوخ هو روبرت بيرد (Robert Byrd) عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي من فرجينيا، وقد خلف تيد ستيفنز (Ted Stevens) عضو مجلس الشيوخ الجمهوري من ألاسكا الذي شغل هذا المنصب من ٣ يناير ٢٠٠٦م إلى ٤ يناير ٢٠٠٧م. وبلغ مرتب الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ ١٨٣,٥٠٠ دولاراً في ٢٠٠٦م، وهو يساوي مرتب زعيمي الأقلية وزعيمي الأغلبية في كل من المجلسين.

منصب الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ جاء وفق المادة الأولى من الجزء الثالث من الدستور. ورغم أنَّ المنصب مشابه في بعض الأوجه لمتحدث مجلس النواب، فإنَّ صلاحيات "الرئيس المؤقت" لمجلس الشيوخ محدودة إلى حد بعيد. ففي مجلس الشيوخ تتركز غالبية السلطة في يد زعماء الأحزاب، وكل عضو مجلس الشيوخ على حدة. وكذلك فإنَّ الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ مخول بأداء واجبات معينة؛ بما في ذلك اتخاذ قرار بالنسبة لأي اقتراح أو نقطة نظام أو إجبار حضور نصاب حضور في القاعة والشرفات. ويوقع الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ على التشريعات التي يمررها مجلس الشيوخ قبل إرسالها إلى رئيس الجمهورية للتوقيع عليها. كما أنَّ الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ يمثل مجلس الشيوخ في كل الفعاليات الرسمية. الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ هو واحد من سلطتين، إلى جانب متحدث مجلس النواب، اللذين يوجه إليهما إعلان "إذا كان رئيس الجمهورية قادر أو غير قادر على مواصلة ممارسة الرئاسة" وفق التعديل (٢٥) للدستور.

وقد أنشيء منصب الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ عام ١٧٨٩م بدستور الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الأصل فقد كان يعين الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ على أساس يومي أو أسبوعي عندما لا يوجد نائب رئيس الجمهورية لرئاسة مجلس الشيوخ. وحتى العقد السادس من القرن العشرين، فقد كان من الممارسات الجارية أن يترأس نائب الرئيس اجتماعات مجلس الشيوخ اليومية، وقلَّما ترأس "الرئيس المؤقت" لمجلس الشيوخ الجلسات، إلا في حالة فراغ منصب نائب الرئيس.

وقبل عام ١٨٩١م كان "الرئيس المؤقت" لمجلس الشيوخ يخدم في مركزه حتى عودة نائب الرئيس لكرسيه أو خلال انفضاض دورة الكونجرس. وبين عام ١٧٩٢م وعام ١٨٨٦م كان "الرئيس المؤقت" لمجلس الشيوخ الثاني في الترتيب بعد نائب الرئيس في تولي رئاسة الجمهورية وقبل متحدث مجلس النواب. وعليه، فعندما أدين الرئيس أندرو جونسون عام

١٨٦٨م وحوكم، كان أول "رئيس مؤقت" لمجلس الشيوخ ، بنيامين فرانكلين ويد (Benjamin Franklin "Bluff" Wade) عضو مجلس الشيوخ الجمهوري من أوهايو، الثاني في الترتيب لتولى رئاسة الجمهورية عقب المحاكمة. غير أنَّ ما اشتهر به ويد من راديكالية(٣٥٠-٣٥٢)، كان السبب في أنَّ مجلس الشيوخ برأ جونسون خوفا من وصول ويد إلى البيت الأبيض(٣٥٣-٣٥٤). وقد أزيل الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ ومتحدث مجلس النواب من خط الخلافة في الرئاسة في عام ١٨٨٦م، لكن خط الخلافة أعيد ١٩٤٧م، مع أسبقية المتحدث في الترتيب على "الرئيس المؤقت" لمجلس الشيوخ.

وعقب استقالة ويليام فراي (William Pierce Frye) "الرئيس المؤقت" لمجلس الشيوخ لأسباب صحية، انقسم الكونجرس على تعيين خليفة له بين جمهوريين تقدميين وجمهوريين محافظين وديمقراطيين، ولكنهم توصلوا إلى تفاهم بأن يتولي مرشحيهم المنصب بالتداول بين عام ١٩١١م وعام ١٩١٣م؛ حيث تولى الديمقراطي أغسطس بيكون (Augustus Octavius Bacon) الرئاسة لمدة يوم في ١٤ أغسطس ١٩١١م، ثم تناوب مع أربعة جمهوريين الرئاسة بقية فترة الكونجرس الثاني والستين.

وقد تلافى الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ مثله مثل نائب الرئيس رئاسة مجلس الشيوخ اليومية، نظراً لما في تلك المهمة من مشقة دون السلطة والهيلمان المصاحب بها. كما أنَّ الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ؛ نظراً لأنَّه أقدم عضو مجلس الشيوخ في حزب الأغلبية فإنَّه مضطلع بمهام أخرى منها رئاسة لجان مهمة. وبناءً عليه فإنه لا يجد الوقت الكافي للرئاسة اليومية لمجلس الشيوخ. وكبديل فإنَّه يكلف أعضاءً أصغر من مجلس الشيوخ من حزب الأغلبية بمهمة مفوض للرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ؛ ليقوموا بالرئاسة اليومية، وليتدربوا على الطرق البرلمانية.

ونظرًا لمرض كارل هايدن (Carl Trumbull Hayden) الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ عين مجلس الشيوخ لي متكالف (Lee Warren Metcalf) كمفوض دائم لرئاسة مجلس الشيوخ المؤقت في يونيو ١٩٦٣م دون تحديد لفترة زمنية، فاستمر متكالف في منصبه حتى توفي عام ١٩٧٨م.

وقد خلق هيوبرت همفري (Hubert Horatio Humphrey. Jr.) نائب الرئيس السابق للولايات المتحدة منصب وكيل الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ كمنصب تشريفي عام ١٩٧٧م، عقب فقدانه الحصول على زعامة حزب الأغلبية في مجلس الشيوخ. وقد كان قرار مجلس الشيوخ يتضمن أن يتولى أي رئيس أو نائب رئيس سابق للولايات المتحدة يخدم في مجلس الشيوخ بعد نهاية فترة الرئاسة أو النيابة منصب وكيل الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ. وبعد وفاة همفري عام ١٩٧٨م لم يشغل المنصب عضو مجلس شيوخ آخر. لكن المنصب مفتوح إذا انتخب أي من الرؤساء أو نواب الرؤساء السابقين إلى مجلس الشيوخ.

وحالياً، ولعدم مقدرة الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ على أداء واجبات منصبه لفترة طويلة. فعلى المجلس انتخاب وكيل للرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ بدلا من "الرئيس المؤقت"، ويكون مفوضًا للقيام بصورة مستمرة بمهام الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ. وقد انتخب جورج ميتشل (George John Mitchell) وكيلاً لرئيس مجلس الشيوخ المؤقت في فترة ١٩٨٧-١٩٨٨م؛ نتيجة مرض جون ستنس (John Cornelius Stennis) "الرئيس المؤقت" لمجلس الشيوخ في ذلك

الوقت. والمنصب خالٍ منذ تولي هيوبرت همفري وجورج ميتشل له. ورغم أنَّ المنصب يبقى تشريفياً، فإنَّ الحاصل عليه يتلقي مرتباً يتماشي معه ويساوي مرتب "الرئيس المؤقت" لمجلس الشيوخ، وزعماء الأكثرية والأقلية.

كذلك هناك منصب "الرئيس المتقاعد المؤقت" لمجلس الشيوخ، وهو لقب فخري يعطى لعضو حزب الأقلية في مجلس شيوخ الولايات المتحدة الذي خدم كرئيس مؤقت لمجلس الشيوخ لفترة خلال خدمته، وبهذا لا يحصل عضو مجلس شيوخ جديد على اللقب إلا إذا تغير الحزب المسيطر على مجلس الشيوخ؛ فعضو مجلس الشيوخ تد ستيفنز (Theodore Fulton Stevens) الجمهوري من ألاسكا، الذي كان الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ حصل على اللقب منذ ٤ يناير ٢٠٠٧م. ورغم أنَّه من الممكن أن يكون الكونجرس في فترة انعقاده دون وجود رئيس متقاعد مؤقت فإنَّ ذلك لم يحَدث أكثر من (١٢) يوماً منذ أنشيء المنصب. هذه الفجوة حدثت نتيجة تقاعد ستروم ثرموند (James Strom Thurmond) بعدة أيام قبل انتقال سلطة مجلس الشيوخ من الديمقراطيين إلى الجمهوريين.

وقد عين أول رئيس متقاعد مؤقت لمجلس الشيوخ في ٢٠٠١م بعد اكتساب الديمقراطيين الأغلبية في مجلس الشيوخ، وانتخب روبرت بيرد (Robert Carlyle Byrd) الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ. ولتشريف الرئيس المؤقت السابق لمجلس الشيوخ منح مجلس الشيوخ العضو ثرموند اللقب التشريفي الرئيس المتقاعد المؤقت لمجلس الشيوخ؛ حيث خدم في هذا المنصب من ٦ يونيو ٢٠٠١م حتى ٣ يناير ٢٠٠٣م. وفي حين أن الرئيس المؤقت المتقاعد لمجلس الشيوخ ليست عليه واجبات رسمية فمن حقه الزيادة في الموظفين، كما أنَّه يعمل مع قيادة الحزب، ويدلي لهم بالنصح في مهام مجلس الشيوخ.

وبمقدور عضو مجلس الشيوخ أن يعود إلى كونه الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ بعد أن يصبح الرئيس المتقاعد المؤقت لمجلس الشيوخ؛ ففي الكونجرس (١١٠) في ٤ يناير ٢٠٠٧م عندما تحولت الأغلبية من الجمهوريين إلى الديمقراطيين كان روبرت بيرد أول عضو مجلس شيوخ يفعل ذلك، كما أنَّ تد ستيفنز أصبح ثالث رئيس مؤقت متقاعد لمجلس الشيوخ.



٥,٢,٦,٦ مسئولو مجلس الشيوخ الآخرون :

يقوم كل حزب بانتخاب زعيم حزب مجلس الشيوخ (Senate party leader).

وزعماء أو قادة قاعة مجلس الشيوخ يقومون بدور المتحدثين الرسميين للحزب (party chief spokespeople).

وزعيم حزب الأغلبية (Senate Majority Leader) مسئول عن وضع الأجندة؛ وعلى سبيل المثال، وضع جدول النقاش والتصويت.

كما ينتخب كل حزب كرباجاً أو سوطاً (whip) لمساعدة الرئيس؛ إذ يعمل على التأكد من أنَّ أعضاء مجلس الشيوخ من حزبه يصوتون وفق رغبات رئاسة الحزب.

كذلك فإنَّ مجلس الشيوخ يخدمه العديد من المسئولين الذين ليسوا أعضاء في المجلس؛ فمدير الإدارة هو سكرتير مجلس الشيوخ، الذي يقوم بحفظ السجلات العامة، وصرف الرواتب، ورقابة حيازة المستلزمات الكتابية والمكتبية، ويشرف على الكتبة. ويقوم مساعد سكرتير مجلس الشيوخ بمعونته.

ويرأس فرض القانون في مجلس الشيوخ ضابط النظام (Sergeant-at-Arms)؛ حيث يقوم بحفظ النظام والأمن في مجلس الشيوخ. وتقوم شرطة الكابيتول (Capitol Police) بأعمال الشرطة الروتينية تحت الإشراف العام لضابط النظام.

والموظفون الآخرون يتضمنون القس (Chaplain)، الذي ينتخبه مجلس الشيوخ.

والسعاة (Pages) الذين يعينهم أعضاء مجلس الشيوخ؛ حيث يختارهم الأعضاء من الولاية التي يمثلونها، وأحيانا من أقاربهم، أو من أبناء أصدقائهم، أو كمجاملة لمن يدعمهم. وشروط التعيين أن يكون الساعي في السنة قبل الأخيرة من التخرج من المدرسة الثانوية؛ أي في عمر يتراوح بين ١٦ و ١٧ سنة، ويكون متقدماً في دراسته. وسعاة مجلس الشيوخ يختلفون عن سعاة مجلس النواب في أنهم لا يجبرون على اختيار واجبات وظيفية محددة، مثل ساعي في القاعة أو في غرفة المعاطف، وبالتالي فلديهم فرصة أكبر للتعامل مع أعضاء الكونجرس. وقد يخدمون في عطلة الصيف أو لفترة عام كامل.

ويوجد في مجلس الشيوخ الأمريكي طفل مجلس الشيوخ (Baby of the Senate) وهو جون سينونو (John E. Sununu) الجمهوري من أصل لبناني، حيث إنَّه ولد في ١٠ سبتمبر ١٩٦٤م، والذي انتخب عام ١٩٩٨م. وقد خلَّف بلانش لنكولن (Blanche Lambert Lincoln) الديمقراطية التي ولدت في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٠م، وهي أصغر إمرأة تنتخب لمجلس الشيوخ. ومن قبلها بيتر فتزجرالد (Peter Fitzgerald) الجمهوري الذي ولد في ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠م، لكنه لم يعد عضواً في مجلس الشيوخ. ويلي سينونو في السن مارك بريور (Mark Pryor) الديمقراطي الذي ولد في ١٠ يناير ١٩٦٣م.

٥,٢,٧ اللجان :

ليس من المتوقع أو من الممكن أن يكون كل أعضاء الكونجرس خبراء في كل الشئون ومجالات الموضوعات المختلفة التي تطرح عليه(١٧٩)؛ ولهذا فإنَّ لجان الكونجرس توفر خدمات معلومات ثمينة للكونجرس بالبحث في موضوعات متخصصة، وترفع إليه تقاريراً عنها.

ويعتبر القيام بعملية طرح مشروع قانون على جلسة المجلس دون تقرير لجنة أو الموافقة الإلزامية من قيادته - تعتبر عملية في غاية التعقيد عند التنفيذ. فمن جملة (٧٣) طرح طلب قدمت للمجلس ما بين عام ١٩٩٥م إلى عام ٢٠٠٧م نجح طرح طلب واحد بخصوص مشروع قانون؛ لإصلاح عملية تمويل الحملات الانتخابية في الحصول على تصويت من المجلس؛ لأنَّ (٢١٨) عضوًا وقعوا على الطلب في ٢٤ يناير ٢٠٠٢م. من أجل ذلك تدعى لجان الكونجرس بالممالك المستقلة. بمعنى أنَّه من الصعب التصويت على مشاريع قوانين مباشرة دون العرض على لجنة مختصة، والحصول على موافقة القيادة في المجلس، بل إن أية لجنة قد تقتل أي مشروع قانون مقدم لها بالاحتفاظ به دون العرض على المجلس؛ مثل مشروع إدانة نائب الرئيس ديك تشيني عام ٢٠٠٧م، الذي قدم إلى اللجنة القانونية، ومشروع إدانة الرئيس جورج دبليو بوش في مايو عام ٢٠٠٨م.

وفي حركة إصلاحية عام ١٩٣١م خفض مؤقتاً عدد التوقيعات اللازمة لطرح طلبات مباشرة على المجلس من أغلبية دستورية (٢١٨) إلى (١٤٥)، أي من نصف عضوية المجلس إلى ثلث العضوية، ولكن هذا التغيير ألغي عام ١٩٣٥م؛ نتيجة هجوم مضاد من مجموعة متسلطة داخل المجلس(٣٥٥-٤٥٧).

وفي العادة يكتسب الأعضاء خبرات خلال أعمال اللجان في الأمور التي تتداولها لجانهم. تلك الخبرة أو إدعاؤها تذكر بلا تحرج في حالة نشوب خلاف في المجلس حول قرارات سلبية من اللجنة.

ويقسم الكونجرس المهام التشريعية والرقابية والإدارية الداخلية بين حوالي (٢٠٠) لجنة، ولجنة فرعية (subcommittee).

وفي حدود المجالات المكلفة بها تقوم تلك الوحدات بجمع المعلومات، ومقارنة وتقييم بدائل التشريعات، والتعرف على القضايا السياسية، وطرح حلول لها، واختيار الإجراءات، وتحديدها، ورفعها إلى المجلس للتداول فيها. هذا إلى جانب أداء رقابة السلطة التنفيذية، والتحري عن ادعاءات لتجاوزات(٣٥٨).

أمَّا القرارات بالنسبة للمجالات التي يختارها الأعضاء للتخصص فيها فهي تتأثر بدائرة انتخاباتهم والموضوعات الإقليمية المهمة لهم، إلى جانب خلفيات العضو وخبراته السابقة(١٧٩). ويحاول أعضاء مجلس الشيوخ -أيضًا- أن يميزوا أنفسهم عن الأعضاء الآخرين من نفس الولاية، بحيث لا تتداخل التخصصات(٣٥٩).

٥,٢,٨ الخدمات لأهل الدائرة :

جانب كبير من عمل أي عضو في مجلس الشيوخ أو في مجلس النواب يتضمن تقديم الخدمات لأهل دائرته الانتخابية؛ فالأعضاء يتسلمون آلاف الخطابات والاتصالات الهاتفية والبريد الالكتروني بعضها يعبر عن رأي في قضية، وبعضها الآخر يعبر عن عدم رضا عن موقف العضو أو عن تصويته في المجلس. كما أنَّ بعضهم يطلب المساعدة في حل مشكلة أو يدلي باستفسار. وبطبيعة الحال يرغب أعضاء الكونجرس في إعطاء صورة إيجابية عن أنفسهم لأهل الدائرة بدلا من أن يتسببوا في ضيقهم. وعليه فإنَّ مكاتب الأعضاء، سواء في العاصمة أم في الدائرة تسعى إلى الاستجابة، وتبذل جهودها في توجيه أهل الدائرة خلال دقائق البيروقراطية. وبناء عليه فإنَّ عضو الكونجرس وموظفيه يقومون بدور الوسيط (Ombudsman) على المستوى الفدرالي، وهذه المهمة غير الرسمية تستغرق وقتا طويلا ، مما يؤثر على الوقت الذي يقضيه العضو في التحضير لمشاريع القوانين أو الاطلاع عليها. كما أنَّ على الأعضاء حضور الفعاليات المحلية في دوائرهم بصورة منتظمة.

وفي المتوسط يقضي عضو مجلس الشيوخ (٨٠) يومًا من السنة في ولايته، بينما يقضي عضو مجلس النواب أكثر من (١٢٠) يومًا في دائرته(١٨٩).

ولا خلاف في أنَّ قيام عضو الكونجرس بدور الوسيط بين أهل دائرته والسلطة التنفيذية له وزن عن وساطة أي شخصية سياسية أخرى؛ حيث إنَّ وجوده في السلطة التشريعية يعطيه سلطة التحكم فيما يقدسه البيروقراطيون؛ وهو الميزانية، والتصريح ببرامج جديدة(٣٦٠). وسعياً وراء تحسين أداء أعضاء الكونجرس كوسطاء فقد اقترحت عدة إصلاحات(٣٥٦)، كما أنَّ بعض الأعضاء اقترحوا انتخاب عضو آخر في مجلس النواب عن كل دائرة يتفرغ لخدمة أهلها(٣٦١).



٦

مقارنة نماذج الهيئات التشريعية

(نموذج الكونجرس والبرلمان) :

١

هذا الفصل يقارن بين النماذج النيابية بشقيها التشريعي والرقابي في بعض الدول الغربية؛ موضحاً مثالب ومزايا كل نموذج بناء على التجربة التاريخية.

إنَّ كثيراً من ديموقراطيات العالم سواء كانت ملكية أم جمهورية تفضل النظام البرلماني على نموذج الكونجرس؛ لبساطته؛ فالبرلمان – تقليدياً – يشمل النظام الحكومي برمته؛ إذ يضم الأجنحة التنفيذية والتشريعية والقضائية من خلال بنيانه. ويشار إلى المجموعة بالحكومة، وإلى رئيس الدولة بالملك أو رئيس الجمهورية. وبالمقابل فإنَّ مهام نموذج كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية تقتصر على ممارسة السلطات التشريعية فحسب، ولا تتعدى أن تكون واحدةً من ثلاثة أجنحة مستقلة ومتساوية.

ولقد تطور النظام السياسي في بعض الدول كفرنسا إلى حد يصعب وصفه بالرئاسي أو البرلماني؛ ولهذا فإنَّه ينتمي إلى فئة أخرى هي النموذج شبه الرئاسي.

وهناك عدد من نقاط الاختلاف الرئيسية بين النظام الرئاسي أو الكونجرس، والنظام البرلماني أو الوزاري، على النحو التالي :

٦,١ فصل السلطات:

إنَّ النظرية المحورية في النظام الرئاسي هي في الفصل بين أجنحة الحكومة التشريعي والتنفيذي؛ وهذا يؤدي إلى انتخاب مستقل لرئيس السلطة التنفيذية الذي ينتخب لفترة محددة، وينحى - فقط - عند ارتكاب مخالفات كبيرة عن طريق الاتهام والمحاكمة والطرد. بالإضافة إلى ذلك فإنَّه لا يحتاج إلى أن يختار مساعدين مدعومين بالجناح التشريعي. وبالمقارنة ففي النظام البرلماني يتكون الجناح التنفيذي من مجلس وزراء يرأسه رئيس الوزارة المسئول مباشرة أمام الجناح التشريعي، وفي غالب الأحيان تكون خلفيتهم من المجلس التشريعي، بصرف النظر عن تسميته، سواءً كان برلمانًا أم غرفة أم تجمعاً تشريعياً.

وفي نموذج البرلمان يجرى اختيار الجناح التنفيذي للحكومة من الجناح النيابي، وذلك يتضمن - عموماً - رئيس الوزراء والوزارة الحاكمة. وفي نموذج الكونجرس يمارس قادته مجرد الأعمال اليومية للكونجرس ذاته خلال جلسات دوراته، وليس مهام الحكومة ككل. وعليه فإنَّ متحدث مجلس النواب في هذه البنية يماثل رئيس الوزراء، ولكنَّه عملياً ومضموناً يقوم بتنظيم أداء الكونجرس فقط، بينما يمارس الجناح التنفيذي المنفصل للحكومة المهام اليومية لإدارة الدولة.

الفصل بين الجناح التنفيذي والجناح التشريعي في النموذج الرئاسي يعتبر فائدة ملموسة؛ حيث إنَّه من الممكن لكل جناح أن يراقب ويشرف على أعمال الجناح الآخر ويمنع إساءة استخدام السلطات. وبالمقابل فإنَّ اختيار الرئيس التنفيذي من قبل المجلس التشريعي - في النموذج البرلماني- يجعل انتقاد واحد منهما للآخر احتمالاً ضئيلاً للغاية. ووفقاً لمروجي النظام الرئاسي فإنَّ غياب الرقابة والتوازن يعني أن تلاعب رئيس الوزراء قد لا يكتشف أبداً. وقد ذكر عضو البرلمان السابق في المملكة المتحدة وودرو وايات (Woodrow Wyatt) في كتاباته عن فضيحة "ووترجيت" الشهيرة في عهد الرئيس الأمريكي نيكسون مخاطباً البريطانيين أن: "لا تحسبوا أنَّ ووترجيت لا يمكن أن تحدث هنا في المملكة المتحدة، كل ما هناك أنَّه لن يسمع بها أحد" (٣٦٢-٣٦٤). والمنتقدون للنظام الرئاسي يستجيبون للمناصرين بأنَّ الموقف نفسه كان سيحدث لو أنَّ الجناح التشريعي كان تحت سيطرة حزب الرئيس نفسه.

ورغم وجود إمكانية التصويت بسحب الثقة في النظام البرلماني فمن الصعوبة –عملياً- وقف قرار لرئيس وزراء ومجلسه عقب اتخاذ القرار؛ حيث إنَّ التصويت ضد تشريع حكومي يعني تنحية الحكومة، وعقد انتخابات جديدة. وهذه خطوة لا يجسر عليها سوى القلة من الجالسين في مؤخرة صفوف البرلمان. وعليه فإنَّ التصويت بسحب الثقة في بعض الدول البرلمانية كبريطانيا لا يحدث إلا نادراً في قرن من الزمان. وقد أخبر دافيد لويد جورج (David Lloyd George)، إيرل دويفور (1st Earl of Dwyfor) الليبرالي ورئيس الوزراء البريطاني في أواخر الحرب العالمية الأولي(٣٦٥-٣٧٣)، لجنة خاصة عام ١٩٣١م أنَّ "البرلمان لا يملك أية سلطة على الجناح التنفيذي، وما عدا ذلك فهو محض خيال" (٢٣٢، ٢٨٢).

إنَّ النظام الرئاسي يؤسس الجناح الرئاسي والتشريعي كبنيتين متوازيتين. ويرى منتقدو هذا النموذج بأنَّه يؤدي إلى أزمات غير مرغوب فيها، وأنَّه يتدنى بالقدرة على المحاسبة بإتاحة الفرصة للرئيس والمجلس التشريعي بإلقاء اللوم بعضهما على بعض.

الناقدون يرون أنَّ النموذج الرئاسي لا يوفر آليات المحاسبة والموازنة التي يوفرها النموذج البرلماني؛ حيث إنَّه من السهل على الرئيس والكونجرس لوم بعضهما بعضاً، مثلما أشار إليه كلارنس دجلاس ديلون (Clarence Douglas Dillon) وزير الخزانة السابق في الولايات المتحدة الأمريكية بأنَّ الرئيس يلوم الكونجرس، والكونجرس يلوم الرئيس.

بينما تتملك الشعب الحيرة والنفور من الحكومة في واشنطن(٣٩٣).

وقد تساءل الرئيس السابق وودرو ويلسون (Thomas Woodrow Wilson) في كتابه عن "حكومة الكونجرس": عن كيف يدرك ناظر المدرسة، وعلى منواله الأمة كلها، أي ولد مشاغب يستحق الجلد؟.

إنَّ توظيف السلطة والمحاسبة الدقيقة هي المكونات الأساسية للحكومة الجيدة. وعليه فإنَّ من مساوئ نظامنا الفدرالي الواضحة هو الأسلوب الذي تقسم وتوزع به السلطة، بينما يجعل المسئولية مبهمة. ولقد كان الغرض الرئيسي لمؤتمر عام 1787م (Convention of 1787) هو القيام بارتكاب هذا الخطأ المفزع؛ فالنظرية الرسمية للحسابات والموازنات تعبر عما حاول واضعو دستورنا فعله، ولقد ثبت أنَّ تلك الحسابات والموازنات مقلقة بموجب قدرتهم على إيجادها. وربما كان أولئك الذين وضعوا الدستور هم أول من يعترف بأنَّ ثمار تقسيم السلطة تقتصر على جعلها خالية من المسئولية"(٤٠٤).

وعلى سبيل المثال فارتفاع الديون الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية إبان ولاية الرئيس رونالد ريجان؛ كان ناجماً عن مقايضة بين الرئيس ريجان ورئيس مجلس النواب تيب أونيل (Thomas Phillip "Tip" ONeill. Jr.)، حين لم يعارض أونيل قيام ريجان بمساعدة الجمهوريين بخفض الضرائب مقابل تمرير الميزانية التي قدمها الديمقراطيون. وبهذا يمكن لكل من الطرفين القول بعدم رضاه عن الدين، ولوم الآخر على العجز في الميزانية، في حين كان بإمكان كل منهما إدعاء نجاحه في تحقيق هدفه.

وبالمقابل يعتقد بعض المراقبين أنَّ الفائض في الميزانية الفدرالية في العقد التاسع في الولايات المتحدة كان نتيجة مباشرة لانقسام الحكومة؛ فالكونجرس الجمهوري رفض السماح للرئيس بيل كلنتون الديمقراطي بزيادة الإنفاق الداخلي، بينما رفض كلنتون خفض الضرائب، وبهذا أدى الجمع بين قيود الإنفاق والدخل المرتفع إلى إلغاء العجز المالي السنوي.

وتاريخياً تكوّن النظام السياسي الأمريكي كرد فعل ونمو طبيعي من السياسات الاستعمارية البريطانية؛ حيث كان الملك أو القائم على المستعمرات يعين حاكماً ليرأس إدارة المستعمرة، بينما يقوم المستعمرون بانتخاب المجالس المحلية والهيئات التي تفرض الضرائب وتتحكم في الإنفاق وتشرع القوانين. وكان التفاعل بين هاتين القوتين المستقلتين تماماً بعضهما عن بعض واللتين مثلتا أجهزة الدولة - مثالاً لفصل السلطات حتى بعد الثورة والاستقلال.

وعموماً، فإنَّ الديمقراطيات البرلمانية تتميز بكيان تمثيلي منفرد؛ ففي دول الكومنولث يقوم مجلس العموم بدور مكافيء للكونجرس كله. أمَّا المجلس الأعلى أي مجلس اللوردات في بريطانيا ومجلس الشيوخ في كندا — الخ - فقد أصبح خاضعاً للمجلس الأدني. وبالمقابل فإنَّ مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الكونجرس لهما سلطات متساوية.

اختيار وتنحية الرئيس :

ينتخب رئيس الحكومة في النظام الرئاسي مباشرة من الناس، مما يضفي شرعية على سلطة الرئيس أكثر من رئيس يعين بصورة غير مباشرة كما في النظام البرلماني. هذا وإن كان الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية لا ينتخب مباشرة، ولكن بواسطة نخبة مختارة تمثل الناخبين، ولكنَّ المركز يعتبر من المراكز المنتخبة جماهيرياً.

ومن خلال توفر أكثر من اختيار في الانتخابات فيمكن للناخبين -في النموذج الرئاسي- التعبير بدقة عن مفاضلة الناس السياسية؛ فعلى سبيل المثال يفسر بعض المتخصصين في العلوم السياسية أنَّ ميول الناس في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة الماضية لانتخاب كونجرس غالبيته من الحزب الديمقراطي ورئيس من الحزب الجمهوري - إشارة إلى تفضيل السياسة الخارجية الجمهورية، والسياسة المحلية الديمقراطية. كذلك فإنَّ التفويض المباشر للرئيس يجعله محاسباً على أعماله، أمَّا رئيس الوزراء - في النموذج البرلماني - فمفصول عن رأي الناس بجهاز الدولة.

من الانتقادات العديدة للنماذج البرلمانية أنَّ رئيس الحكومة لا ينتخب مباشرة في كل الحالات تقريباً، بينما يتم اختيار الرئيس في النظام الرئاسي بصورة منفصلة عن الجناح التشريعي؛ إمَّا بالانتخاب العام المباشر، وإمَّا باختيار مجموعة منتخبة من الناس مباشرة. ورغم أنَّ رئيس الوزراء في النموذج البرلماني ينتخب بالمجلس التشريعي فإنَّ ذلك يتم بتأثير قوي من قيادة الحزب، وعادة ما يكون مرشح الحزب لرئاسة الوزارة معروفاً قبل انتخابه؛ مما يجعل الانتخاب خاصاً بالشخص بنفس الدرجة التي تجعله خاصاً بالحزب.

إنَّ صعوبة تنحية رئيس غير مناسب قبل انتهاء مدته يمثل إشكالية كبرى و من المعضلات التي يطعن بها في النموذج الرئاسي. ويشير اللورد بلفور (Arthur James Balfour) وزير خارجية بريطانيا السابق في مقدمة كتاب " الدستور الإنجليزي" إلى أنَّه على الجميع الصبر والمعاناة من وجود الرئيس وأسلوبه حتى يحين موعد الانتخابات الجديدة، وإن ثبتت عدم كفاءة الرئيس، أو عندما يثبت أنَّ الرئيس غير فعّال وغير شعبي، وأنَّ سياسته غير مقبولة لدى الأغلبية من أهل بلده(٤٠٥).

ومثالٌ لذلك الرئيس جون تيلر (John Tyler. Jr.)(406-411) الذي انتخب كنائب رئيس على بطاقة انتخابات حزب هويج (Whig Party)(412-419)، والتي كان على رأسها الرئيس ويليام هنري هاريسون (William Henry Harrison)، الذي توفي بعد ثلاثين يوماً من انتخابه(٤٢٠).

وطالب حزب هويج بسلطات أوسع للكونجرس وكان مناوئاً للحزب الديمقراطي ومعارضًا لسياسته وبالأخص سياسة الرئيس أندرو جاكسون (Andrew Jackson)(421-422).

وعندما تولى تيلر الرئاسة بالنيابة رفض التوقيع على تشريع حزبه، وأن يسمى رئيساً بالنيابة أو رئيساً مؤقتاً، وظل يتحكم في السلطة التنفيذية رغم كراهية حزبه له، فلم تكن توجد وسيلة لتنحية رئيس فاقد الشعبية. وفي الكثير من الدول الرئاسية قامت انقلابات عسكرية للإطاحة برئيس قيل إنه فقد تفويض شعبه له، مثل الرئيس سلفادور ألينده

Salvador Isabelino Allende Gossenshttp://en.wikipedia.org/wiki/Salvador__Allende - cite__note-) رئيس شيلي المنتخب في ١٩٧٠م الذي قتل وأزيح بانقلاب عسكري(٤٢٣-٤٢٤)، وخلفه الرئيس أجوستو بونوشيه (Augusto José Ramón Pinochet) الذي ظل رئيساً حوالي ستة عشر عاما(٤٢٥-٤٢٩).

وبالمقابل فإنَّه من الممكن في النظام البرلماني تنحية أمثال تيلر وألنده بسرعة من خلال التصويت بعدم الثقة، وهي الوسيلة التي تعتبر المتنفس لضغوط التأزم السياسي. ومن السهل التصويت بعدم الثقة في حكومة أقلية، وكذلك لو كان القائد غير الشعبي على رأس حكومة أغلبية. وعموماً، فرئيس الوزراء في مركز غير مضمون مقارنة بالرئيس في النظام الرئاسي.

إنَّ تنحية رئيس من خلال عملية الاتهام والتحقيق (Impeachment) التي ينص عليها الدستور، عادة ما تتضمن طرقاً صعبة مقارنة بالأسلوب الأقل رسمية المتبع في تنحية قائد حزب وفق لوائح الحزب؛ إذ إنَّ كل الأحزاب بما في ذلك الأحزاب الحاكمة تتبني طرقاً بسيطة ومباشرة في التخلص من قيادتها. وفي حالة فقدان رئيس حكومة لشعبيته ورفضه الاستقالة فإنَّ الأعضاء البارزين في الحزب سيبادرون بتحدي قيادته؛ سعياً وراء إصلاح ما قد يصيب حزبهم من نكبات. وعادة فإنَّ رئيس الوزراء الذي يواجه تحدياً جدياً سيستقيل من منصبه قبل أن ينحى رسمياً. والمثال على ذلك مارجريت ثاتشر (Margaret Hilda Thatcher) التي تنازلت عن كل صلاحياتها بسهولة.

وقد انتقد بعضهم النظام الرئاسي بأنَّه لا يسمح بنقل السلطة بسلاسة، حتى في الأحوال الطارئة(٤٠٥). ففي ظل دستور النظام البرلماني يمكن للناس اختيار حاكم عند وقوع أحوال طارئة مفاجئة؛ ليحكم خلال فترة الطوارئ. ومن المحتمل بل من المرجح أن يكون غير الحاكم الموجود قبل الطوارئ؛ فالسجايا العظيمة، والعزيمة التي لا تتزعزع، والقوة المتدفقة، والتأهب خصائص تتناسب مع الطامات الكبرى، ولكنَّها ليست مطلوبة، وقد تكون معوقة في الأوقات الاعتيادية.

ووفق بنية العالم فمن الطبيعي تغيير القائد عندما تدهم الملمات، وتسليم دفة قبطان البحر الهادئ إلى قبطان العواصف. أمَّا في الحكومة الرئاسية فمن غير الممكن فعل ذلك؛ فالحكومة الأمريكية تسمي نفسها بحكومة أنبل الناس، ولكن عند وقوع أزمات خاطفة، وهو وقت الحاجة لسلطة قوية، يصعب وجود أنبل الناس. فالكونجرس منتخب لمدة محدودة، تنتهي وفق فترات محددة لا يجوز تأخيرها أو تعجيلها. وكذلك الرئيس يختار لفترة محدودة لا يمكن خلخلته خلالها، وليس هناك عنصر ليونة، فمن انتخب حكومة بصوت مسبق فعليه الرضى بها.

وقد تجلت تلك الملاحظة خلال الحرب العالمية الثانية، عندما حل ونستون تشرشل محل نيفيل تشامبرلين، بينما لم تتغير الرئاسة في الولاية المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الأولي والثانية، فيما عدا تولي هاري ترومان الرئاسة في ١٩٤٥م عقب وفاة روزفلت. وأعيد انتخاب ودرو ويلسون على أساس أجندة سياسية إنعزالية، ومع ذلك لم تعانِ الولايات المتحدة الأمريكية أزمة قيادة.

٦,٣ السرعة والجزم :

يرى بعض المؤيدين للنموذج الرئاسي أنَّ رئيساً له سلطات قوية يمكن له العمل على التغيير بسرعة عند الضرورة؛ غير أنَّ بعضهم الآخر يرى أنَّ فصل السلطات يبطيء من سير الأمور.

والداعمون للنمُوذج الرئاسي يدَّعون أنَّ ذلك النظام يمكن أن يستجيب بسرعة للمواقف الطارئة عن النظام البرلماني. وفي كتابه "لماذا نامت إنجلترا" (٣٧٤) ألقى جون كينيدي (Kennedy John F.) على ستانلي بلدوين (375)(Stanley Baldwin-383)، ونلفيل تشامبرلين (384)(Arthur Neville Chamberlain-391)، اللذين توليا رئاسة الوزراء الواحد تلو الآخر إبان الحرب العالمية الثانية - بأنَّ تصرفاتهما كانت مقيَّدة بمحاولة كل منهما الحفاظ على ثقة مجلس العموم.

وقد يرى بعض المتشيعين للنظام الرئاسي – أحيانا - عكس ذلك؛ إذ يرون أنَّ النموذج الرئاسي قد يبطيء من اتخاذ القرارات بصورة تحقق الفائدة في النهاية. كما أنَّ بعضهم يزعم أنَّ الحكومة المقسمة التي يتحكم فيها حزبين في الرئاسة والمجلس التشريعي تقيد من مغالاة الحزبين، وتضمن شراكة غير متحزبة في عملية التشريع.

وقد قال النائب الجمهوري بل فرنتزل (Frenzel Bill) عن ولاية مينسوتا في مجلس النواب بالولايات المتحدة الأمريكية: "هناك الكثيرون منا ممن يظن أنَّ وصول النقاش إلى طريق مسدود أفضل شيء منذ إدخال مرافق المياه في المنازل. وفي الحقيقة فإنَّ الأزمات التي تحدث في الكونجرس ما هي إلا هدية طبيعية نفحنا إياها واضعو الدستور؛ حتى لا تخضع بلادنا إلى تقلبات ناجمة عن اندفاع عامة الناس. وفي الحقيقة فإنَّ روح المنافسة، سواءً كانت بين أجنحة متعددة أم مستويات عديدة أم مجالس تشريعية عدة، فهي مهمة لتلك المتابعات والموازنات، ولروح الوسطية في نهج حكومتنا المركزية. وشكرا لله أن عافانا من حكومة تؤمم عاماً، وتخصخص في العام التالي" (٣٩٢).

٦,٤ استقرار النظام :

إنَّ الرئيس – في النظام الرئاسي – بما يتمتع به من فترة محدودة في منصبه قد يوفر المزيد من الاستقرار عن رئيس وزراء – في النظام البرلماني – مهدد بالطرد في أي وقت؛ عن طريق سحب الثقة بوزارته.

ورغم ندرة التصويت بعدم الثقة في بعض النظم البرلمانية فإنَّها كثيرة في بعضها الآخر؛ فكلٌ من إيطاليا والجمهورية الفرنسية الرابعة عانتا من مشاكل عدم استقرار الحكومة. فمع التعدد الحزبي وخاصة في الحكومات القائمة على التحالفات الحزبية، كما هو الحال في الدول التي تصوت عن طريق التمثيل النسبي للسكان فإنَّ بإمكان الأحزاب المتطرفة أن تهدد – نظرياً – بالخروج من التحالف؛ لإحراج الأحزاب الوسطية المنوطة بالقيادة.

وهناك العديد من الناس الذين يرون بأنَّ النموذج الرئاسي أكثر قدرة على الصمود في الطوارئ. ولعل من مصلحة دولة تعاني من مشكلات متفاقمة وضغوط هائلة أن تخضع لقيادة رئيس لفترة معينة، أفضل من تسليم القيادة لرئيس وزراء يتغير وفق الظروف.

وحقيقة فإنَّ الانتخابات في النموذج الرئاسي محددة بجدول؛ وذلك يوفر آلية قيمة للمحاسبة على السلطات التنفيذية. أمَّا النظم البرلمانية فإنَّها تسمح لرئيس الوزراء بطلب الانتخابات في أي وقت يحلو له، أو أن يقدم صوته بسحب الثقة من الحكومة لعقد انتخابات جديدة عندما يعجز عن الحصول على موافقة لمشروع تشريع. وفي ذات الوقت فإنَّ النموذج الرئاسي يحول دون هذه الانتهازية، ويرغم السلطة التنفيذية على العمل في حدود الفترة المتاحة دون القدرة على تغيير طولها لإشباع حاجات الرئيس.

ورغم أنَّه من الممكن إيجاد رئيس وزراء قوي كالحال في بريطانيا أو نظام حزب سياسي مسيطر على الإدارة، كما في اليابان فإنَّ النظم البرلمانية قد تكون غير مستقرة في بعض الأحوال. ومنتقدو النموذج البرلماني يشيرون إلى إيطاليا والهند والجمهورية الفرنسية الرابعة، التي تشكلت عقب الحرب العالمية الثانية، واستمرت حتى عام ١٩٥٨م، وإلى جمهورية ويمر الألمانية التي أنشئت عقب الحرب العالمية الأولى، واستمرت حتى عام ١٩٣٣م، وانتهت بفترة الركود الاقتصادي المرير والتي تعتبر أمثلة حية للنظم البرلمانية؛ حيث التحالفات غير المستقرة، ومطالب أحزاب الأقلية، والتهديدات بالتصويت بعدم الثقة والتي تجعل من المستحيل إيجاد حكم فعال. غير أنَّ المدافعين عن النموذج البرلماني يرون أنَّ عدم استقرار النظام ناجم من التمثيل النسبي، والثقافة السياسية، وقطبية القاعدة الانتخابية.

وفي النظام الرئاسي قد يمنح الرؤساء قدراً كبيراً من السلطة الدستورية في ممارسة دور الرئيس الأعلى للقوات المسلحة، وهو لقب دستوري يمنح لغالبية الرؤساء. وبالإضافة لذلك فإنَّ سلطة رئيس الدولة لتلقي السفراء تفسر على أنَّها منح للرئيس بسلطات واسعة في إدارة السياسة الخارجية. ورغم أنَّ النظم شبه الرئاسية قد تخفض من سلطة الرئيس في إدارة الشئون اليومية للحكومة فإنَّ النظام شبه الرئاسي يمنح الرئيس – عموماً – السلطة في تقرير السياسة الخارجية.

بعض المتخصصين في العلوم السياسية يرون أنَّ النظام الرئاسي ليس نظاماً مستقراً من الوجهة الدستورية. وأنَّ النظام

الرئاسي ينحدر بسرعة إلى نظم استبدادية في كل دولة تم تطبيقه فيها (٣٩٤-٤٠٠).

إنَّ الفوز بالرئاسة قائم على أساس أنَّ الفائز يأخذ الغنيمة كلها. والجائزة قائمة على أنَّ ربح فرد قائم على خسارة آخر؛ أي أنَّ الرئاسة قائمة على انتخابات مجموع الجائزة فيها صفر (zero-sum prize)؛ أي أنَّ نجاح الرئيس في الانتخابات قد يكون قائماً كلية على فشل غريمه، وليس على شعبيته.

وبالمقابل فإنَّ رئيس الوزراء الذي لا يتمتع بأغلبية الهيئة التشريعية فعليه تكوين تحالف أو إذا استطاع أن يكوّن حكومة أقلية، وعليه أن يحكم بأسلوب مقبول لدى بعض أحزاب المعارضة على أقل تقدير.

وإن كان رئيس الوزراء يقود حكومة أغلبية فما زال عليه أن يحكم في حدود قيود قد لا تكون مكتوبة ويضعها أعضاء حزبه. ورئيس وزراء في هذا الوضع يواجه مخاطرة أكبر في فقدان زعامة حزبه عما يواجهه حزبه من فقدان الانتخابات اللاحقة.

وفي المقابل فإنَّ بمقدور الرئيس المنتخب ألا يكتفي بتحييد نفوذ الأحزاب الأخرى، بل بإقصاء العناصر المنافسة له في حزبه، أو أن يترك الحزب الذي انتخب على بطاقته كلية. فبمقدور الرئيس أن يحكم دون أي حلفاء خلال فترة إدارته، وهذا موضع قلق للعديد من المجموعات ذات المصالح.

ثم إنَّ الانتخابات القائمة على انتخابات مجموع الجائزة فيها صفر تمثل خطورة يزيد من تعقيدها عدم مرونة فترة مكوث الرئيس في منصبه (٤٠١). فالفائزون والخاسرون يستمرون على حالهم طوال فترة ولاية الرئيس. وعلى الخاسرين الانتظار أربع أو خمس سنوات دون الحصول على أية سلطة تنفيذية أو مشاركة في السلطة. ولعبة مجموع الصفر في ولاية الرئاسة ترفع قدر المغانم في الانتخابات الرئاسية، وتؤدي حتما إلى تردي حالة الاحتدام والانقسام بين المشاركين فيها.

وهناك من المتخصصين في العلوم السياسية من يذهب بعيداً في اعتبار أنَّ النظم الرئاسية تواجه صعوبة في استدامة الممارسات الديمقراطية؛ خاصة وأنَّ الكثير من النظم الرئاسية انزلقت في مصيدة الاستبداد في كثير من الدول التي طبقت فيها. كما أنَّ التحول إلى الاستبداد في النظم الرئاسية الذي جرى في بعض البلاد غير مشجع على الديمقراطية؛ حيث أدى العسكريون دوراً كبيراً في هذا الصدد، كما أسهمت في تحول بعض جوانب النظام الرئاسي (٤٠٢-٤٠٣).

وفي النموذج الرئاسي فكل من الرئيس والمجلس التشريعي لهما تفويض من الشعب، وليست هناك وسيلة لحل الخلاف بين جناحي الحكومة. وعندما تتناطح الرؤوس وتتوقف فاعلية الحكومة وليست هناك حوافز قوية للجوء إلى المزيد من المحاولات الإضافية - فيتم اللجوء للدستور لفك الأزمة.

هناك من علماء السياسة من يرى أنَّ النظام البرلماني أقل تعرضاً للانهيار بسبب الاستبداد، مقارنة بالنظام الرئاسي. وأولئك يشيرون إلى أنَّه منذ الحرب العالمية الثانية استطاعت ثلثا دول العالم الثالث إقامة حكومات برلمانية انتقلت بنجاح إلى الديمقراطية. وبالمقارنة فإنَّ أي من الدول التي تبنت النظام الرئاسي في العالم الثالث لم تنجح في التحول إلى الديمقراطية بدون قيام إنقلاب عسكري، وانهيار دستوري (٣٩٥-٤٠٢؛ ٤٤٩-٤٥٧). كما أنَّ ثلاثين دولة توظف الحسابات والموازنات الأمريكية - كلها دون استثناء- تهاوت إلى الحضيض مرة تلو أخرى ولعدة مرات (٤٥٥). وقد أسفرت دراسة للبنك الدولي عن الفساد فوجدت أنَّ النظام البرلماني يؤدي إلى درجة أخف من الفساد (٤٥٨).

٦,٥ بدء التشريعات واقرارها أو نقضها :

إنَّ التشريعات في النموذج البرلماني تقدم غالباً من السلطة التنفيذية، بينما تبدأ التشريعات في نموذج الكونجرس في الهيئة التشريعية(١٨٩).

وهناك من يرى سهولة الموافقة على مشروع قانون في النظام البرلماني عن غيره؛ لأنَّ الجناح التنفيذي للحكومة يعتمد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على دعم الجناح التشريعي، وعادة ما يتضمن أعضاء من المجلس التشريعي. وبالمقارنة ففي النظام الرئاسي يتم اختيار الجناح التنفيذي بصورة مستقلة تماما عن الجناح التشريعي. وعليه فمن السهل توقف الأمور ووقوع الأزمات التي لا حل لها إذا كان كل جناح من حزب مختلف، أو يغلب عليه حزب دون آخر. ولقد واجه الرئيس الأمريكي بل كلنتون الديمقراطي مشاكل عديدة في هذا المضمار من كونجرس يسيطر عليه الجمهوريون، بل إنَّ الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر (James Earl "Jimmy" Carter. Jr.) الديمقراطي لاقى الويلات على يد كونجرس غالبيته جمهوريون(٤٤٦-٤٤٨).

في النظام الرئاسي يملك الرئيس امتيازات خاصة في سن التشريعات، أي ملكيته لحق نقض مشاريع القانون أو الفيتو. وفي بعض الأحوال يخضع حق النقض لسلطة المشرعين بأن تقوم الأغلبية بالتغلب على حق النقض. إلا أنَّه من النادر جداً للرئيس أن يملك السلطة لاقتراح قوانين بصورة مباشرة أو أن يدلي بصوت على تشريعات. وعليه فإنَّه من المتوقع من الرئيس والمجلس التشريعي أن يكونا بمثابة الرقيب والموازن على سلطة بعضهما بعضاً.

ولعل من الانتقادات للنموذج البرلماني عيب تكمن فيه فائدته؛ حيث إنه لا يوجد في الواقع كيان مستقل يعارض أو ينقض أي تشريع يمر في البرلمان، وبالتالي فليس هناك من حساب ملموس على السلطة التشريعية. وبالمقابل فإنَّ نتيجة غياب فصل السلطات في النظام تؤدي إلى وجود من يعتقد أنَّ النظام البرلماني يمكن أن يخول الكيان التنفيذي سلطة كبيرة الأمر الذي يؤدي إلى الشعور بأنَّ الجناح التشريعي أو القضائي لديه سلطة ضئيلة؛ لممارسة المحاسبة والموازنة على الجناح التنفيذي.

كما انتقد الكثيرون النظام الرئاسي بأنَّه بطيء في الاستجابة إلى حاجات المواطنين؛ حيث إنَّ نظام الرقابة والموازنة يجعل من أي عمل مهمة صعبة. ومن أجل هذا فالجناح التنفيذي للنظام الأمريكي معوق بعدم القدرة على وضع القوانين التي يحتاجها، والجناح التشريعي يفقده القدرة على الفعل دون تحمل العقبات. وعليه فإنَّ الجهاز التنفيذي يصبح غير ملائم للاسم الذي يحمله؛ حيث إنه لا يقدر على تنفيذ قراراته. أمَّا الجهاز التشريعي فمصابٌ بالإحباط؛ حيث إنَّه سيعاني تأثيرات تلقي قرارات الآخرين(٤٠٥).

٦,٦ الموازنة بين التمثيل الحزبي والسكاني :

من مناقب نموذج الكونجرس القدرة على الموازنة بين منح كل مناطق الدولة قولاً في الحكومة من خلال مجلس الشيوخ، مع إمكانية تمثيل قائم على التعداد السكاني في مجلس النواب. في حين أنَّ مشكلة بعض الديمقراطيات البرلمانية ككندا - تكمن في التغابن الإقليمي الذي لا يوجد في مجلس شيوخ الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ إنَّ عضو مجلس الشيوخ من ولاية قليلة السكان له من النفوذ ما لعضو مجلس الشيوخ من ولاية مكتظة بالسكان.

ولعل الانتقاد الكبير لنظام الكونجرس هو أنَّ النفوذ في الكونجرس يتراكم على مدى فترة طويلة؛ حيث إن عضو مجلس شيوخ قضى في منصبه (٣٠) عاماً أكثر نفوذاً من عضو مجلس شيوخ جديد. وهذا يؤدي إلى تفضيل الناخبين للقدامى من ممثليهم؛ فربما كان في خلع نائب أو عضو مجلس شيوخ خدم (٢٠) عاما أذىً مالياً للولاية، وإن فقد المرشح وحزبه شعبيتهم؛ فالنائب أو عضو مجلس الشيوخ الجديد سيعجز عن الحصول على الأموال الفدرالية لولايته أو منطقته مقارنة بنائب أو عضو مجلس شيوخ مخضرم.

٦,٧ فترة المجلس التشريعي :

على منوال الفترة المقررة لخدمة الرئيس فإنَّ المجلس التشريعي في النظام الرئاسي يبقى لفترة محددة ولا يجوز حله قبل الموعد المحدد. وبالمقارنة فإنَّ المجلس التشريعي في النظام البرلماني يمكن حله في أي مرحلة من عمره برئيس الدولة، سواء كان ذلك بناءً على نصيحة رئيس الوزراء أم رئيس الوزارة ومجلس الوزراء أم مجلس الوزراء.

ورغم أنَّ بعض المحللين قرَّظ النظام البرلماني على أنَّه يتيح فرصة عقد الانتخابات في أي وقت(٤٠٥)، فإنَّ من الممكن سوء استغلال غياب أجندة محدودة للانتخابات؛ فالحزب الحاكم في بريطانيا يمكن له القيام بانتخابات عند شعوره بشعبيته وفوزه في الانتخابات، وتلا في عقد الانتخابات عندما لا يجد أنَّ ذلك في صالحه. وعليه فبتوخي الحكمة في توقيت إجراء الانتخابات في النظام البرلماني يمكن لحزب التمديد من فترة حكمه لأطول مدة ممكنة. وفي النظم الأخرى، مثل النظام الهولندي يتمتع الحزب الحاكم أو التحالف الحاكم بمرونة كبيرة في تحديد تاريخ الانتخابات. في حين أنَّ هناك من يرى أنَّ عقد الانتخابات في مواعيد محددة هي وسيلة لعزل الحكومة عن تأثير العواطف الجماهيرية، وبهذا يمكن تغليب المنطق على العاطفة في محاسبة الناس للحكومة(١٩٤).

٦,٨ عدد وتنوع الأحزاب :

من خصائص النظم الرئاسية، وجود عدد قليل من الأحزاب الفكرية مقارنة بالنظم البرلمانية؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون السياسة المفضلة للحزبين متشابهة للغاية، وهذا ما يسمي بالاستقطاب (٤٣٠)(polarization-432). والاستقطاب في السياسة عملية تؤدي إلى انقسام في الرأي العام، وجنوح إلى التطرف. كما أنَّها تشير إلى الوضع الذي تقوم فيه شرذمة متطرفة في الحزب السياسي بالسيطرة التامة على الحزب. وفي كلتا الحالتين تفقد الأصوات المعتدلة كل ما لها من نفوذ.

ففي العقد السادس خلال رئاسة ليندن جونسون (Lyndon Baines Johnson) الديمقراطي كان من بين الأعضاء الديمقراطيين في مجلس الشيوخ أعضاء من أقصى اليمين مثل هاري بيرد (Harry Flood Byrd. Sr.)، وستروم ثرموند (James Strom Thurmond)، وأعضاء من أقصى اليسار مثل بول دوجلاس (Paul Howard Douglas)، وهربرت لهمان (Herbert Henry Lehman).

وهذا النمط واضح بشدة في الديمقراطيات الرئاسية في أمريكا اللاتينية وفي الفلبين.

هناك موجة حديثة من القطبية السياسية التي تهدد الولايات المتحدة الأمريكية(٤٣٣)؛ كما أنَّ هناك التزايد المطرد في الاستقطاب السياسي (٤٣٤)، والمواجهة بين الأحزاب(٤٣٥). ويرجع الاستقطاب إلى التباين الفكري والمادي(٤٣٦). وبينما يرى بعضهم أنَّه استقطاب ثقافي(٤٣٧) يلوم بعضهم الآخر إنهيار مؤسسة الكونجرس على تفشي الاستقطاب(٤٣٨). ولقد استقال جيم جفوردس (James Merrill "Jim" Jeffords) عام ٢٠٠١م من الحزب الجمهوري؛ بناء على مشاهداته أنَّ الحزب قد جنح إلى القطبية الواحدة، كما أنَّ الأصوات المعتدلة أرغمت على الصمت(٤٣٩-٤٤٠).

ويرى مايكل بروتكا (Michael Anthony Peroutka) محلل حزب الدستور (Constitution Party) والذي رشح نفسه لرئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٤م تحت شعار "الله، والأسرة، والجمهورية" أنَّ الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية متقاربة تماماً في سياستها الحقيقية. والقيادات الحزبية تزعم أنَّ التصريحات السياسية مستقطبة لخلق نوع من الوهم بأنَّ هناك خلافاً سياسياً؛ غير أنَّ الواقع يشير إلى أنَّ كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري ينهجان نفس المنهج بالنسبة للحكومة.

وهناك أمثلة عديدة عن قضايا المفترض أنَّها خلافية بين الحزبين الرئيسين: الديمقراطي والجمهوري، وأنَّ هناك دعمًا شعبيًا كبيرًا لجانب من تلك القضايا وتفضيله عن الرأي المخالف. إلا أنَّ أغلبية الحزبين تصوت إلى جانب واحد يناقض التوقعات؛ مثل خفض الضرائب على الأغنياء دون الفقراء عام ٢٠٠١م، وتفويض الرئيس بغزو العراق عام ٢٠٠٢م، وتحريم الإجهاض القائم على الولادة الجزئية عام ٢٠٠٣م، وهلم جرا.

بالإضافة إلى ذلك فإنَّه منذ عام ١٩٤٨م والرئيس والكونجرس سواءً كانوا ديمقراطيين أم جمهوريين يبدون ارتياحاً للتوسع في حجم الحكومة الفدرالية، رغم أنَّ ذلك يتعارض مع النهج السياسي للحزب الجمهوري.

والمؤيدون لنظرية الاستقطاب السياسي يرون أنَّ الموقف العام للشعب لم يتطرف، حتى أنَّ كلا الحزبين يتمركزان قرب

الوسط. وعليه فإنَّه من السهل على الناخب الوسطي اختيار الحزب والمرشح الذي يسوغ له.

وهناك من يعتبر أنَّ رأي مايكل بروتكا مرشح حزب الدستور، رأي أقلية غير ملموسة؛ فمعظم الأمريكيين ومعظم وسائل الإعلام يرون أنَّ هناك انشقاقًا كبيرًا في نسيج المجتمع الأمريكي، كما كان جلياً في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠م وعام ٢٠٠٤م؛ حيث كان التصويت الشعبي يكاد يكون متساوياً بين الطرفين. غير أنَّ بعضهم يرى أنَّ نتائج كل من الدورتين الانتخابيتين تؤكد أنَّ كلا الحزبين الرئيسين متساويان في المنهاج السياسي، وكلاً منهما يجتذب نصف الأصوات. وهذا موقع احتدام بين المحللين السياسيين(٤٤١-٤٤٥).

وربما كان من المقلق في الولايات المتحدة الأمريكية ظهور علامات التشيع الفكري التي أدت إلى انقسام الدولة إلى تكتلات جغرافية غير مرنة، وهي ظاهرة لم تشهدها البلاد منذ الحرب الأهلية بالنسبة لانتخابات الرئاسة في عام ١٨٥٢م، وعام ١٨٥٦م، وعام ١٨٦٠م.

وظاهرة الاستقطاب في الولايات المتحدة الأمريكية تكاد تماثل ما حدث في ألمانيا في السنوات التالية للحرب العالمية الأولى؛ حيث كانت هناك شعبية لأحزاب اليسار المتطرف، مثل سبارتاسيست (Spartacist League)، كما كانت هناك شعبية لأحزاب اليمين المتطرف مثل الحزب النازي الاشتراكي القومي.

إنَّ الأحزاب السياسية في النظم البرلمانية لديها تماسك عقائدي محبوك عن الأحزاب السياسية في النظم الرئاسية؛ إذ إنَّ من الصعب في ظل النظام البرلماني تكوين حزب مثل الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كان يتكون من المحافظين البروتستانت في الجنوب واليساريين في المدن الكبرى، دون وجود ثمة فكر واحد يجمعهم. ولا يمكن لمثل هذا الحزب أن يتماسك في ظل النظام البرلماني، بل من المرجح أنَّه كان سيتفكك إلى عدة أحزاب؛ لأنَّه من المستحيل لحكومة يسيطر عليها الديمقراطيون أن تحكم بفاعلية، وإن كان من الممكن للأحزاب المتناثرة الناجمة عن تفكك الحزب الديمقراطي الدخول في تحالف لتشكيل حكومة.

بالإضافة إلى سرعة الإجراءات التشريعية فإنَّ للنموذج البرلماني جوانب جذابة للدول التي فيها تباين عرقي وجنسي وفكري بين شعبها؛ ففي النموذج الرئاسي القائم على الشخص الواحد تتركز السلطة التنفيذية بأسرها في يد الرئيس، بينما في النظام البرلماني الذي يقوم فيه المجلس التنفيذي بالمهام تتوزع السلطة نوعاً ما.

ويمكن القول بأنَّ نطاق السلطة يتوسع في بنيان النظام الرئاسي عن غيره من النظم. وقلما يكون لرئيس الوزراء من الأهمية ما يكون لرئيس منتخب شعبياً، كما أنَّ هناك ميل إلى التركيز على انتخاب حزب ومبادئ سياسية عن انتخاب شخص بعينه.

٦,٩ حرية التصويت :

إنَّ أعضاء الكونجرس نظرياً أحرار في التصويت وفق ضمائرهم أو مراعاة لرغبات من يمثلونهم، وبالمقابل في النظم البرلمانية فالأعضاء مرغمون على التصويت ضمن تكتل حزبهم. وأولئك الذين يصوتون ضد حزبهم يقصون من أحزابهم البرلمانية، ويصبحون مستقلين أقل نفوذا، وقد يضطرون إلى الاستقالة من البرلمان. وفي غياب أحزاب سياسية ذات نفوذ هائل فيمكن لأعضاء الكونجرس في النظام الرئاسي نظرياً تمثيل ناخبيهم بمصداقية أكبر عن أعضاء البرلمان؛ فعضو الكونجرس مسئول بالمقام الأكبر عما يفعل أمام دائرته الانتخابية قبل مسئوليته أمام حزبه السياسي(١٧٩). إلا أنَّ هذا النظام يشجع على الزيادة في إنفاق الدولة على مشاريع محلية؛ حتى يمكن للعضو كسب أصوات في دائرته الانتخابية.



٦,١٠ الاستجوابات :

إنَّ عناصر النموذجين الرئاسي والبرلماني متداخلان؛ فرغم أنَّ الرئيس في النظام الرئاسي يختار حكومة غير خاضعة لاستجواب السلطة التشريعية فإنَّ من حق السلطة التشريعية التحري في تعييناته للمراكز الحكومية العليا، بل من حقها وقف بعض التعيينات في بعض الظروف.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يلزم تصديق مجلس الشيوخ على بعض التعيينات. وفي المقابل فرغم أنَّ مجلس الوزراء في النظام البرلماني يخضع لاستجوابات البرلمان فإنَّ بمقدور الوزارة أن تستخدم ما يسمى بسوط البرلمان للضغط على أعضاء الحزب في البرلمان بالتصويت مع حزبهم؛ للتحكم والسيطرة على البرلمان. وعليه فإنَّ قدرة البرلمان على التحكم في الحكومة تصبح مشلولة.

٧

المراجع:



Olivier. N. J. J (1986). The tricameral parliament: Potential. problems and pitfalls: some possible(1) implications of a hostile majority party in one or two of the houses. s.n
.Thompson. Leonard (2001). A History of South Africa. Yale University Press(2)
Bolívar. Simón (2003). El Libertador: Writings of Simon Bolivar; David Bushnell (Editor). Fred(3) Fornoff (Translator). Oxford University Press. USA
.Bolívar. Simón (2007). Carta de Jamaica (Diferencias / Differences). Linkgua S.L(4)
.Keen. Maurice (1982). The Pelican History of Medieval Europe. Penguin(5)
.Isle of Man (1985). Thousand Year Old Parliament: Tynwald. 1985. Isle of Man Government(6)
Jacobs. Jonathan M. (2003). Meetings of Members Working in Shifts. Parliamentary Journal(7) .90-LXIV(3):83
Whitelock. D. (1955). English Historical Documents c. 500–1042. London: Eyre and(8) .Spottiswoode
Campbell. James; John. Eric and Wormald. Patrick; Editors (1991). The Anglo-Saxons. London:(9) .Penguin
.Stenton. F.M. (1971). Anglo-Saxon England. Oxford: University Press(10)
.Henson. Donald (2006). The Origins of the Anglo-Saxons. Anglo-Saxon Books(11)
Bede (1990). Ecclesiastical History of the English People. translator: Leo Sherley-Price.(12) .London: Penguin
.James. E. (2001). Britain in the First Millennium. London: Arnold(13)
Lapidge. Michael; Blair. John; Keynes. Simon and Scragg. Donald; Editors (1999). The(14) .Blackwell Encyclopaedia of Anglo-Saxon England. Oxford: Blackwell
.Bates. David (1989). William the Conqueror. London: George Philip(15)
.Howarth. David (1977). 1066 The Year of the Conquest. London: Collins(16)
.Prescott. Hilda F.M. (1932). Son of Dust. London: White Lion(17)
Douglas. David C. (1999). William the Conqueror; the Norman impact upon England.(18) .London: Yale University Press
.Savage. Anne (2002). The Anglo-Saxon Chronicles. London: Greenwich Editions(19)
Hallam. Elizabeth M. (1986). Domesday Book through Nine Centuries. New York: Thames &(20) .Hudson
Keats-Rohan. Katherine S. B. (1999). Domesday People: A Prosopography of Persons(21) .Occurring in English Documents. 1066–1166. Woodbridge. Suffolk: Boydell Press
Maitland. F. W. (1988). Domesday Book and Beyond. Cambridge: Cambridge University(22) .Press
Wood. Michael (2005). The Doomsday Quest: In Search of the Roots of England. London:(23) .BBC Books
Adams. George Burton (2004). Council and Courts in Anglo-Norman England. Lawbook(24) .Exchange
Linebaugh. Peter (2008). The Magna Carta Manifesto: Liberties and Commons for All.(25) .University of California Press

.Danziger. Danny (2005). 1215: The Year of Magna Carta. Touchstone(26)
Richardson. H. G. and Sayles. G.O. (2003). The English Parliament in the Middle Ages.(27)
.Hambledon & London
.28Labarge. Margaret Wade (1962). Simon de Montfort. London: Eyre & Spottiswoode)
.Maddicott. J. R. (1996). Simon de Montfort. Cambridge University Press(29)
Nash. Michael L. (1995). Crown. Woolsack and Mace: the model Parliament of 1295.(30)
Contemporary Review. November
Allmand. Christopher (1988). The Hundred Years War: England and France at War. c.1300-(31)
.c.1450. Cambridge University Press
.Bell. Adrian R. (2004). War and the Soldier in the Fourteenth Century. The Boydell Press(32)
.Curry. Anne (1993). The Hundred Years War. Macmillan Press(33)
.Neillands. Robin (2001). The Hundred Years War. Routledge(34)
.Perroy. Edouard (1965). The Hundred Years War. Capricorn Books(35)
Seward. Desmond (1999). The Hundred Years War: The English in France 1337-1453.(36)
.Penguin Books
Sumption. Jonathan. (1999). The Hundred Years War I: Trial by Battle. University of(37)
.Pennsylvania Press
Sumption. Jonathan (2001). The Hundred Years War II: Trial by Fire. University of(38)
.Pennsylvania Press
Wagner. John A. (2006). Encyclopedia of the Hundred Years War. Westport. CT: Greenwood(39)
.Publishing Group
.Ross. Charles (1976). The Wars of the Roses. Thames and Hudson(40)
.Haigh. Philip A. (1996). The Military Campaigns of the Wars of the Roses. Da Capo Press(41)
.Pollard. A. J. (1988). The Wars of the Roses. Basingstoke: Macmillan Education(42)
.Wagner. John A. (2001). Encyclopedia of the Wars of the Roses. ABC-Clio(43)
Worth. Sandra (2003). The Rose of York: Love & War. http://en.wikipedia.org/wiki/Special:(44)
.BookSources/0975126407 End Table Books
.Weir. Alison (1996) Lancaster and York: the Wars of the Roses. Ballantine Books(45)
Royle. Trevor (2008). Lancaster against York: The Wars of the Roses and the Foundation of(46)
.Modern Britain. Palgrave Macmillan
Bernard. G.W. (2007). The Kings Reformation: Henry VIII and the Remaking of the English(47)
Church. Yale University Press
.Loades. David (2007). Henry VIII: Court. Church and Conflict. The National Archives(48)
Donald. Peter (2004). An Uncounselled King: Charles I and the Scottish Troubles. 1637-1641.(49)
.Cambridge University Press
.(Fissel. Mark Charles (1994(50)
The Bishops' Wars: Charles I's Campaigns against Scotland. 1638-1640. Cambridge University
.Press
Young. Peter (1997). Edgehill 1642. Windrush Press(51)
.Collinson. Patrick (1967). The Elizabethan Puritan Movement. Jonathan Cape(52)

(53) .Warren. John (1993). Elizabeth I: Religion and Foreign Affairs. Hodder and Stoughton
(54) Morrill. John (May 1990). Oliver Cromwell and the English Revolution. Longman Publishing .Group
(55) .Firth. C.H. (1900). Oliver Cromwell and the Rule of the Puritans. Putnam
(56) .Worden. Blair (1977). The Rump Parliament. Cambridge University Press
(57) .Woolrych. Austin (1982). Commonwealth to Protectorate. Clarendon Press
(58) Gaunt. P. (1986). "Law making in the first Protectorate Parliament" in Colin Jones. Malyn Newitt. and Stephen Roberts (eds). Politics and People in Revolutionary England. Oxford: Basil .Blackwell
(59) Gaunt. P. (1987). Cromwells purge? Exclusions and the first Protectorate Parliament. Parliamentary History 6
(60) Smith. D. L. (2000). Oliver Cromwell. the first Protectorate Parliament and religious reform. Parliamentary History 19
(61) Egloff. C.S. (1998). The search for a Cromwellian settlement: exclusions from the second Protectorate Parliament. Parliamentary History 17
(62) Marsden. John (1997). ALBA OF THE RAVENS: In Search of the Celtic Kingdom of the Scots. .Constable and Company Ltd
(63) 1124 (The Making-Driscoll Stephen T. (2002). Alba: The Gaelic Kingdom of Scotland AD 800 of Scotland). Birlinn Ltd
(64) Hanawalt. Barbara A. (1999). The Middle Ages: An Illustrated History. Oxford University Press. USA
(65) 1450. Oxford University Press.-Hanawalt. Barbara A. (2005). The European World. 400 .USA
(66) Anonymus. Gallus (2003). The Deeds of the Princes of the Poles. Central European University .Press
(67) Gella. Aleksander (1998). Development of Class Structure in Eastern Europe: Poland and Her .Southern Neighbors. SUNY Press
(68) .Davies. Norman (2005). Gods Playground: A History of Poland. Oxford University Press
(69) 1100. Leicester-Hadley. D. M. (2000).The Northern Danelaw: Its Social Structure. c. 800 .University Press
(70) Steinberg. Mark D. and Riasanovsky. Nicholas Valentine (2005). A History of Russia. Oxford: .Oxford University Press
(71) Granberg. Jonas (2004). Veche in the Chronicles of Medieval Rus: A Study of Functions and .Terminology. Dept. of History. Goteborg University
(72) Petro. Nicolai N. (2004). Crafting Democracy: How Novgorod Has Coped With Rapid Social .Change. Cornell University Press
(73) .Birnbaum. Henrik (1996). Novgorod in Focus: Selected Essays. Slavica Publishers
(74) .Vicini. Anna (1993). The Flame of the Eternal: The Icons of Pskov. St. Paul Multi Media
(75) .Steele. Philip (2008). Vote. DK

1350. University of-OCallaghan. Joseph F. (1989). The Cortes of Castile-Leon: 1188(76)
.Pennsylvania Press
.Armstrong. Edward (1902). The Emperor Charles V. New York: The Macmillan Company(77)
Edwards. John (2000). The Spain of the Catholic Monarchs. 1474–1520. New York:(78)
.Blackwell
.Miller. T. (1963). The Castles and the Crown. New York: Coward-McCann(79)
Dominguez Ortiz. Antonio (1971). The golden age of Spain. 1516–1659. Oxford: Oxford(80)
.University Press
Kamen. Henry (2003). Empire: How Spain Became a World Power. 1492–1763. New York:(81)
.HarperCollins
Kamen. Henry (2005). Spain 1469–1714. A Society of Conflict. London and New York:(82)
.Pearson Longman
Frey. Linda and Marsha (1995). The Treaties of the War of the Spanish Succession: An(83)
.Historical and Critical Dictionary. Greenwood
Hattendorf. John B. (1987). England in the War of the Spanish Succession: A Study of the(84)
.English View and Conduct of Grand Strategy. 1702–1712. Garland
Jongste. Jan A.F. de. and Veenendaal. Augustuus J. Jr. (2002). Anthonie Heinsius and The(85)
.Dutch Republic 1688–1720: Politics. War. and Finance. Institute of Netherlands History
.Lynn. John A. (1999). The Wars of Louis XIV: 1667–1714. Longman(86)
.McKay. Derek and Scott. H. M. (1984). The Rise of the Great Powers 1648–1815. Longman(87)
Ostwald. Jamel (2007). Vauban under Siege: Engineering Efficiency and Martial Vigor in the(88)
.War of the Spanish Succession. Brill
.Symcox. Geoffrey (1973). War. Diplomacy. and Imperialism: 1618–1763. Harper & Row(89)
Bergamini. John D. (1974). The Spanish Bourbons: The History of a Tenacious Dynasty.(90)
.Putnam
.Seward. Desmond (1976). The Bourbon Kings of France. Barnes & Noble(91)
Kamen. Henry (2001). Philip V of Spain: The King Who Reigned Twice. Conn.: Yale University(92)
.Press
.Besant. Annie Wood (2005). Lectures on Political Science. Kessinger Publishing(93)
Kocchar. Rajesh (1999). The Vedic people: their history and geography. Hyderabad: Orient(94)
.Longmans
.Messadie. Gerald (1997). A History of the Devil. Kodansha Globe(95)
.Stein. Burton (1998). A History of India. Blackwell Publishing Limited(96)
Farnborough. Thomas Erskine. 1st Baron (1896). Constitutional History of England since(97)
.the Accession of George the Third. London: Longmans. Green and Co
.1830. Palgreave Macmillan-Hay. William Anthony (2005). The Whig Revival: 1808(98)
.Williamson. Audrey (1974). Wilkes. a friend to liberty. Allen & Unwin(99)
Powell. Jim (1996). Charles James Fox. Valiant Voice for Liberty. The Freeman: Ideas on(100)
.(Liberty. 46(9
.Rosenblatt. Frank F. (2006). The Chartist Movement. Taylor & Francis(101)

.Charlton. John (1997). The Chartists. The First National Workers Movement. Pluto Press(102)
.Thompson. Dorothy (1984). The Chartists. New York: Pantheon(103)
.1848. Cambridge University Press-Goodway. David (1982). London Chartism. 1838(104)
Keay. John (1991). The Honourable Company - A History of the English East India Company.(105)
.London: HarperCollins
Anthony. Frank (2007). Britains Betrayal in India: The Story of the Anglo Indian Community.(106)
.London: The Simon Wallenberg Press
Bowen. H. V.; Lincoln. Margarette and Rigby. Nigel; eds. (2003). The Worlds of the East(107)
.India Company. Rochester. NY: Brewer
Chaudhuri. K. N. (1965). The English East India Company: The Study of an Early Joint-Stock(108)
.Company. 1600–1640. London: Cass
Chaudhuri. K. N. (1978). The Trading World of Asia and the English East India Company.(109)
.1660–1760. Cambridge. U.K.: Cambridge University Press
Farrington. Anthony (2002). Trading Places: The East India Company and Asia. 1600–1834.(110)
.London: British Library
Furber. Holden (1976). Rival Empires of Trade in the Orient. 1600–1800. Minneapolis:(111)
.University of Minnesota Press
.Lawson. Philip (1993). The East India Company: A History. London: Longman(112)
Sen. Sudipta (1998). Empire of Free Trade: The East India Company and the Making of the(113)
.Colonial Marketplace. Philadelphia: University of Pennsylvania Press
Steensgaard. Niels (1975). The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East(114)
India Companies and the Decline of the Caravan Trade. Chicago: University of Chicago Press
.Duffy. Michael (2000) Profiles in Power: The Younger Pitt. London: Longman(115)
.Ehrman. John (1969–1996). The Younger Pitt. (3 volumes). London: Constable & Co(116)
.Hague. William (2004) William Pitt the Younger. London: HarperCollins(117)
.Jarrett. Derek (1974). Pitt the Younger. London: Weidenfeld and Nicolson(118)
.Reilly. Robin (1978). Pitt the Younger 1759–1806. London: Cassell Publishers(119)
Rosebery. Archibald Philip Primrose. 5th Earl of (1891). Life of Pitt. London: Macmillan &(120)
.Co
Stanhope. Philip Henry Stanhope. 5th Earl (1861–1862). Life of the Right Honourable(121)
.William Pitt. (4 volumes). London: John Murray
Black. Jeremy (2004). Parliament and Foreign Policy in the Eighteenth Century. England:(122)
.Cambridge University Press
.Gregg. Edward (2001). Queen Anne. Yale University Press(123)

Arnold-Bake. Charles (1996). The Companion to British History. Routledge. (124)
London
.Vince. C.A. (2007). John Bright. Kessinger Publishing. LLC (125)
Dickie. J. (1964). The Uncommon Commoner: A Study of Sir Alec Douglas-Home. (126)
.Pall Mall

Dutton. D. (2006). Alec Douglas-Home (20 British Prime Ministers of the 20th Century).(127)
.Haus Publishing
Home of the Hirsel. Lord. (1976). The Way the Wind Blows: An Autobiography. London:(128)
.Collins
Hughes. E. (1964). Sir Alec Douglas-Home. Housman(129)
Thorpe. D.R. (1996). Alec Douglas-Home. Sinclair-Stevenson(130)
Young. K. (1971). Sir Alec Douglas-Home. Fairleigh Dickinson(131)
Ball. Simon (2004). The Guardsmen. Harold Macmillan. Three Friends and the World They(132)
.Made. London: Harper Collins
.Lawton. John (1992). 1963: Five Hundred Days. Sevenoaks: Hodder and Stoughton(133)
1957. London:-Macmillan. Harold (2003). The Macmillan Diaries. The Cabinet Years. 1950(134)
.Macmillan
Coates. Tim; Ed. (2001). 1963: John Profumo and Christine Keele0r. Stationery Office(135)
.Book
.Dasent. Arthur Irwin (1911). The Speakers of the House of Commons. London: John Lane(136)
Campbell. J.. 1st Baron. (1868). Lives of the Lord Chancellors and Keepers of the Great Seal(137)
.of England from the Earliest Times Till the Reign of King George IV. London: John Murray
Falconer (2006). "It is a clear anomaly. yes. But the right question to ask yourself is: how(138)
do you deal with that anomaly in a way that most promotes the Union?" - Lord Falconer of
Thoroton. Secretary of State for Constitutional Affairs. Today programme. BBC Radio 4. 10
March 2006
Guardian (2006). If it's English vote for English law. the UK's end is nigh. The Guardian. June(139)
12. 2006
Hailsham of st Marylebone. Quintin Hogg (1976). Elective dictatorship (The Richard(140)
.Dimbleby lecture; 1976). British Broadcasting Corporation
Williams. Shirley (1990). The advent of elective dictatorship. (British studies) College of(141)
.Liberal Arts. Harry Ransom Humanities Research Center. University of Texas at Austin
Blackstone. Knight Sir William (2007). Commentaries of the Laws of England (Private(142)
.Wrongs). Book Jungle
Cooper. Thomas Mackay; Cooper of Culross (1977). The Scottish legal tradition. Saltire(143)
.Society
Goldsworthy. Jeffrey (2001). The Sovereignty of Parliament: History and Philosophy.(144)
Oxford University Press. USA
Hollis. Christopher (1973). Parliament and Its Sovereignty. The Bodley Head Ltd(145)
Oppenheimer. Andrew; Editor (1995). The Relationship between European Community(146)
.Law and National Law: The Cases; Leon Brittan (Foreword). Cambridge University Press
Painter. Richard and Holmes. Ann (2006). Cases and Materials on Employment Law. Oxford(147)
.University Press. USA
.Emmert. Frank (2000). European Union Law – Cases. Springer(148)

Bovis. Christopher (2006). EC Public Procurement: Case Law and Regulation. Oxford(149)
.University Press. USA
Craig. Paul and de Búrca. Gráinne (2007). EU Law. Text. Cases and Materials. Oxford. New(150)
.York: Oxford University Press
Steiner. Josephine; Woods. Lorna and Twigg-Flesner. Christian (2006). Section 4.4.2: Effect(151)
of the European Communities Act 1972. s.2(1) and (4). EU Law. Oxford. New York: Oxford
.University Press
.Dutton. David (2001). Neville Chamberlain. Hodder Arnold(152)
.Callaghan. James (1987). Time and Chance. Collins(153)
Callaghan. James (1975). Challenges and Opportunities for British Foreign Policy. Fabian(154)
.Society
.Conroy. Harry (2006). James Callaghan. Haus(155)
Donoughue. Bernard (1987). Prime Minister: Conduct of Policy Under Harold Wilson and(156)
.79. Jonathan Cape-James Callaghan. 1974
.Donoughue. Bernard (2003). The Heat of the Kitchen. Politicos Publishing(157)
.Derbyshire. Dennis (1990). Politics in Britain: From Callaghan to Thatcher. Chambers(158)
.BBC (2006). BBC report on "wit and wisdom of Tony Banks". BBC News. 8 January(159)
.Singer. Daniel (1996). Italy's Olive Tree. The Nation. May 13(160)
Ginsborg. Paul (2005). Silvio Berlusconi: Television. Power and Patrimoni. London: Verso(161)
.Books
.Ginsborg. Paul (2003). Italy and Its Discontents. Penguin(162)
.Koff. Sondra Z. (1999). Italy: From the First to the Second Republic. Routledge(163)
Gilbert. Mark (1995). The Italian Revolution: The End of Politics. Italian Style? Westview(164)
.Press
.Segni. Mario (1994). La rivoluzione interrotta. Rizzoli(165)
.Di Nicola. Primo (1992). Mario Segni (Politica). Sperling & Kupfer(166)
Croissant. Aurel and Pojar. Jr.. Daniel J. (2005). Quo Vadis Thailand? Thai Politics after the(167)
.(2005 Parliamentary Election. Strategic Insights. IV(6
Humphreys. John H. L. and Poland. A. B. (2004). Proportional Representation A Study In(168)
Methods of Election. Kessinger Publishing
Farrell. David M. (2001). Electoral Systems: A Comparative Introduction. Palgrave(169)
.Macmillan
Norris. Pippa (2004). Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior. Cambridge(170)
.University Press
.Wayne. Stephen J. (2007). Is This Any Way to Run a Democratic Election? CQ Press(171)
Bardi. Luciano and Rhodes. Martin (1998). Italian Politics: Mapping the Future. (172)
.Westview Press
Mudambi. R. and Navarra. P. (2004). Electoral Strategies in Mixed Systems of Representation.(173)
.253-European Journal of Political Economy. 20(1):227
Ferrara. Federico; Herron. Erik S. and Nishikawa. Misa (2005). Mixed Electoral Systems:(174)

.Contamination and Its Consequences. New York : Palgrave

Ferrara, Federico, and Herron, Erik S. (2005). Going It Alone? Strategic Entry (175)
.31-Under Mixed Electoral Rules. American Journal of Political Science 49(1):16
Nichols, John (2006). The Genius of Impeachment: The Founders' Cure for (176)
.Royalism. New Press
Fein, Bruce (2008). Constitutional Peril: The Life and Death Struggle of Our (177)
Constitution and Democracy. Palgrave Macmillan
Paine, Thomas (2006). Common Sense. Big Fish Publishing Inc (178)
English, Ross M. (2003). The United States Congress. Manchester University (179)
.Press
Collier, Christopher and Collier, James Lincoln (1986). Decision in Philadelphia: (180)
.The Constitutional Convention of 1787. Ballantine Books
Brody, Reed (1985). Contra Terror in Nicaragua: Report of a Fact-Finding Mission: (181)
.September 1984-January 1985. Boston: South End Press
Brown, Timothy (2001). The Real Contra War: Highlander Peasant Resistance in (182)
.Nicaragua. University of Oklahoma Press
Chamorro, Edgar (1987). Packaging the Contras: A Case of CIA Disinformation. (183)
.New York: Institute for Media Analysis
Dickey, Christopher (1987). With the Contras: A Reporter in the Wilds of (184)
.Nicaragua. New York: Simon & Schuster
Garvin, Glenn (1992). Everybody Had His Own Gringo: The CIA and the Contras. (185)
.Washington: Brasseys
1989: A Special Kind of Politics.-Pardo-Maurer, Rogelio (1990). The Contras, 1980 (186)
.New York: Praeger
Persons, David E. (1987) A Study of the History and Origins of the Nicaraguan (187)
Contras. Nacogdoches, Texas: Total Vision Press. Stephen Austin University Special
.Collections
Webb, Gary (1998). Dark Alliance: The CIA, the Contras, and the Crack Cocaine (188)
.Explosion. Seven Stories Press
Davidson, Roger H., and Oleszek, Walter J. (2006). Congress and Its Members. (189)
.Congressional Quarterly (CQ) Press

.Statsinger, Steven M. (2007). Habeas. National Institute for Trial Advocacy (190)
Walker, Robert Searles (2007). Habeas Corpus Writ of Liberty: English and (191)
.American Origins and Development. BookSurge Publishing
Federman, Cary (2006). The Body and the State: Habeas Corpus and American (192) (192)
.Jurisprudence. State University of New York Press
Nutting, Helen A. (1960). The Most Wholesome Law--The Habeas Corpus Act of (193)
.543-1679. The American Historical Review 65(3):527

Stone. Geoffrey R. (2004). Perilous Times. Free Speech in Wartime from the Sedition Act to(194)
.the War on Terrorism. Norton
Klein. Rick (2006). Senates passage of detainee bill gives Bush a win: Democrats say GOP(195)
.capitulate. Boston Globe; 29 September
Madison. James (1788). The Structure of the Government Must Furnish the Proper Checks(196)
and Balances Between the Different Departments. The Federalist Papers No. 51; 8 February
Benedict. Michael Les (1999). The Impeachment and Trial of Andrew Johnson. W. W.(197)
.Norton & Company
.Castel. Albert E. (1979). The Presidency of Andrew Johnson. University Press of Kansas(198)
DeWitt. David Miller (1903). The Impeachment and Trial of Andrew Johnson. Gryphon(199)
Editions
.Foster. G. Allen (1964). Impeached: The President who almost lost his job. Citerion Books(200)
McKitrick. Eric L. (1988). Andrew Johnson and Reconstruction. Oxford University Press.(201)
USA
Means. Howard (2006). The Avenger Takes His Place: Andrew Johnson and the 45 Days That(202)
.Changed the Nation. New York: Harcourt
Milton; George Fort (1930). The Age of Hate: Andrew Johnson and the Radicals. Reprint(203)
Services Corporation
.Stryker. Lloyd P. (1929). Andrew Johnson: A Study in Courage. Scholarly Press(204)
Trefousse. Hans L. (1998). Andrew Johnson: A Biography. American Political Biography(205)
.Press
Trefousse. Hans L. (1999). Impeachment of a President: Andrew Johnson. the Blacks. and(206)
Reconstruction. Fordham University Press
.Winston; Robert W. (1932). Andrew Johnson: Plebeian and Patriot H. Holt and company(207)
Graff. Henry F. and Schlesinger. Arthur M. (2002). Grover Cleveland. Times Books(208)
Jeffers. H. Paul (2002). An Honest President: The Life and Presidencies of Grover Cleveland.(209)
..New York: HarperCollins
Nevins. Allan (2002). Grover Cleveland: A Study in Courage: To the Loss of the Presidency.(210)
American Political Biography Press
Tugwell. Rexford Guy (1968). Grover Cleveland: A Biography of the President Whose(211)
.Uncompromising Honesty and Integrity Failed America in a Time of Crisis. Macmillan Co
Bard. Mitchell (1985). Ideology and Depression Politics I: Grover Cleveland (1893–1897).(212)
.Presidential Studies Quarterly 15(1):77–88
Beito. David T. and Beito. Linda Royster (2000). Gold Democrats and the Decline of Classical(213)
.575-Liberalism. 1896–1900. Independent Review 4:555
Blodgett. Geoffrey (2000). Ethno-cultural Realities in Presidential Patronage: Grover(214)
.Clevelands Choices. New York History 81(2):189–210
Blodgett. Geoffrey (1992). The Emergence of Grover Cleveland: a Fresh Appraisal. New York(215)
.History 73(2):132–168

Doenecke, Justus (1984). Grover Cleveland and the Enforcement of the Civil Service Act.(216)
Simpson, G. R. (1992). Surprise! Top Frankers (Hayes Historical Journal 4(3):44–58. (320
.Also Have the Stiffest Challenges. Roll Call, October 22
Hoffman, Karen S. (2002). Going Public in the Nineteenth Century: Grover Clevelands(217)
.Repeal of the Sherman Silver Purchase Act. Rhetoric & Public Affairs 5(1):57–77
.Ricard, Serge (2006). The Roosevelt Corollary. Presidential Studies Quarterly 36(1):17–26(218)
Tilchin, William N. and Neu, Charles E., ed. (2006). Artists of Power: Theodore Roosevelt.(219)
.Woodrow Wilson, and Their Enduring Impact on U.S. Foreign Policy. Praeger
Renehan, Edward J. (1998). The Lions Pride: Theodore Roosevelt and His Family in Peace(220)
.and War. Oxford University Press
.Strock, James M. (2003). Theodore Roosevelt on Leadership. Random House(221)
Kohn, Edward (2006). Crossing the Rubicon: Theodore Roosevelt, Henry Cabot Lodge,(222)
and the 1884 Republican National Convention. Journal of the Gilded Age and Progressive Era
.5(1):18–45
Fehn, Bruce (2005). Theodore Roosevelt and American Masculinity. Magazine of History(223)
.19(2):52–5
Auchincloss, Louis, ed. (2004). Theodore Roosevelt: The Rough Riders and an Autobiography.(224)
.Library of America
Auchincloss, Louis, ed. (2004). Theodore Roosevelt: Letters and Speeches. Library of(225)
.America
Wilson, Woodrow (1923). Woodrow Wilson's Case for the League of Nations. Princeton,(226)
.NJ: Princeton University Press
Ambrosius, Lloyd E. (2006). Woodrow Wilson and George W. Bush: Historical Comparisons(227)
.of Ends and Means in Their Foreign Policies. Diplomatic History, 30:509–543
Clements, Kendrick A. (2004). Woodrow Wilson and World War I. Presidential Studies(228)
.Quarterly 34(1):62-
Trani, Eugene P. (1976). Woodrow Wilson and the Decision to Intervene in Russia: A(229)
.461-Reconsideration. Journal of Modern History 48:440
Ritchie, Donald A. (2007). Electing FDR: The New Deal Campaign of 1932. U. Press of(230)
.Kansas
Rosen, Elliot A. (2005). Roosevelt, the Great Depression, and the Economics of Recovery. U.(231)
.Press of Virginia
1933. The Age of-Schlesinger, Jr.; Arthur M. (2003). The Crisis of the Old Order: 1919(232)
.Roosevelt, Volume I. Houghton Mifflin
Sunstein, Cass R. (2006). The Second Bill of Rights: FDR's Unfinished Revolution and Why(233)
.We Need It More Than Ever. Perseus Books Group
Shaw, Stephen K.; Pederson, William D.; and Williams, Frank J., eds. (2004). Franklin D.(234)
.Roosevelt and the Transformation of the Supreme Court. Sharpe
Taylor, Myron C. ed. (1947). Wartime Correspondence Between President Roosevelt and(235)
.Pope Pius XII; Prefaces by Pius XII and Harry Truman. Kessinger Publishing

Hakim. Joy (1995). A History of Us: War. Peace and all that Jazz. New York: Oxford(236)
.University Press
Cole. Wayne S. (1957). American Entry into World War II: A Historiographical Appraisal.(237)
.The Mississippi Valley Historical Review. 43(4):595–617
Glantz. Mary E. (2005). FDR and the Soviet Union: The Presidents Battles over Foreign(238)
.Policy. U. Press of Kansas
Doenecke. Justus D. and Stoler. Mark A. (2005). Debating Franklin D. Roosevelts Foreign(239)
.Policies. 1933–1945. Rowman & Littlefield
Braden. Waldo W. and Brandenburg. Earnest (1955). Roosevelts Fireside Chats.(240)
.Communication Monographs 22:290–302
Crowell. Laura (1952). Building the "Four Freedoms" Speech. Communication Monographs(241)
.22:266–283
Crowell. Laura (1950). Franklin D. Roosevelts Audience Persuasion in the 1936 Campaign.(242)
Communication Monographs 17:48–64
Houck. Davis W. (2002). F. D. R. and Fear Itself: The First Inaugural Address. Texas A&M(243)
.UP
Houck. Davis W. (2001). Rhetoric as Currency: Hoover. Roosevelt. and the Great Depression.(244)
.Texas A&M UP
Ryan. Halford Ross (1979). Roosevelts First Inaugural: A Study of Technique. Quarterly(245)
.Journal of Speech 65:137–149
Ryan. Halford Ross (1988). Franklin D. Roosevelts Rhetorical Presidency. Greenwood(246)
.Press
Stelzner. Hermann G. (1966). War Message. December 8. 1941: An Approach to Language.(247)
.Communication Monographs 33:419–437
Hove. Duane T. (2003). American Warriors: Five Presidents in the Pacific Theater of WWII.(248)
.Burd Street Press
Foner. Eric (2006). Give Me Liberty!: An American History. Vol. 2. New York: W. (249)
.W. Norton & Company
De Gregorio. William A. (2005). The Complete Book of U.S. Presidents. Barricade Books(250)
Kubek. Anthony (1992). The Opening of China: President Nixons 1972 Journey. American(251)
.Asian Review 10(4):1–22
Tucker. Nancy Bernkopf (2005). Taiwan Expendable? Nixon and Kissinger Go to China.(252)
.Journal of American History 92(1):109–135
Stans. Maurice H. (1978). The Terrors of Justice: The Untold Side of Watergate. Northbrook.(253)
.IL: W. Clement Stone. PMA Communications. Inc
Shawcross. William (1979). Sideshow: Kissinger. Nixon. and the Destruction of Cambodia.(254)
.New York: Simon and Schuster
.Woodward. Bob and Bernstein. Carl (2006). The Final Days. London: Simon and Schuster(255)
.Dean. John (1976). Blind Ambition. New York: Simon and Shuster(256)
Appleby. Joyce; Alan Brinkley. James M. McPherson (2003). The American Journey.(257)

.Woodland Hills. California: Glencoe/McGraw-Hill
Bennett. James (1987). Control of Information in the United States. Westport. Connecticut:(258)
.Meckler Corporation
Beschloss. Michael (2007). Presidential Courage: Brave Leaders and How they Changed(259)
.America 1789–1989. Simon & Schuster
Bumgarner. John R (1994). The Health of the Presidents: The 41 United States Presidents(260)
Through 1993 from a Physicians Point of View. Jefferson. North Carolina: MacFarland &
.Company
.Cannon. Lou (2000). President Reagan: The Role of a Lifetime. New York: Public Affairs(261)
Cannon. Lou; Michael Beschloss (2001). Ronald Reagan: The Presidential Portfolio: A History(262)
.Illustrated from the Collection of the Ronald Reagan Library and Museum. PublicAffairs
Richard. Curry (1992). Thought Control and Repression in the Reagan-Bush Era. Los(263)
.Angeles. California: First Amendment Foundation
Diggins. John Patrick (2007). Ronald Reagan: Fate. Freedom. and the Making of History.(264)
.New York: W.W. Norton
Fischer. Klaus (2006). America in White. Black. and Gray: The Stormy 1960s. London:(265)
.Continuum
Freidel. Frank; Hugh Sidey (1995). The Presidents of the United States of America.(266)
.Washington. D.C.: White House Historical Association
.Gaddis. John Lewis (2005). The Cold War: A New History. The Penguin Press(267)
.Karaagac. John (2000). Ronald Reagan and Conservative Reformism. Lexington Books(268)
.LaFeber. Walter (2002). America. Russia. and the Cold War. 1945–1971. New York: Wiley(269)
Matlock. Jack (2004). Reagan and Gorbachev: How the Cold War Ended. New York: Random(270)
.House
.Morris. Edmund (1999). Dutch: A Memoir of Ronald Reagan. Random House(271)
Murray. Robert K.; Tim H. Blessing (1993). Greatness in the White House. Penn State(272)
.Press
Reagan. Nancy (2002). I Love You. Ronnie: The Letters of Ronald Reagan to Nancy Reagan.(273)
.United States: Random House
Reagan. Nancy (1989). My Turn: The Memoirs of Nancy Reagan. New York: Random(274)
.House
.Reagan. Ronald (1990). An American Life. New York: Simon & Schuster(275)
Reeves. Richard (2005). President Reagan: The Triumph of Imagination. New York: Simon(276)
.& Schuster
Regan. Donald (1988). For the Record: From Wall Street to Washington. New York:(277)
.Harcourt
.Walsh. Kenneth (1997). Ronald Reagan. New York: Random House Value Publishing. Inc(278)
Wills. Garry (1987). Reagans America: Innocents at Home. Garden City. New York:(279)
.Doubleday
.Greene. Richard (2005). Kings in the White House. BBC News. BBC. 19 Jan(280)

Roberts. Alasdair (2008). The Collapse of Fortress Bush: The Crisis of Authority in American(281)
.Government. New York: New York University Press
Schlesinger. Jr.; Arthur M. (2004). The Imperial Presidency. Mariner Books(282)
Rudalevige. Andrew (2005). The New Imperial Presidency: Renewing Presidential Power(283)
.after Watergate. Ann Arbor: University of Michigan Press
Wolfensberger. Donald R. (2002). The Return of the Imperial Presidency? Wilson Quarterly(284)
.26(2):37
.Smith. Jean Edward (2007). FDR. Random House(285)
Leuchtenburg. William E. (1963). Franklin D. Roosevelt and the New Deal. Harper(286)
Perennial
Annis. James (1994). Howard Baker: Conciliator in an Age of Crises. Lanham. MD: Madison(287)
.Books
Nelson. William E. (2000). Marbury v. Madison: The Origins and Legacy of Judicial Review.(288)
.University Press of Kansas
Clinton. Robert Lowry (1991). Marbury v. Madison and Judicial Review. University Press(289)
.of Kansas
.Irons. Peter (1999). A Peoples History of the Supreme Court. Penguin Books(290)
Newmyer. R. Kent (2001). John Marshall and the Heroic Age of the Supreme Court. Louisiana(291)
.State University Press
.Smith. Jean Edward (1996). John Marshall: Definer Of A Nation. Owl Books(292)
Smith. Jean Edward (1989). The Constitution and American Foreign Policy. St. Paul. MN:(293)
.West Publishing Company
.Hamilton. Alexander (2001). Alexander Hamilton: Writings. Library of America(294)
Hamilton. Alexander; Madison. James and Jay. John (2007). The Essential Federalist and(295)
Anti-Federalist Papers. bnpublishing
Hamilton. Alexander; Jay. John and Madison. James; (2006). The Federalist Papers. Cosimo(296)
.Classics
Hamilton. Alexander; Madison. James; Jay. John and Hamilton. Alexander (2003). The(297)
.Federalist: with Letters of Brutus; Terence Ball (Editor). Cambridge University Press
Hamilton. Alexander; Carey. George Wescott; McClellan. James and Jay. John (Editor)(298)
.(2001). The Federalist. Liberty Fund; Gideon
Rakove. Jack N. (1997). Original Meanings: Politics and Ideas in the Making of the(299)
Constitution. Knopf
-Lupu. Ira C. (1998). The Most-Cited Federalist Papers. Constitutional Commentary 15:403(300)
410
.Bickel. Alexander M. (1986). The Least Dangerous Branch. Yale University Press(301)
Scalia. Justice Antonin (2005). Constitutional Interpretation the Old Fashioned Way.(302)
Remarks at the Woodrow Wilson International Center for Scholars in Washington. D.C.. on
.March 14
.Rosenthal. Alan (2001). The Third House: Lobbyists and Lobbying in the States. CQ Press(303)

(304) Ainsworth, Scott H. (2002). Analyzing Interest Groups: Group Influence on People and Politics (New Institutionalism in American Politics). W. W. Norton & Company.
(305) Levine, Robert V. (2006). The Power of Persuasion: How We're Bought and Sold. Wiley.
(306) Cigler, Allan J. and Loomis, Burdett A. Editors (2006). Interest Group Politics. CQ Press.
(307) Nownes, Anthony J. (2006). Total Lobbying: What Lobbyists Want (and How They Try to Get It). Cambridge University Press.
(308) Clemens, Elisabeth S. (1997). The Peoples Lobby: Organizational Innovation and the Rise of Interest Group Politics in the United States. 1890-1925. University Of Chicago Press.
(309) Catton, Bruce (1968). Grant Takes Command. Little, Brown and Company.
(310) Eicher, John H. and Eicher, David J. (2001). Civil War High Commands. Stanford University Press.
(311) Fuller, Maj. Gen. J. F. C. (1957). Grant and Lee, a Study in Personality and Generalship. Indiana University Press.
(312) Garland, Hamlin (1898). Ulysses S. Grant: His Life and Character. Macmillan Company.
(313) Grant, Ulysses S. (1885–1886). Personal Memoirs of U. S. Grant. Charles L. Webster & Company.
(314) McFeely, William S. (1981). Grant: A Biography. W. W. Norton & Co.
(315) McPherson, James M. (1988). Battle Cry of Freedom: The Civil War Era. Oxford University Press.
(316) Houghton-Simpson, Brooks D. (2000). Ulysses S. Grant: Triumph over Adversity, 1822-1865. Mifflin.
(317) Smith, Jean Edward (2001). Grant. Simon and Shuster.
(318) Hansen, John Mark (1991). Gaining Access: Congress and the Farm Lobby, 1919-1981. University Of Chicago Press.
(319) Perl, Peter (2001). Absolute Truth. The Washington Post, May 13.
(320) Kammer, Jerry (2005). Close ties make Rep. Lewis, lobbyist Lowery a potent pair. San Diego Union Tribune, December 23.
(321) Lynch, Dotty; Kiker, Douglas; Chaggaris, Steve and Kalokhe, Smita (2003). Washington Wrap. CBS News, June 23.
(322) Sheridan, Valerie S.; Ed. (2007). Washington Representatives 2007 Fall Edition: A Compilation of Washington representatives of the major national assiciations, labor unions, governments, ... registerd agent. Columbia Books Inc.
(323) Wolpe, Bruce C.; Levine, Bertram J. and Congressional Quarterly Inc. (1996). Lobbying Congress: How the System Works. CQ Press.
(324) Watkins, Michael; Edwards, Mickey and Thakrar, Usha (2001). Winning the Influence Game: What Every Business Leader Should Know about Government. Wiley.
(325) Mearsheimer, John J. and Walt, Stephen M. (2008). The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy. Farrar, Straus and Giroux.
(326) Foxman, Abraham H. (2007). The Deadliest Lies: The Israel Lobby and the Myth of Jewish Control. Palgrave Macmillan.

Schwartz. Stephen (2006). Is It Good for the Jews? The Crisis of Americas Israel Lobby.(327)
.Doubleday
Anon (2005). Congressional Revolving Doors: The Journey from Congress to K Street.(328)
Public Citizen Congrss Watch; July
Birnbaum. Jeffrey H. (2005). Hill a Steppingstone to K Street for Some: More Ex-Lawmakers(329)
Who Join Private Sector Are Becoming Lobbyists. Study Says. Washington Post; Wednesday.
.July 27; Page A19
Petersen. R. Eric (2006). Lobbying Reform: Background and Legislative Proposals. 109th(330)
Congress. CRS Report for Congress; Order Code RL33065
Stone. Peter H. (2006). Heist: Superlobbyist Jack Abramoff. His Republican Allies. and the(331)
.Buying of Washington. Farrar. Straus and Giroux
Continetti. Matthew (2006). The K Street Gang: The Rise and Fall of the Republican Machine.(332)
.Doubleday
Gale Reference Team (2006). Caught in Jacks web: the Abramoff Associates file: (Citizens for(333)
.30-Responsibility and Ethics. Jack Abramoff). Multinational Monitor 27 (3):24
Turner. Trish (2007). House Approves Tighter Earmark. Lobbying Rules. Associated Press;(334)
.July 31
CREW (2007). Family Affair. Citizens for Responsibility and Ethics in Washington. June(335)
.19
Benson. Larry D. (1989). The presidential pocket veto: A bibliography. Vance(336)
.Bibliographies
Fisher. Louis (2001). The Pocket Veto: Its Current Status. Congressional Research Service(337)
CRS Report for Congress. Order Code RL30909
Spitzer. Robert J. (2001). The law: the "protective return" pocket veto: presidential(338)
.732-aggrandizement of constitutional power. Presidential Studies Quarterly 3(4):720
JusticeLearning.org (2005). The United States Constitution: What It Says. What It Means: A(339)
.Hip Pocket Guide. Oxford University Press
Palmer. Betsy (2006). Voting and Quorum Procedures in the Senate. CRS Report for(340)
.(452 GOV; Congressional Research Service (CRS-Congress; Order Code 96
.Cohen. Joshua (2005). The Quorum. Twisted Spoon Press(341)
.Newman. Kim (1995). The Quorum. Carroll & Graf Publishers(342)
Robert III. Henry M.; Evans. William J. and Honemann. Daniel (2000). Roberts Rules of(343)
.Order H. Thomas J. Balch (Editor). Cambridge MA: Perseus Books Group
.Jennings. C. Alan (2004). Roberts Rules for Dummies. For Dummies(344)
Bierce. Ambrose (2007). The Devils Dictionary. NuVision Publications(345)
Dwyer. Paul E. (2005). Salaries of Members of Congress: A List of Payable Rates and Effective(346)
1011 GOV; Congressional Research-2006. CRS Report for Congress; Order Code 97-Dates. 1789
.(Service (CRS
Schwemle. Barbara L. (2007). Legislative. Executive. and Judicial Officials: Process(347)
for Adjusting Pay and Current Salaries. CRS Report for Congress; Order Code RL33245;

.(Congressional Research Service (CRS
Purcell. Patrick J. (2007). Retirement Benefits for Members of Congress. CRS Report for(348)
.(Congress; Order Code RL30631; Congressional Research Service (CRS
Simpson. G. R. (1992). Surprise! Top Frankers Also Have the Stiffest Challenges. Roll Call.(349)
.October 22
Wade. Benjamin Franklin (1864a). The Humanity of the Confederates. or. The massacre of(350)
.Fort Pillow. Cornell University Library
Wade. Benjamin Franklin (1864b). Facts for the People. Ben. Wade on McClellan. And(351)
Gens. Hooker & Heintzelman's Testimonty. A Crushing Review of Little Napoleon's Military
.Career. Cincinnati: Caleb Clarke
.Wade. Benjamin Franklin (1860). Invasion of Harper's Ferry. Buell & Blanchard(352)
Trefousse. Hans Louis (1963). Benjamin Franklin Wade. radical Republican from Ohio.(353)
.Twayne Publishers
Hearn. Chester G. (2000). The Impeachment of Andrew Johnson. McFarland & Company(354)
.Robinson. James A. (1963). The House Rules Committee. New York: Bobbs-Merrill Co(355)
Struble. Robert Jr. (1977) House Turnover and the Principle of Rotation. American Journal(356)
.93-of Political Science 1(1): 669
Cannon. Clarence (1936). Cannon's Precedents. vol. 7. sect. 1007. U.S. House of(357)
Representatives
Heitshusen. Valerie (2007). Committee Types and Roles. Congressional Research Service;(358)
.241 GOV. March 13-Order Code 98
Schiller. Wendy J. (2000). Partners and Rivals: Representation in U.S. Senate Delegations.(359)
.Princeton University Press
Fiorina. Morris P. (1977). The Case of the Vanishing Marginals: The Bureaucracy Did It.(360)
.80-American Political Science Review 71:179
Clapp. Charles L. (1963). The Congressman. His Work as He Sees It. Washington. D.C.: The(361)
.Brookings Institution
.Curtis. Sarah; Ed. (2000). The Journals of Woodrow Wyatt. Vol. 3. London: Macmillan(362)
.Curtis. Sarah; Ed. (1999). The Journals of Woodrow Wyatt. Vol. 2. London: Macmillan(363)
.Curtis. Sarah; Ed. (1998). The Journals of Woodrow Wyatt. Vol. 1. London: Pan Books(364)
Adams. R.J.Q. (1978). Arms and the Wizard: Lloyd George and the Ministry of Munitions.(365)
.London: Cassell & Co and Texas A&M Press
.Lord Beaverbrook (1963). The Decline and Fall of Lloyd George. Collins(366)
Creiger. Don M. (1976). Bounder from Wales: Lloyd George's Career Before the First World(367)
.War. U of Missouri Press
1918. Oxford-French. David (1995). The Strategy of the Lloyd George Coalition. 1916(368)
.University Press
.Price. Emyr (2006). David Lloyd George; Celtic Radicals. University of Wales Press(369)
.Purcell. Hugh (2006). Lloyd George. Haus publications(370)
.1935. Collins-Wilson. Trevor (2004). The Downfall of the Liberal Party 1914(371)

..Woodward. David R. Lloyd George and the Generals F. Cass(372)
Jones. J Graham (2001). The Lloyd George papers at the National Library of Wales & Other(373)
.Repositories. National Library of Wales. Aberystwyth
.Kennedy. John F. (1981). Why England Slept. Greenwood Press(374)
Bassett. Reginald (1948). Telling the truth to the people: the myth of the Baldwin confession.(375)
.95-Cambridge Journal. II:84
Cowling. Maurice (1971). The Impact of Labour. 1920–1924. The Beginnings of Modern(376)
.British Politics. Cambridge University Press
Cowling. Maurice (1977). The Impact of Hitler. British Politics and British Policy. 1933–(377)
.1940. Chicago University Press
Malament. Barbara C. (1972). Baldwin Re-restored? The Journal of Modern History.(378)
.96-44(1):87
.174-Mowat. C. L. (1955). Baldwin Restored? The Journal of Modern History. 27(2):169(379)
Middlemas. Keith and Barnes. John (1969). Baldwin: A Biography. Weidenfeld and(380)
.Nicolson
.17-Rowse. A. L. (1941). Reflections on Lord Baldwin. Political Quarterly. XII:305(381)
.Taylor. A. J. P. (1990). English History. 1914–1945. Oxford University Press(382)
Williamson. Philip (1999). Stanley Baldwin. Conservative Leadership and National Values.(383)
.Cambridge University Press
.Chamberlain. Neville (1923). Norman Chamberlain: A Memoir. John Murray(384)
1938). National Book-Chamberlain. Neville (1938). In Search of Peace: Speeches (1937(385)
.Association. Hutchinson & Co. (Publishers) Ltd
.Chamberlain. Neville (1939). The Struggle for Peace. Hutchinson(386)
Dilks. David (1984). Neville Chamberlain. volume 1: Pioneering and Reform. (387)
.1929. Cambridge University Press-1869
.Feiling. Keith (1946). The Life of Neville Chamberlain. Macmillan & Co. Ltd(388)
.Gilbert. Martin (1966). The Roots of Appeasement. New American Library(389)
.Self. Robert (2006). Neville Chamberlain: A Biography. Ashgate(390)
Wheeler-Bennett. John (1948). Munich : Prologue to Tragedy. New York: Duell. Sloan and(391)
.Pearce
Frenzel. Bill (1995). Defending the Dinosaur—The Case for Not Fixing the Filibuster.(392)
Brookings Review. Summer
Manuel. Paul and Cammisa. Anne Marie (1998). Checks & Balances: How a Parliamentary(393)
.System Could Change American Politics (Dilemmas in American Politics). Westview Press
Riggs. Fred Warren (1998). Presidentialism vs. Parliamentarism: Implications for(394)
.278-Representativeness and Legitimacy. International Political Science Review 18(3):253
Riggs. Fred Warren (1995). Presidentialism: A Problematic Constitutional System.(395)
Conquering Politico-Administrative Frontiers. A festschrift honoring Raul de Guzman. Ledivina
.562-V. Carino. ed. Quezon City. Philippines: University of the Philippines Press. pp. 541
Riggs. Fred Warren (1994). Conceptual Homogenization of a Heterogeneous Field:(396)

Presidentialism in Comparative Perspective. Comparing Nations: Concepts. Strategies.
.152-Substance. Mattei Dogan and Ali Kazancigil. eds. Oxford. UK: Blackwell. pp.72
Riggs. Fred Warren (1988). The Survival of Presidentialism in America: Para-Constitutional(397)
.278-Practices. International Political Science Review 9(4):247
Riggs. Fred Warren (1972). Pressures on Congress: A study of the repeal of Chinese exclusion.(398)
.Greenwood Press
Riggs. Fred Warren (1970). The Comparison of Whole Political Systems. In Robert Holt and(399)
John Turner. eds. The Methodology of Comparative Research. New York: Free Press
Riggs. Fred Warren (1966). The comparison of whole political systems (CAG Occasional(400)
papers) Comparative Administrative i.e. Administration] Group. American Society for Public
.Administration. Indiana University
.Linz. Juan J. (2000). Totalitarian and Authoritarian Regimes. Lynne Rienner Publishers(401)
Lipset. Seymour Martin (1998). American Exceptionalism: A Double Edged Sword. Replica(402)
.Books
Lipset. Seymour Martin (1979). The First New Nation: The United States in Historical and(403)
Comparative Perspective. W. W. Norton & Company
Wilson. Woodrow (2006). Congressional Government: A Study in American Politics. Dover(404)
.Publications
.Bagehot. Walter (2007). The English Constitution. Cosimo Classics(405)
Chitwood. Oliver Perry (1939). John Tyler. Champion of the Old South. University of North(406)
.Carolina Press
Crapol. Edward P. (2006). John Tyler. the Accidental President. The University of North(407)
.Carolina Press
Crapol. Edward P. (1997). John Tyler and the Pursuit of National Destiny." Journal of the(408)
.491-Early Republic 17(3): 467
Kruman. Marc W.. and Brinkley. Alan; editor (2004). The Readers Companion to the(409)
.American Presidency: John Tyler. Houghton Mifflin Company
.Monroe. Dan (2003). The Republican Vision of John Tyler Texas A&M University Press(410)
Peterson. Norma Lois (1989). The Presidencies of William Henry Harrison and John Tyler.(411)
.University Press of Kansas
1877.-Alexander. Thomas B. (1961). Persistent Whiggery in the Confederate South. 1860(412)
.329-Journal of Southern History. 27(3):305
Atkins. Jonathan M. (1994). The Whig Party versus the "spoilsmen" of Tennessee. The(413)
.Historian. 57
Formisano. Ronald P. (1969). Political Character. Antipartyism. and the Second Party(414)
.System. American Quarterly 21:683–709
Formisano. Ronald P. (1974). Deferential-Participant Politics: The Early Republics Political(415)
.Culture. 1789–1840. American Political Science Review 68:473–487
Howe. Daniel Walker (1991). The Evangelical Movement and Political Culture during the(416)
.Second Party System. Journal of American History 77: 1216–1239

(417) Kruman, Marc W. (1992). The Second Party System and the Transformation of Revolutionary .Republicanism. Journal of the Early Republic 12:509–537
(418) Marshall, Lynn (1967). The Strange Stillbirth of the Whig Party. American Historical Review .72:445–68
(419) Van Deusen, Glyndon (1973). "The Whig Party". in Arthur M. Schlesinger, Jr. (ed.): History .of U.S. Political Parties. Chelsea House Publications
(420) Macmahon, Edward B. and Curry, Leonard (1987). Medical Cover-Ups in the White House. .Farragut Publishing Company
(421) http://en.wikipedia.org/wiki/Andrew__Jackson - cite__ref-26Parton, James (2006). Life of .Andrew Jackson, vol. 3. Kessinger Publishing
(422) Sellers, Charles Grier Jr. (1958). Andrew Jackson versus the Historians. The Mississippi .Valley Historical Review, 44(4):615–634
(423) Medina, Eden (2006). Designing Freedom, Regulating a Nation: Socialist Cybernetics in .606-Allende's Chile. Journal of Latin American Studies 38:571
(424) Edy Kaufman, "Crisis in Allende's Chile: New Perspectives", Praeger Publishers, New York. .1988
(425) Whelan, James (1989). Out of the Ashes: The Life, Death and Transfiguration of Democracy .in Chile. Washington: Regnery Gateway
(426) Rhodes, Andrew J. (2001). Chilean Civil-Military Relations. thesis for The Paul H. Nitze .School of Advanced International Studies, Johns Hopkins University, May
(427) Dinges, John (2005). The Condor Years: How Pinochet and His Allies Brought Terrorism to .Three Continents. New Press
(428) Constable, Pamela and Valenzuela, Arturo (1993). A Nation of Enemies: Chile Under .Pinochet. W. W. Norton & Company
(429) Linz, Juan J. and Stepan, Alfred; Editors (1978). The Breakdown of Democratic Regimes: .Chile. The Johns Hopkins University Press
(430) Hetherington, Marc J.; Bruce I. Oppenheimer (April 2007). "The Discounted Voter: Polarization at the Congressional District Level". . University of Wisconsin Epstein Conference
(431) Jacobson, Gary C. (2008). A Divider, Not a Uniter: George W. Bush and the American People .— The 2006 Election and Beyond. Pearson Longman
(432) Bernhardt, Dan; Stefan Krasa, Mattias Polborn (2008). Political Polarization and the Electoral Effects of Media Bias. Ludwig Maximilian University of Munich
(433) Cannon, William B. (1986). New Class Politics: The Polarization of America and What We Can Do About It. Inst for Policy Studies
(434) .McManus, John P. (2004). Byline: The Us-Them Decade. American Demographics, Sept 1
(435) Sinclair, Barbara (2006). Party Wars: Polarization and the Politics of National Policy Making. .(Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series, V. 10) University of Oklahoma Press
(436) McCarty, Nolan; Poole, Keith T. and Rosenthal, Howard (2006). Polarized America: The .Dance of Ideology and Unequal Riches. (Walras-Pareto Lectures) The MIT Press
(437) Fiorina, Morris P.; Abrams, Samuel J. and Pope, Jeremy C. (2005). Culture War? The Myth

.of a Polarized America. (Great Questions in Politics Series) Longman
Mann. Thomas E. and Ornstein. Norman J. (2006). The Broken Branch: How Congress(438)
Is Failing America and How to Get It Back on Track. (Institutions of American Democracy)
Oxford University Press. USA
Jeffords. James M. and Daley. Yvonne (2003). An Independent Man: Adventures of a Public(439)
.Servant. Simon & Schuster
.Jeffords. James M. (2001). My Declaration of Independence. Simon & Schuster(440)
Green. John Clifford; Rozell. Mark J. and Wilcox. Clyde (Editors) (2006). The Values(441)
Campaign? The Christian Right and the 2004 Elections. (Religion and Politics) Georgetown
University Press
Gumbel. Andrew (2005). Steal This Vote: Dirty Elections and the Rotten History of(442)
.Democracy in America. Nation Books
Freeman. Steve and Bleifuss. Joel (2006). Was The 2004 Presidential Election Stolen? Exit(443)
.Polls. Election Fraud. and the Official Count. Seven Stories Press
.Miller. Mark Crispin (2005). Fooled Again. Basic Books(444)
Grant. George (2004). The Importance of the Electoral College. Vision Forum Ministries(445)
Jones. Charles O. (1988). Trusteeship Presidency: Jimmy Carter and the United States(446)
.Congress. (Miller Center Series on the American Presidency) Louisiana State University Press
Brady. David W. and Volden. Craig (2005). Revolving Gridlock: Politics and Policy from(447)
.Jimmy Carter to George W. Bush (Transforming American Politics). Westview Press
Fisher. Louis (1998). The Politics of Shared Power: Congress and the Executive. (Joseph V.(448)
Hughes. Jr. and Holly O. Hughes Series in the Presidency and Leadership Studies. No 1) Texas
.A&M University Press
Dahl. Robert A. (2003). How Democratic is the American Constitution? Yale University(449)
.Press
.Dahl. Robert A. (2000). On Democracy. (Yale Nota Bene) Yale University Press(450)
.Dahl. Robert A. (1991). Democracy and Its Critics. Yale University Press(451)
Dahl. Robert A. (1972). Polyarchy: Participation and Opposition.Yale University Press(452)
Ackerman. Bruce (2007). The Failure of the Founding Fathers: Jefferson. Marshall. and the(453)
.Rise of Presidential Democracy. Belknap Press
Ackerman. Bruce (2007). Before the Next Attack: Preserving Civil Liberties in an Age of(454)
Terrorism. Yale University Press
.Ackerman. Bruce (2000). We the People: Volume 2: Transformations. Belknap Press(455)
.Ackerman. Bruce (1993). We the People: Volume 1. Foundations. Belknap Press(456)
.Ackerman. Bruce (1981). Social Justice in the Liberal State. Yale University Press(457)
Lederman. Daniel; Loayza. Norman and Soares. Rodrigo R. (2001). Accountability and(458)
Corruption: Political Institutions Matter. World Bank Policy Research Working Paper No.
2708



أعضاء مجلس الشورى السعودي